

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في الصوتيات العربية بين التراث و المعاصرة
موسومة بـ:

القوانين الصوتية في القراءات القرآنية - نماذج مختارة -

من إشراف الدكتورة:
نورية شيخي

من إعداد الطالب:
دحو لاوزي

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عشراي سليمان
مشرفة	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة -أ-	د. نورية شيخي
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. المهدي بوروبة
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. أحمد طالب
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد الجليل مصطفىاوي

السنة الجامعية: 2011-2012م

يقول ابن خلدون (808هـ):

« وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً،
ويطول العهد بها؛ فينغلق القراءان والحديث على الفهوم،
فاستنبطوا من مجاري كلامهم، قوانين لتلك الملكة مطّردة،
شبه الكلّيات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام.»

إهداء

أهدي هذه الثمرة الأولى إلى:

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب، واسع الكرم ورافع الظلم جلّ جلاله وعزّ سلطانه؛ لتكون لي عنده ذخراً، ويضع عني بها وزراً، ويرفعني الله به قدراً.

❖ صاحب الجناب الأفندي، محبوب، والعزيز المطلوب صلى الله عليه وواله وسلّم؛ زيادة في معرفته ونظرته وشفاعته.

❖ الموصول بالحضرة البهيّة، الموقر، نزل أعلى المقامات السنيّة العارف بالله الشيخ المرّي سيدي محمد الصوفي ومن اتصل بطريقته من الذريّة والتبعيّة؛ انتساباً إلى نهجه، وسيراً على دربه، ورغبة في الاختصاص بسحاب عطفه ورفده.

❖ الموقر، الفضل الأسنى، والفضائل التي لا تمني، المأمور ببرّهما، وخفض الجناح لهما؛ والديّ الكريمين؛ إقراراً بفضلهما، واستمطاراً لرضاهما، وخفضاً لجناح الذلّ بين يديهما.

❖ صاحبة الأيادي الرافدة، والحسنات الثرة الشاهدة، والمتزلة منّي منزلة الأمّ والوالدة؛ أستاذتي الفاضلة الدكتورة نورية شيخي؛ اعترافاً بكرمها الوافر الجزيل، وجزاءً عن طول صبرها الجميل، وشكرها على ما أتت به عليّ من النعم والجليل.



كلمة شكر كلمة شكر

من تمام النعمة ودوامها شكر أصحابها وذويها، ومن لا يشكر
الناس لا يشكر الله؛ فكلّ الشكر والثناء لمن كان سبباً في

خروج هذا العمل من العدم إلى الوجود

أساتذة: مشرفين، ومناقشين

أولياء: داعين وداعمين

إخواناً: ساعين ومعينين

أحباباً: ناصحين ومشفقين

مُقَدِّمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، اللهم لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مصطفى من خلقه وعبده، وعلى آله وصحبه وحزبه. وبعد:

فإنَّ القراءان الكريم كان ومازال القطبَ الذي تدور في فلكه الدراسات اللغوية بمستوياتها المختلفة؛ صوتاً وتركيباً ودلالةً - قديماً وحديثاً، وقد حظي من بين هذه المستويات الجانبُ الصوتي بنصيب وافر من الدراسة والبحث؛ إذ أولاه العلماء - على اختلاف مشاربهم وتخصّصاتهم - اهتماماً كبيراً وملحوظاً؛ فنجد في رسائل اللغويين، وكتب النحاة، وتآليف الفلاسفة، ومصنّفات القراء وغيرهم؛ وذلك لما لهذا المستوى اللغوي من علاقة وشيجة وقويّة في الحفاظ على أداء القراءان الكريم وتلاوته غضّاً نديّاً، كما قرأه جبريل عليه السلام - أمين الوحي في السماء - سيدنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم - أمين الوحي في الأرض.

ومن المعلوم أنّ اللغة العربية الفصحى بمستوياتها المختلفة تُعدُّ الوعاءَ الأمينَ والقالبَ المحكمَ لآيات الذكر الحكيم - القراءان الكريم دستور الإسلام والمسلمين - ومن ثمّ فقد أدرك علماء اللغة أنّ الحفاظ على هذه اللغة الفصحى عامّة وعلى أصواتها خاصّة - هو حفاظٌ على القراءان الكريم؛ لاسيما بعدما توسّعت رقعة الإسلام في أنحاء المعمورة، ودخلت الأمم العديدة من الأعاجم في دين الله أفواجا، وانتشرت اللكنات العجمي واللحن؛ فشمّر هؤلاء العلماء عن سواعد الجد والاجتهاد، خشيةً على سلامة هذه اللغة وفصاحتها ونقايتها أن يصيبها خطرُ اللحن والانحراف.

وقد كان حرص المسلمين على سلامة كتاب الله ونقاوته حرصاً شديداً؛ فاشترطوا على أخذه وتلقّيه مشافهة عمّن يوثق في حفظه من صفات الضبط والأمانة وحسن الدين.

وتاريخ اللغة يطالعنا على رأس أولئك الأعلام الذين تصدّوا للحفاظ على كلام الله من اللحن والانحراف بأسماء من عُرفوا بالقراء أمثال: الإمام أبي عمرو بن العلاء البصري (ت154هـ)، والإمام نافع بن عبد الرحمن المدني (ت169هـ)، والإمام عبد الله بن كثير المكي (ت120هـ)، والإمام عاصم ابن أبي النّجود الكوفي (ت127هـ) وغيرهم - عليهم رحمة الله -؛ فقد انبرى هؤلاء الأفاضل لتعليم كلام الله ونشره بين الناس وفق ما قرأ به سيدنا رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - وأصحابه من بعده، حفظاً له من لكنة الأعاجم ولحون أهل الفسق، حتى ظهر ما عرف فيما بعد بالقراءات

القرآنية المتواترة كلُّ قراءة تُنسب إلى أحد هؤلاء الأعلام نسبةً اختيارٍ واشتهارٍ، لا نسبةً اختراعٍ وابتكارٍ.

ولما كانت القراءات المتواترة أحدَ المدوّنات التي احتفظت بمعين صافٍ من التراث اللغوي، سيما أنّها اعتمدت وما تزال على التلقّي بالمشفاة سماعاً وعرضاً، فقد شُغل بها الباحثون ضمن ما شُغلوا به قديماً وحديثاً من الدرس اللغوي والقراءاتي؛ وفي مقدّمته المستوى الصوتي. هذا من جهة. ومن جهةٍ أخرى فإنّ السلف قديماً قد درسوا مختلفَ أوجه التطوّرات الصوتية وعالجوها بشكلٍ مستفيضٍ تحت أبواب الإدغام، والإدغام الأصغر-حسب تعبير ابن جني(ت392هـ)- وباب المضارعة-وهو آخر أبواب الكتاب لسيبويه(ت180هـ)-، والإبدال والإقلاب كما في كتب القراءات، وغير ذلك، ولقد كانت دراستهم لهذه الظواهر الصوتية قائمةً على أسسٍ نطقية سليمة ونظراتٍ صوتيةٍ بحتة؛ إلاّ أنّ الذي نستشفّه من كلامهم وعباراتهم أنّ هذه التطوّرات والتغيّرات إنّما تحدث بما يمكن أن نسمّيه تحكّم الفرد في عملية التطوّر والتغيّر الصوتي، واعتباره المسؤولَ الأوّل عنه، وأنّ إرادته هي القانون الذي يسيّر مختلفَ أوجه التطورات والتغيرات الصوتية، في حين ذهب الكثير من علماء الأصوات المحدثين إلى أنّ التطورات والتغيرات التي تتعرّض لها الأصوات خلال تجاورها في السياق؛ تحصل بفعل قوانين صارمة، ليس للإنسان سبيل عليها ولا دخل لإرادته في توجيهها من بعيد أو قريب.

هذا وإني أثناء تصفّحي لكتب المحدثين من علماء الأصوات في حديثهم عن القوانين الصوتية استثارَ حفيظتي عدمُ اتّفاقهم على ماهية وطبيعة هذا النوع من القوانين؛ هل هو مجرد مصطلح فارغ من دلالاته الظاهرة، نُسج على ضلال، أم إنّ لهذا النوع من القوانين ما لقوانين الطبيعة والفيزياء من الحتمية والاطراد؟ فهل هناك في اللغة قوانين حقاً على غرار قوانين الطبيعة والفيزياء تضبط الظواهر الصوتية بصرامة لا تتخلّف، أم أنّ الأمر حلّ مستباح راجع للفرد ذاته؟ وبالنظر إلى أنّ القرآن الكريم نزل بلغة العرب، وأنّ قراءاته تُعدّ أحد أغزر المدوّنات الحافلة بالظواهر اللغوية؛ فإنّه ممّا يتبادر للذهن حثيثاً، التساؤل حول ما إذا كانت القراءات القرآنية السبع -وهي قد وصلت إلينا بالتواتر- تخضع لنفس التطوّر والتغيّر الأدائي الذي يخضع له الكلام العربي شعراً ونثراً؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل هناك قوانين صوتية من مثل تلك القوانين التي توجد في الكلام العربي؛ تفسّر الظواهر الصوتية التي تقمن عليها القراءات القرآنية، وتضبط التغيرات والتطوّرات التي تكتنفها؟

وإلى جانب هذا يلحّ تساؤل آخر؛ وهو كيف يمكن أن تُفسَّر تلك الاختلافات الواقعة في وصف كثير من أصوات العربية بين القدامى والمحدثين؛ فهل ما يصفه المحدثون، وما ينطق به مجيدو القراء اليوم هو نفسه الذي ورد عند السلف من القراء واللغويين، أم إنَّه صورة متطورة عن تلك التي وصفها القدامى؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو القانون الصوتي الذي يمكنه أن يضبط هذا التطور ويفسِّره؟

كلّ هذا وغيره ساقني سوِّقاً إلى أن أجعل موضوع مذكرة الماجستير حول القوانين الصوتية في القراءات القرآنية - وأقصد السبع المتواترة منها - نماذج مختارة؛ وذلك لكون تتبّع ما ورد في القراءات السبع كلّها من المشقّة بمكان، إضافة إلى أن عملاً كهذا يحتاج إلى وقت قد ينوف عن المدّة المحدّدة لمثل هذا النوع من البحوث الأكاديمية.

أمّا الحافز الذي كان وراء اختياري لهذا الموضوع فهو في حقيقة الأمر راجع إلى الأستاذ المشرف على المشروع أستاذي الفاضل المهدي بوروبة، عندما كلّفني - في إطار البحوث التحضيرية للسنة الأولى - ببحث حول القوانين الصوتية الضابطة لظاهرة الإدغام عند سيويه (ت180هـ)، فلمّا عدت إلى المصادر والمراجع أطلعها وأنقّب فيها، شغفت بالموضوع وأحببت أن أقرب منه أكثر في شكل بحث من مستوى مذكرة الماجستير، فطرحت الفكرة على أستاذتي الفاضلة نورية شيخي - التي أوكل إليها تدريس مقياس: القوانين الصوتية؛ إذ كانت من بين الثلة الكريمة التي تشرفنا بالتلمذ عليها - فشجّعتني وشدّت من همّتي، وآزرتني مادياً ومعنوياً، حتى تفتّحت أمام ناظري أبواب البحث، واتضح معاملته؛ فكانت نعم المشرف المعين، ونعم الناصح الأمين.

ويضاف إلى هذا الحافز الميل النفسي الكبير لمثل هذه الدراسة، ثمّ لسبق اهتمام بالقراء تعليمه وبالقرآنية تعلمها وبالتجويد كذلك؛ مما يقوّي الرغبة في إتقان التخصص والتعمّق فيه لاسيما ونحن في عصر التخصصات، ثمّ إنّ المرء ميّال بطبعه إلى الأمر الذي أُلّفه وطالت معاشرته له ويأمل أن يفيد فيه أكثر من غيره، هذا ولا أنسى أمر الاستخارة والاستشارة وأهما من أكبر الدوافع للرسو على هذا الاختيار.

وكان من البدهي قبل أن ألج معترك هذا البحث أن أطلع على الدراسات السابقة في الموضوع، فوجدت من ذلك ما كتبه فوزي حسن الشايب حول أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، وقد أفدت منه كثيراً خاصّة فيما يتعلّق بمذاهب اللغويين حول وجود القوانين الصوتية في اللغة وطبيعتها، وفي مبدأ تقسيم هذه القوانين إلى خاصّة وعامة، إلّا أن هذا العمل كان منصباً فقط

على اللغة العربية الفصحى، ولم يتحدّث عن القوانين الصوتية في القرآن الكريم أو القراءات القرآنية إطلاقاً. ومن الدراسات كذلك ما قدّمه عبد البديع النيرباني لنيل درجة الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة حلب عام (2005م) بعنوان: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، وقد خصّص الفصل الثالث للجوانب التشكيلية تحدّث فيه عن القوانين الصوتية في كتب الاحتجاج، إلّا أنّه سار في هذا العرض على طريق القائلين بأنّ هذه القوانين ما هي إلّا اتجاهات وميول لا ترقى أن تكون قوانين مطّردة كما سيأتي في متن البحث.

وانطلاقاً من هذا الذي سبق أستطيع أن أقول إن مكنم الجدّة في هذه الدراسة يتمثّل في أمرين اثنين: أولاًهما: أنّ التّهج الذي تبناه البحث في ماهيّة القوانين الصوتية وطبيعة وظيفتها نهج يخالف أغلب ما يسير عليه علماء اللغة المحدثون. وهي جرأة علمية عند الباحث يردّ ألاماً يرد بها موارد التهلكة، وثانيهما: أنّ هذه الدراسة قد عرضت للقوانين الصوتية في جانب من مدوّنات السلف لم يعرض له من قبل؛ ألا وهو مصنّفات القراءات القرآنية، واتخصّصت حديثها بالسبع المتواترة منها أصالة، وقد تتحدّث عن غيرها استطراداً.

وتغنيى هذا الدراسة من وراء البحث والتنقيب في مدوّنات القراءات القرآنية التي وصلتنا من موروث الأسلاف، والاطّلاع على الدراسات الصوتية الحديثة التي أنتجتها النهضة الفكرية على أيدي علماء اللغة من العرب والغرب على السواء -قصدين أصيلين:

أولاهما: محاولة الكشف عن الخيوط الرفيعة التي تجمع شتات الظواهر الصوتية تحت نسق واحد، تطرّد معه وتجتمع حوله؛ لتكون بمثابة القوانين الضابطة لها، فيتمكّن الباحث المبتدئ والمنتهي كلاهما من الإحاطة بما حدث أو يحدث في اللغة العربية من تطوّر وتغيّر، والقراءات القرآنية بأوجهها ورواياتها المختلفة خير ما يمثّل هذا التطوّر والتغيّر.

ثانيهما: محاولة السير على النهج المبارك الذي سطره السلف رحمهم الله في الذود عن القراءات القرآنية ومن ورائها القرآن الكريم، ولكن من منظور آخر ومن وجهة حديثة؛ إذ إنّني أحاول خلال الوقوف على القوانين الضابطة للظواهر الصوتية في القراءات القرآنية أن أضع لبنّة في الجدار الحامي لكتاب الله، إمّا ممّا هو موجّه إليه حالياً من شبهات يُبتغى من ورائها الطعن في نسبته إلى الباري عزّ وجلّ، وحفظه بين الأجيال تواتراً، أو ممّا يمكن أن يكون إذا استعجمت الألسنة ولحنت وغيّرت في أصواته وطرق أدائه.

وتتفرّع عن هذين القصدين أهداف فرعية لا بدّ من تحقيقها للوصول إلى المقصد الأسنى، أذكر منها:

- تحقيق القول في التزاع القائم بين اللغويين حول حقيقة وجود قوانين صوتية في اللغة العربية، وحول طبيعة هذه القوانين.

- تبيين الأصل الذي استندت إليه القراءات القرآنية في تناقلها عبر الأجيال إلى أن وصلت إلينا، محفوظة من كلّ زيادة أو نقص.

- استثمار القوانين المستنبطة من مدوّنات القراءات القرآنية في تفسير وشرح وتعليل الكثير من الظواهر الصوتية التي تحملها القراءات القرآنية في أحشائها، ومن ثمّ إثراء الدرس اللغوي بجملته من النظرات الصوتية التي تجمع بين أصالة الدرس القراءاتي، ومعاصرة الدرس الصوتي الحديث.

- الوقوف على التراث الصوتي الذي ورد عند علماء القراءات ومقارنته بما توصل إليه الدرس الصوتي الحديث للوقوف على مكنن الصواب فيه والخطأ.

وقد توصلت للوصول إلى تلكم الأهداف والمقاصد بنمّهجين:

المنهج الوصفي، وقد ظهر ذلك جلياً في مدخل المذكرة عندما تعرّضت لمفردات العنوان بالحدّ والتعريف، وكذلك الأمر عند عرض آراء اللغويين ومذاهبهم في القوانين الصوتية في الفصل الأول، وعند التعرّض كذلك للقوانين المدروسة في الفصل الثاني بالتعريف.

والمنهج الاستقرائي، وهو منهج اقتضته طبيعة الموضوع؛ إذ استنباط القوانين الصوتية من القراءات كان نتاجاً لاستقراء الظواهر الصوتية التي يضبطها هذا القانون أو ذاك، وتتبعها في القراءات السبع المتواترة محلّ الدراسة - كما هو الحال في الفصل الثاني -، أو في إحدى هذه القراءات فقط - كما هو الحال في الفصل الثالث -.

كما استعنت بمنهج ثالث ظهر في الدراسة على استحياء؛ وهو المنهج التاريخي، وقد تمثّل ذلك في مراعاة التسلسل في عرض القراء حسب تواريخ الوفاة في الفصل الثالث، وبدا كذلك في التراجم التي حفل بها البحث لكلّ من الأعلام العرب أو الغربيين. وكنت أثناء كلّ ذلك أُعمل مبضع التحليل كأداة إجرائية على كلّ ما أسوق من أقوال أو آراء أو ظواهر صوتية؛ لأخلص في النهاية إلى القول الفصل.

اقتضت المادّة العلمية التي نتجت عن البحث والتمحيص في مدوّنات القراءات واللغة أن أجعل هيكل الدراسة قائماً على مدخل وثلاثة فصول، مستهله بمقدّمة ومذيّلة بخاتمة.

جاءت المقدمة على غرار ما يعرف في المناهج البيداغوجية؛ ممهّدة للموضوع بطرح الإشكال، ثم ذكر الدوافع والحوافز التي كانت وراء فكرة البحث، ورسم الخطة النهائية التي سيسير عليها، ومشيرة إلى العقبات والصعوبات العارضة في طريق البحث.

أمّا المدخل فهو بمثابة توطئة منهجية تلج بالقارئ إلى حياض الموضوع؛ إذ جاء يقدم تصوراً وافياً عن مفردات عنوان البحث؛ فعرفت فيه بمفردات العنوان تعريفاً إفرادياً كلّ عنصر على حدى؛ لغة واصطلاحاً، ثمّ تعريفاً تركيبياً يجمع شتات المعاني ويضبط المفهوم. وقد عنونته بـ: (ضبط المفاهيم وتحديد المنطلقات).

أمّا الفصل الأول فجاء تحت عنوان: (القوانين الصوتية في اللغة والقراءات القرآنية)؛ وهو أهمّ فصل في البحث - كما يظهر من عنوانه -؛ لكونه يمثّل الجانب النظري في هذه الدراسة، وفيه يجاب عن جزء كبير من الإشكال المطروح؛ فهو يمثل القاعدة التي يقوم عليها الفصلان اللاحقان.

لقد بحث هذا الفصل في مدى ورود لفظ "قانون" في مدونات السلف، وفي الشحنات الدلالية التي حملوه إيّاها، كما بحث أيضاً في موقف العلماء ومذاهبهم من القوانين الصوتية، ليفصح بعد ذلك عن الرأي المتبنى والمذهب الذي يجنح إليه البحث. وقد ورد في هذا الفصل أيضاً حديث مختصر عن القراءات القرآنية نشأة وتدويناً، وحديث عن مسألة غاية في الأهمية؛ ألا وهي علاقة تطوّر الأصوات في القراءات القرآنية بالسماع الذي هو الأصل المعتمد في تلقي القراء بقراءاته المتعددة؛ ليخلص في الأخير إلى القول الفصل في مدى تواجد قوانين صوتية في القراءات القرآنية، وفي طبيعة هذه القوانين من حيث الصرامة والاطراد أو عدمه، وفي الوظيفة والدور الذي تؤدّيه هذه القوانين في القراءات القرآنية.

وأما الفصلان الثاني والثالث فقد أتيا يمثّلان الجانب التطبيقي في هذه الدراسة؛ إذ بعد التأصيل في الفصل الأوّل انتقلت مباشرة في الفصل الثاني إلى الحديث عن القوانين الصوتية العامّة الضابطة للظواهر الصوتية في القراءات القرآنية؛ من مثل: قانون المماثلة، وقانون المخالفة، وقانون أمن اللبس، وقانون الاقتصاد في الجهد، وقانون ضعف الطرف وغيرها، وكان مجموعها ثمانية قوانين يكثر وجودها في اللغة وفي القرآن الكريم بقراءاته المختلفة.

وفي الفصل الثالث تحدثت عن القوانين الصوتية الخاصّة الضابطة للظواهر الصوتية في القراءات القرآنية، وخصّصت كلّ قراءة بحديث مستقلّ.

وفي نهاية البحث ختمت بخاتمة لخصت فيها الفكرة التي جاء البحث يطرحها ويحيط عنها، وذكرت الناتج العامّة والخاصّة التي خرج بها، كما أثبت بعض التوصيات التي تبدت أثناء خوض غمار البحث.

وككلّ دراسة تكون بمثابة القدم الأولى للباحث على عتبات البحث العلمي، فإنّ هذا الباحث لا بدّ واجد في طريقه عقبات وصعوبات تجعل سبيل البحث أمامه غير مذلّل، وطريقه شائكاً؛ وهو ما وقع معي أثناء تجشّمي مسؤولية خوض غمار هذا البحث، وأذكر أنّ أوّل وأكبر عقبة اعترضتني كانت طبيعة الموضوع في حدّ ذاته؛ إذ إنّني لم أجد عند كثيرٍ من اللغويين المحدثين استيساغاً لمصطلح القانون، لاسيما عندما يتعلّق الأمر بالتطور والتغيّر الذي يحدث في اللغة، فقد كنتُ أثناء البحث كأنّني أسبح ضدّ التيار، وهو الأمر الذي جعل بالضرورة المصادر والمراجع التي تتفق والطرح الوارد في هذا البحث تكاد تكون معدومة، اللهمّ إلاّ مرجعين أو ثلاثة؛ هي من مؤلّفات رمضان عبد التوّاب وتلميذه فوزي حسن الشايب.

وكان من نتاج هذه العقبة أن طالت مدّة البحث سعياً وراء الحصول على بعض المراجع التي تخدم البحث من بعض البلدان المجاورة؛ كمصر والمغرب وسوريا الشقيقة توسّلاً ببعض الإخوان والأساتذة الأفاضل، فجزاهم الله عنّي خيراً.

كما أنّ صلة الموضوع الوثقى بالقرءان الكريم وقراءاته المتواترة، استدعت منّي كثيراً من الحرص والحيلة والحذر في توثيق كلّ قراءة قرآنية، والتعويل على آراء العلماء من القرءاء واللغويين في تحليل وشرح الظواهر الصوتية المتناولة تجنّباً للزيغ والزلل. ولست أدعي في ذلك العصمة والكمال، إلاّ أنّه مالا يدرك كلّه لا يترك جلّه.

وقبل الولوج إلى متن هذا البحث يطيب لي في المقام الأوّل أن أنوّه أولاً بفضل أستاذي الكريم المهدي بوروبة الذي كان سبباً في أن فتّحت أمام ناظري أبواب البحث العلمي على يديه، وأن أنوّه بكرم أخلاقه ثانياً عندما تنازل عن الإشراف لصاحبة الفضل الذي لا يؤدّي شكره أستاذتي الكريمة نورية شيخخي التي تبنت هذا البحث، وأشرفت عليه، وعمّت الطالب بسحاب الكرم، وشأيب الرعاية.

كما لا يفوتني أن أنوّه في المقام الثاني بفضل الأساتذة المناقشين: الأستاذ الدكتور الأب الفاضل: عشراي سليمان الذي تجشّم عناء السفر، والأستاذ الدكتور: عبد الجليل مصطفىاوي، والأستاذ

الدكتور: أحمد طالب؛ الذين تشرفت المذكورة بأن نالت حظاً من وقتهم الثمين، وطرفاً من عين عيانتهم. فلکم جميعاً أيها الأساتذة أوفر آيات الشكر والامتنان.

هذا وإن كنت قد أصبت فيما نقلت وقلت فما ذاك إلا من الله وحده فهو وحده الموفق والمعين، وإن كنت في ذلك حائداً عن جادة الصواب وزائغاً عن طريق الهدى فما ذلك إلا من النفس والهوى، فأعوذ بالله من شرهما وشر غوائلهما. وحسي في ذلك كله حسن القصد والنية، وإنما الأعمال بالنيات.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وأفضل الصلاة و أزكى السلام على نبي الهدى وعين الرحمة سيدنا محمد رسول الله وعلى آله عترته الأطهار، وأصحابه الكرام الأبرار، وتابعيهم والتابعين لهم ما خشعت الأصوات ونطقت الألسن بالأخبار.

وكتبه: دحو لاوزي

وهران العامرة: في صبيحة يوم الأحد:

26 فيفري 2012م الموافق لـ:

04 ربيع الآخر 1433هـ.

مدخل

ضبط المفاهيم وتحديد المنطلقات

مدخل:

لقد وُضع هذا المدخل ليكون بمثابة توطئة منهجية يتبين بها القارئُ الخيطَ الأبيضَ من الخيطِ الأسودِ في أولِّ عتبات هذه الدراسة؛ فقد جاء ليدلّف بالقارئ إلى حياض الموضوع خلال عرضه لمفردات عنوان البحث ضبطاً وتأصيلاً في شكل مبحثين؛ أوّلهما للتعريف الإفرادي، وثانيهما للتعريف التركيبي.

المبحث الأول: التعريف باعتبار الإفراد

إنّ المنهج العلمي القويم يقتضي ابتداءً التعرّيجَ على مفردات عنوان هذه المذكرة بالتعريف والتحديد؛ بغية الإحاطة بالتصوّر العامّ لموضوع الدراسة، وليكون ذلك تمهيداً منهجياً بين يديه؛ فضبطُ المواهي وتحديدُها مقدّمٌ على بناءِ الأحكام واستصدارها، وما قدّم طبعاً يُقدّم وضعاً، ولما كان الحكمُ على الشيء فرعٌ عن تصوّره - كما يقول علماء المنطق - استقام أن تقدّم التعاريف والمواهي على المتون.

وسيكون منهجي في هذا العرض التعريفي مستعاراً من مدوّنات أصول الفقه؛ إذ أعرف أولاً باعتبار الإفراد: لغةً واصطلاحاً، وأحاول الوقوف على طبيعة العلاقة بين الحقيقتين، ثم أعرف ثانياً باعتبار التركيب، وأحاول بعد ذلك شرح التعريف المركّب بالوقوف على القيود الواردة.

القوانين الصوتية في القراءات القرآنية

أولاً: - القوانين: جمع مفردتها قانون.

أ- لغةً: أسفر استنطاق المعاجم والقواميس العربية في مفردة (قانون) عن المعاني الآتية:

أ-1- القانون: لفظة مولدة¹ اختلفت في أصلها؛ فقيل: (روميّة، فارسيّة)²، يونانيّة،

سريانيّة)³ (Law ; Canon-Loi , canon) 3 .

أ-2- القانون: الأصل⁴.

1- المعجم الوسيط: قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، حامد عبد القادر، أحمد حسن الزيات، محمد علي النجار. المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع. استانبول- تركيا. ط. د. ج 1 و 2. ص 763 مادة: (قن)، وينظر: لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين بن منظور (ت 711هـ). دار صادر للطباعة والنشر - دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت. ط. د. ج 13. ص 350. مادة: (قن).

2- المعجم الوسيط: الصفحة نفسها.

3- موسوعة مصطلحات جامع العلوم: للقاضي عبد النبي الأحمدي نكري، تح: علي دحروج، ترجمة: د. عبد الله الخالدي. مكتبة لبنان ناشرون. ط 1، 1997م. ص 687.

4- معجم مصطلح الأصول: لهيثم هلال. مراجعة وتدقيق: د. محمد التوخي. دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع. ط 1، 1424هـ/2003م. ص 242، وينظر: لسان العرب: ج 13، ص 350 مادة: (قن)، وينظر: المعجم الوسيط: ج 1 و 2، ص 763 مادة: (قن).

أ-3- القانون: مقياسُ كلِّ شيءٍ وطريقه¹.

أ-4- القانون: مسطرّ الكتابة².

أ-5- القانون: آلة من آلات الطرب ذات أوتار تحرك بالكُشْتَبَان³.

أ-6- القانون: موضع بين دمشق وبعبلك⁴.

ب- اصطلاحاً: لم تسعف الموسوعات الاصطلاحية اللغوية فيما يخصّ مصطلح (قانون) إلا بتعريفين اثنين لهما صلة بموضوع البحث، أمّا التعاريف الأخرى فهي إلى علم الاجتماع و العلوم القانونية أقرب⁵.

ب-1- القانون: «أمرٌ كليٌّ منطبقٌ على جميع جزئياته التي تُتعرّف أحكامها منه؛ كقول النَّحَاة: الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمضاف إليه مجرور»⁶.

ب-2- القانون: «قضيةٌ كليةٌ تُعرف منها بالقوّة القريبة من الفعل أحوالٌ جزئياتٍ موضوعياً؛ مثل كلِّ فاعل مرفوع»⁷؛ وهو بهذا المعنى مرادف للقاعدة*.

انطلاقاً من هذا العرض يمكن القول إنّ المعاني اللغوية للفظّة قانون تدور في أغلبها-إذا استثنى المعنيين الأخيران- حول معنيين جامعين هما: معنى الأصل الذي يُرجع إليه ويُتجمّع حوله، ومعنى الاستقامة، كما أنّ التعريفين الاصطلاحيين يؤولان إلى معنى جامع هو: الكليّ الذي يسود جزئياته حكمٌ واحدٌ وتؤول معرفة أحكامها إليه.

إنّ إنعام النظر في هذه المعاني الجامعة المئول إليها يدلّ على أنّ الحقيقتين؛ الاصطلاحية واللغوية تتعانقان في دلالاتهما وتترابطان ارتباطاً وثيقاً؛ فالكليّ بالمعنى الاصطلاحي الوارد يتضمّن

¹ - القاموس المحيط: لأبي طاهر مجد الدين الفيروزآبادي(817هـ). اعتنى به ورثته وفصله: حسان عبد المّان. بيت الأفكار الدولية. دط، 2004م. ص1462، مادة:(القانون)، وينظر: المعجم الوسيط: الصفحة السابقة، زيادة لفظة: "وطريقه".

² - موسوعة مصطلحات جامع العلوم: الصفحة السابقة، وقد وردت كلمة مسطرّ بتشديد الشين، ولعلّ الأصوب: مسطرّ بكسر الميم وفتح الشين من غير تشديد؛ ومنه قول فقهاء القانون: (مسطرة القانون).

³ - المعجم الوسيط: ج1 و2، ص763. مادة:(قنّ)، والكُشْتَبَان: ج كُشْتَابِين؛ وهو قمع الحياط. ينظر: المنجد الأبجدي، دار المشرق (ش.م.م)، بيروت-لبنان. ط1987، ص5، ص841 (حرف الكاف).

⁴ - القاموس المحيط: ص1462 مادة:(القانون)،

⁵ - ينظر مثلاً: الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط2. 1419هـ/1999م. مج18. ص36، و الموسوعة العربية المسيرة، دار الجليل، بيروت- القاهرة- تونس. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. ط2 المّحدّثة 2001م. مج3. ص1837.

⁶ - كتاب التعريفات: لعليّ بن محمد الشريف الجرجاني(816هـ). تج وزيادة: د.عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس ط1، محقّقة ومفهرسة ومزودة من كتب التراث 1424هـ/2003م، ص250-251 (القانون)، وينظر: موسوعة مصطلحات جامع العلوم: ص687.

⁷ - موسوعة مصطلحات جامع العلوم: الصفحة السابقة.

* - وقد فرّق بعضهم بين القانون والقاعدة؛ فجعل الأول أمراً كلياً والثانية قضيةً كليةً. ينظر: كتاب التعريفات، هامش صفحة:250.

معنى الأصل الذي قهوي إليه الفروع وتقتنص أحكامها منه، وهو كذلك متضمن معنى الاستقامة على حالة واحدة؛ وهو ما يمكن أن يُعبر عنه بالاطراد.

والمعنى: أن القانون -أي قانون- لا يكون كذلك إلا إذا انضوت تحته مجموعة من الجزئيات، وكان مستقيماً مطّرداً معها لا تشدّ عنه واحدة منها.

ثانياً: -الصوتية: نسبة إلى الصوت

أ- لغة: تحفل المعاجم العربية باشتقاقات ومعانٍ كثيرة لمادّة (صوت)، أحاول هنا أن أثبتها- مختصرة- كما وردت في لبوسها الصرفي والدلالي:

1- الأصول والمشتقات: صوت: الصاد والواو والتاء أصل صحيح¹، ويأتي منها²:

1-1- الأفعال: الماضي: صات، أصات، صوت، انصت، صوت به.

: المضارع: يصوت، يصات، يصوت.

2-1- الأسماء: صيت، الصيئة.

3-1- المصادر: صوت، تصويت، صات.

4-1- المشتقات: مصوت، صائت، صيئت، صات، منصات، مصوات.

2- الدلالات: قبل عرض الدلالات والمعاني التي أوردتها المعاجم العربية لمادّة (صوت)، أودّ الإشارة إلى مسألتين ذكرهما ابن جني³ (ت392هـ) في كتابه: (سر صناعة الإعراب)⁴ أثناء حديثه عن الفرق بين الصوت والحرف من جهة لفظهما؛ أمّا أولاهما فهي أن مدلول لفظ صوت عامّ غير مختص⁵ يستوي عند إطلاقه العاقل وغير العاقل؛ ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [إفمان:19]؛ فجعل للحمار صوتاً. وأمّا ثانيهما فهي أن لفظ صوت مذكّر، وتأتيته


¹ - معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسن أحمد بن فارس (ت395هـ)، تح: شهاب الدين أبو عمرو. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ط2، 1418هـ/ 1998م. ص580 مادة: (صوت).

² - ينظر: لسان العرب: مج2 مادة: (صوت) ص57-58، والقاموس المحيط: ص1007 مادة: (صوت).

³ - أبو الفتح عثمان بن جني المشهور بابن جني عالم نحوي كبير، ولد بالموصل عام (ت322هـ)، ونشأ وتعلّم النحو فيها على يد أحمد بن محمد الموصلّي الأحمش، وقرأ الأدب في صباه على يد أبي عليّ الفارسي؛ فبلغ في علوم اللغة العربية من الجلالة ما لم يبلغه إلا القليل. له ما يفوق الخمسين كتاباً، أشهرها كتاب الخصائص وسر صناعة الإعراب، والتصريف الملوكي. وكانت وفاته عام (ت392هـ). ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر بيروت- لبنان. ط2، 1399هـ/ 1979م. ج2 ص132.

⁴ - ينظر: سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح بن جني (ت392هـ)، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي. دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. ط2، 1413هـ/ 1993م. ج1 ص10-11.

⁵ - ينظر كذلك: لسان العرب: مج2 ص57، فقد نقل عن ابن السكيت (ت244هـ) قوله: "الصوت صوت الإنسان وغيره"، مادة: (صوت).

من قبيح الضرورة؛ ومنه قول رويشد بن كثير الطائي: **يأَيُّهَا الرَّأَكِبُ الْمَرْجِي مَطِيَّتُهُ**  سائلُ بني أسد ما هذه الصوتُ؟¹

أما الدلالات فهي كما أوردتها المعاجم وفق النسق الآتي: (الجرس، النداء، الدعاء، الصياح، تشهير الغير بأمر لا يُشتهى، الاشتهار، الذكر، شدة الصوت وعلوه، الغناء، الذكر الحسن، الاستقامة)²، (الإجابة، الإقبال، الذهاب في توار، الاستواء، الواحد من الناس)³. وقد اعتمدتُ في ترتيب هذه المعاني والدلالات بهذا النسق على كثرة ورودها في المعاجم، مع اجتناب ما تكرر منها.

ب- اصطلاحاً: للصوت باعتبار مصدره أو منشئه معيان؛ معنى عام (من أي جهة كان مصدره)، ومعنى خاص (ما كان مصدره الجهاز النطقي البشري). ويُعرف الأول بالصوت (عموماً)، ويعرف الثاني بالصوت اللغوي.

1- الصوت (بالمعنى العام):

1-1- عرّفه ابن فارس⁴ (ت395هـ) في (معجم المقاييس) بأنه: «جنس لكل ما وقر في أذن السّامع»⁵.

1-2- وعرّفه الشريف الجرجاني⁶ (ت816هـ) بأنه: «كيفية قائمة بالهواء يحملها إلى الصّماخ»⁷.

¹ - سرّ صناعة الإعراب: ج 1 ص 11، وينظر: لسان العرب: مج 2 ص 57 مادة: (صوت)، والشاهد في قوله: ما هذه الصوت؟ فأنت الصوت، والأصل فيه التذكير، وقد نخرج على معنى الاستغاثة؛ فهي مؤنثة. ونظير هذا في كلام العرب كثير. ينظر: سرّ الصناعة: الصفحة نفسها وما بعدها.

² - ينظر: لسان العرب: الصفحتين السابقتين. مادة: (صوت).

³ - ينظر: القاموس المحيط: ص 1007 مادة: (صوت).

⁴ - هو: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي لم تورخ المصادر لولادته، توفي بالري عام (ت395 هـ/1004م). يعدّ من كبار أئمة اللغة والأدب، نشأ بمذنان، ودرّس بها. موسوعي المعرفة، شافعي المذهب، وعلى طريقة الكوفيين في النحو. كان جواداً كريماً لا يردّ سائلاً. مؤلفاته كثيرة تشمل اللغة والأدب والحديث والفقه. أشهرها: كتاب الصحاح في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ومعجم مقاييس اللغة. ينظر: انباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبي الحسن علي القفطي (ت624هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي-القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت. ط1، 1406هـ/1986م. ج1 ص 127-130، وينظر: مقدّمة محقّق الصحاح في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت395 هـ)، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ/1997م.

⁵ - معجم مقاييس اللغة: ص 580. مادة: (صوت).

⁶ - هو: علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف، ولد في تاجو قرب أستراليا عام (740 هـ/1339م). فلكي وعالم حياة وفقهه وموسيقى وفيلسوف ولغوي. وقد تلقى العلم على شيوخ العربية، واهتم اهتماماً خاصاً بتصنيف العلوم، وكذلك بعلم الفلك. ألف أكثر من خمسين مؤلفاً في علم الهيئة والفلك والفلسفة والفقه، وأهمّها: كتاب التعريفات. توفي في شيراز عام (816 هـ/1413م). ينظر: معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية: لعمر رضا كخالة، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 1414هـ/1993م. ص 515.

⁷ - كتاب التعريفات: للشريف الجرجاني. ص 210.

1-3- وجاء في (دستور العلماء): «الصوت: هواءٌ متموجٌ بتصادمِ جسمين»¹.
 1-4- وعرفه روبن (Robin) بأنه: «اضطراب مادّي في الهواء يتمثل في قوّة أو ضعف سريعين للضغط المتحرّك من المصدر في اتّجاه الخارج، ثمّ في ضعف تدريجيّ ينتهي إلى نقطة الزوال النهائي»².

لقد انتخبت هذه التعاريف الأربعة دون غيرها -مع كثرة التعاريف الواردة في بطون الكتب المتخصصة منها وغير المتخصصة- لسبب علميٍّ أراه وجيهاً؛ وهو أنّها اعتمدت شروطاً الحدّ أو التعريف في كونه يقع بالذاتيات لا بالعرضيات، بينما جاءت التعاريف الأخرى من قبيل العرضيات؛ إذ ركّزت على النتيجة والحالة التي ينتهي إليها الصوت بعد نشأته وتكوينه، والسبب الكامن وراء حدوثه، وأهملت ماهيته وحقيقة ذاته، وإن كان الأمر في كليهما يؤدّي المراد، إلا أنّ مراعاة الصناعة الحديثة أسلم وأعلم.

2- الصّوت اللغويّ (بالمعنى الخاصّ):

2-1- يقول الجاحظ³ (ت255هـ): «الصوتُ هو آلةُ اللفظ والجوهرُ الذي يقوم التقطيع به، وبه يوجد التّأليفُ، ولن تكون حركاتُ اللسانِ لفظاً ولا كلاماً موزوناً ولا منثوراً، إلّا بظهور الصوت، ولا تكون الحروفُ كلاماً إلّا بالتقطيع والتّأليف»⁴.
 2-2- وعرف فنديريس⁵ (Vendryes) الصوت بقوله هو: «الأثر الواقع على الأذن من الحركات الذبذبية للهواء التي تحدّثت بوساطة الجهاز الصوتي للمتكلّم»⁶.

¹ - موسوعة مصطلحات جامع العلوم: لعبد النبي الأحمد نكري. ص538.

² - في البحث الصوتي عند العرب: لخليل إبراهيم العطية. دار الجاحظ. بغداد. دط، 1983م. ص6، نقلا عن: Robin, R.H. General linguistics: 104.

³ - هو: أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنايني البصري (159-255 هـ)، من كبار أئمة الأدب في العصر العباسي، ولد في البصرة وتوفي فيها. التصق به لقب الجاحظ، وبه طارت شهرته في الآفاق، عمّر نحو تسعين عاماً وترك كتباً كثيرة يصعب حصرها في علم الكلام والأدب والسياسية والتاريخ والأخلاق والنبات والحيوان والصناعة والنساء وغيرها، أشهرها: البيان والتبيين وكتاب الحيوان والبخلاء. ينظر: بغية الوعاة: للسيوطي. ج2 ص228.

⁴ - البيان والتبيين: لأبي عثمان عمرو بن بحر (255هـ)، وضع حواشيه: موفق شهاب الدين. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. دط2003م. ج1 ص63.

⁵ - هو: جوزيف فنديريس (Joseph Vendryes) من مواليد عام (1875م)، لغوي فرنسي مشهور. تتلمذ على أنطوان ميه، وأصبح فيما بعد أستاذ اللسانيات في كلية الآداب بجامعة باريس ابتداء من عام (1907م). له العديد من المؤلفات أشهرها: كتاب اللغة، وكتاب: دراسة النحو المقارن للغات الكلاسيكية، وغيرها. توفي عام (1960م).

⁶ - اللغة: لفنديريس: تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص. مكتبة الإنجلو المصرية - مطبعة لجان البيان العربي. دط1370هـ-1950م. ص43.

2-3- وعرفه كمال بشر¹ بأنه: «أثر سمعي يصدر طواعية واختياراً عن تلك الأعضاء المسماة تجاوزاً أعضاء النطق»².

2-4- أمّا محمد الأنطاكي³ فقد عرفه قائلاً: «هو الأثر السمعي الحاصل من احتكاك الهواء بنقطة ما من نقاط الجهاز الصوتي، عندما يحدث في هذه النقطة انسداد كامل أو ناقص ليمنع الهواء الخارج من الجوف من حرية المرور»⁴.

يشير الجاحظ في تعريفه المذكور إلى مسألة يكاد يُجمع عليها اللغويون المحدثون في تعريفهم للصوت اللغوي؛ ألا وهي أن للصوت أثراً سمعياً تتلقفه الأذن ناتجاً عن حركات اللسان الذي لولاه لما كان لفظاً أساساً، ولما أمكن تقطيع الحروف وتأليفها. وهي -أي عبارة الأثر المسموع- العبارة ذاتها التي نجدتها تتكرر بلفظها أو قريب منه في تعاريف المحدثين، وفي مقدّماتها التعاريف الثلاثة المسوقة آنفاً.

أمّا فندريس فقد ركّز في تعريفه للصوت اللغوي على جهة الاستقبال وهي الأذن، وأشار إلى الجهة المكوّنة له وهو الجهاز الصوتي أو النطقي، مع أن جهة التكوين والإنشاء أهمّ في تعريف الصوت اللغوي من جهة الاستقبال، بينما ذكر كمال بشر ومحمد الأنطاكي الجهاز النطقي المكوّن للصوت دون الإشارة إلى الأذن. كما أشار كمال بشر إلى مسألة مهمّة أيضاً في تعريف الصوت اللغوي؛ وهي كونه يصدر طواعية واختياراً من المتكلم؛ أي يتميز بقصدية الإنشاء والتكوين، وهو الأمر الذي لم نجده في التعاريف الأخرى، ولعلّ هذا هو ما جعل كثيراً من المحدثين يكتفون -في سياق تعريفهم للصوت اللغوي- بنقل تعريف كمال بشر⁵.

وأمّا تعريف محمد الأنطاكي فإنّه وإن لم يشير إلى مسألة الاختيار والقصد على غرار ما فعل كمال بشر، ولم يذكر الجهة المستقبلية لهذا الصوت على غرار ما فعل فندريس، إلا أن تعريفه جاء

¹ - هو: كمال محمد علي بشر ولد بمحلة دياي مركز دسوق محافظة كفر الشيخ بمصر عام 1921م. حفظ القرآن وجوّده بالكتاب. متخصص في علم اللغة؛ تحصل على درجة الماجستير في علم اللغة المقارن 1953م من جامعة لندن، وعلى درجة الدكتوراه في علم اللغة والأصوات 1956م. يعدّ من الرعيل الأوّل الذي نشر علم اللغة الحديث بالجامعات، وهو ذو نشاط علمي واسع تدريسياً وتأليفاً. من أشهر مؤلفاته: قضايا لغوية، علم الأصوات، دور الكلمة في اللغة، علم اللغة الاجتماعي، وغيرها كثير ما بين كتب ومقالات.

² - علم الأصوات: لكمال بشر. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. دط، 2003م ص119.

³ - هو: محمد الأنطاكي أحد اللغويين السوريين المحدثين الذين عتوا بنشر علم اللغة الحديث والكتابة فيه بأسلوب حديث يواكب ما جدّ فيه عند الأمم الغربية، وهو مع ذلك صاحب آراء علمية متفردة خاصة فيما يتعلق بالشكل الهندسي الذي بني عليه علم النحو. له الكثير من الأعمال ما بين مدرسية وغير مدرسية؛ من أشهرها: الوجيز في فقه اللغة، واخيط في أصوات العربية ونحوها وصرّفها، ودراسات في فقه اللغة، وغيرها.

⁴ - اخيط في أصوات العربية ونحوها وصرّفها: محمد الأنطاكي. دار الشرق العربي. بيروت. ط4. دت، الجزء 1 ص13.

⁵ - ينظر مثلاً: مفهوم القوّة والضعف في أصوات العربية: محمد يحيى سالم الجبوري. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. ط1، 2006م. ص15، و ينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: لعلي زوين. دار الشؤون الثقافية العامة. آفاق عربية - وزارة الثقافة والإعلام - بغداد. ط1، 1986م ص59. وغيرها.

أكثر التعاريف تفصيلاً لكيفية نشأة الصوت اللغوي؛ لذلك ارتأيت أن يكون هو التعريف المختار مع استكمال ما به من نقص؛ فعلى هذا يمكن القول: إنَّ الصوت اللغوي هو: «الأثر السمعِي الطوعي الذي يقصد إليه المتكلم، الواقع على الأذن، والحاصل من احتكاك الهواء بنقطة ما من نقاط الجهاز الصوتي، عندما يحدث في هذه النقطة انسداد كامل أو ناقص يمنع الهواء الخارج من الجوف من حرية المرور».

يظهر مما تقدم أنَّ الصوت اللغوي أخصّ مطلقاً من الصوت بمعناه الاصطلاحيّ العامّ، وهذا الأخير أخصّ مطلقاً من الصوت بمعناه اللغوي؛ فكلّ صوت لغويّ هو صوت اصطلاحاً، وليس العكس صحيحاً، وكلّ صوت اصطلاحاً هو جرسٌ، ولكنّ الصوت لغةً قد يأتي بمعنى الجرس وقد يأتي بمعاني أخرى- مما سبق- من مثل الاستقامة، والذهاب، والإقبال. فعلى هذا تكون العلاقة بين الحقائق اللغوية والاصطلاحية، والخاصة والعامّة، علاقة عموم وخصوص مطلق.

ثالثاً: - القراءات: جمع مفردتها قراءة.

أ- لغةً: وردت مادّة (قرأ) في المعاجم والقواميس العربية باشتقاقات ودلالات شتّى سأحاول أن أوردتها هنا كما جاءت عند ابن منظور¹ (ت711هـ) في لسان العرب²:

1- الأصول والمشتقات: قرأ: فعل ثلاثي مجرد، ويرد بتصاريّف شتّى منها:

1-1- الأفعال: الماضي: قرأ، أقرأ، افتقرأ، قارأ، تقرأ، استقرأ، قرأ (من قرئت)³.

ويرد لازماً نحو: قرأت الكتاب، ومتعدّياً بالباء⁴ نحو: أقرأ بالكتاب، وبعلى نحو: قرأ عليه السلام، وبالهاء: أقرأه السلام.

المضارع: يقرأ، يقرؤ، يُقرئ، يُقارئ.

: الأمر: أقرأ، أقرئ.

¹ - هو: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي-وقيل رضوان- بن أحمد بن منظور الأنصاري الإفريقي المصري. ولد في المحرم عام(630هـ). كان صدرراً رئيساً فاضلاً في الأدب، مليح الإنشاء، عارفاً باللغة والنحو والتاريخ والكتابة. سمع من ابن المقبر وغيره، وجمع، وعمّر، وحذث، واحتصر كثيراً من كتب الأدب المطولة؛ كالأغاني، والعقد، وخدم في ديوان الإنشاء مدّة عمره، وولي القضاء في طرابلس.. توفي عام(711هـ). ينظر: بغية الوعاة: للسيوطي: 248/1، وينظر: مقدمة لسان العرب: لابن منظور: مج1 ص04.

² - ينظر: لسان العرب لابن منظور: ج1 ص128، 129، 130، 131، 132. مادّة:(قرأ).

³ - الخصائص: لأبي الفتح بن جني(392هـ)، تح: محمد علي النجار، بيروت. دار الكتاب العربي. ط2، 1300هـ، ج3 ص153.

⁴ - ينظر: المختصّب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. لبنان-بيروت. ط1، 1419هـ، 1998م. ج1 ص22.

1-2- الأسماء: الْقِرَاءَةُ، الْقِرْوَةُ، الْقِرْءُ، الْقِرَّةُ، الْقَرءُ، الْقَرِيٌّ.

1-3- المصادر: الْقُرْآنُ، الْقُرْآنُ (بالتخفيف)، الْقَرءُ، الْقَرءُ، الْقِرَاءَةُ، الْإِقْرَاءُ، الْإِقْتِرَاءُ، الْمُقَارَأَةُ، الْقِرَاءُ، التَّقْرِءُ، الْقَرِيءُ.

1-4- المشتقات: اسم الفاعل: قَارِيٌّ، قَارٍ¹، مُقَرِيٌّ، مُتَقَارِيٌّ، مُتَقَرِيٌّ.

: اسم المفعول: مَقْرُوءٌ، مَقْرِيٌّ، مُقْرَأَةٌ.

: صيغ المبالغة: قَرَاءٌ، قُرَاءَةٌ (للأنثى)، قُرَاءٌ، قَرَاءَةٌ.

2- الدلالات:

تدور مادة (قرأ) في اللسان العربي حول معنى الجمع والاجتماع²، ومنه قرأ الشيء؛ أي جمعه، ولذلك يقال لجمع الناس: (قَرِيَّةٌ)، فالقراءة مصدر من قول القائل: قَرَأْتُ الشيء إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض، كقولك: ما قرأت الناقة سلى قطّ، تريد بذلك أنها لم تضمّ رحماً على ولد³.

ب- اصطلاحاً: كُثِرَتِ التعاريفُ الواردةُ في حقّ القراءات اصطلاحاً، إلا أنّ أغلب هذه التعاريف لا يكاد يسلم من انتقاد؛ إمّا لكونه غير جامعٍ لجزئيات العلم ومفرداته، أو لكونه غير مانعٍ من دخول ما ليس من هذا العلم فيه. من أجل ذلك ارتأيت أن أثبت ههنا أكثر التعاريف اقتراباً من تحديد كنه هذا العلم- في نظري- وهما تعريفاً شهاب الدين القسطلاني، وعبد الفتاح القاضي عليهما رحمة الله.

1- فقد عرفّها القسطلاني⁴ بقوله: «علم يُعرف منه اتفاقُ الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب، والحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والاتصال، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السّماع»⁵.

¹ - علي: قَرَأَ، قَرِيْتُ.

² - ينظر: لسان العرب: ج1، الصفحات السابقة. مادة: (قرأ)، و ينظر: معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس: تج: عبد السلام هارون. دار الكتب العلمية. إيران، نجفي إسماعيليان. دط، دت. ج5 ص79.

³ - ينظر: لسان العرب: 1/128. مادة: (قرأ).

⁴ - هو: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني المصري أبو العباس شهاب الدين مقرئ محدث، ولد عام 851هـ، وتوفي عام 923هـ. ينظر: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين. بيروت-لبنان، ط15، 2006م، ج1 ص232.

⁵ - لطائف الإشارات لفنون القراءات: لشهاب الدين القسطلاني. تج: عامر السيد عثمان وزميله. لجنة إحياء التراث الإسلامي. القاهرة. دط 1392هـ، 1972م. ج1 ص170.

2- وعرفها عبد الفتاح القاضي¹ بأنها: «علم يُعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله»².

وإذا كان العلم في اصطلاح التدوين هو: «مجموع المسائل المتعلقة بجهة مخصوصة»³؛ فإن تعريف القراءات بصفته علماً مدوّناً هو: «مجموع المسائل المتعلقة باختلاف الناقلين لكتاب الله تعالى في الحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع»⁴.

أو هو: «مجموع المسائل المتعلقة بالنطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله»⁵.

إن إنعام النظر في الحقيقتين اللغوية والاصطلاحية للفظة قراءات يقف المدقق على طبيعة العلاقة بينهما؛ ذلك أن المعنى الاصطلاحي يعدّ سليل المعنى اللغوي؛ فكلاهما يتضمّن معنى الجمع والاجتماع؛ فإذا كانت مادة (قرأ) في اللغة تقول إلى معنى جمع شيءٍ وضمّه بعضه إلى بعض، فإن القراءة اصطلاحاً تجمع مسائل أدائيةً مختلفةً للقراءان الكريم تحت اصطلاح واحد، وكما تجتمع الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في نسق واحد أثناء عملية القراءة، كذلك آيات وسور الذكر الحكيم تجتمع على حكم أدائيّ واحد ضمن القراءة الواحدة في أداء المقرئ الحاذق.

رابعاً: - القراءانية: نسبة إلى القراءان.

أ- لغة: يفسّر معنى القراءان أو القرآن لغة على أساس أنه مصدر للفعل الثلاثي (قرأ)؛ كغفران، وشكران لغفر وشكر، وقد ورد القراءان بهذا المعنى المصدرية لأنه يجمع السور ويضمّها⁶؛ ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ إِذَا أَقْرَأَهُ فَأَلْبَسَ ثِيَابَهُ﴾ [القيامة: 17-18]، ثم صار لفظ القراءان علماً شخصياً لكلام الله تعالى، وهو الاستعمال الأغلب، ويُطلق بالاشتراك على المجموع وعلى كل آية على حدى⁷.

¹ - هو: عبد الفتاح القاضي، عالم بالقراءات من أهل التحقيق فيها، وله كتاب: البذور الزاهرة في القراءات العشر، وكتاب: القراءات الشاذة وتوجيهها، من كبار علماء الأزهر. توفي عام 1403هـ.

² - البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية، ويليها القراءات الشاذة وتوجيهها: لعبد الفتاح القاضي. دار الكتاب العربي. لبنان. ط1، 1401هـ. ص7.

³ - ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبد الله (الشهير بحاجي خليفة). دار العلوم الحديثة. بيروت. دط، دت. ج1 ص6.

⁴ - القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الأحكام الفقهية: لخير الدين سيب. دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت- لبنان. ط1، 1429هـ، 2008م. ص27.

⁵ - ينظر: أجد العلوم الموشى المرقوم في بيان أحوال العلوم: لصديق حسن خان القنوجي. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. دط، 1978م. ج1 ص43.

⁶ - القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الأحكام الفقهية: لخير الدين سيب. ص18.

⁷ - النبأ العظيم: لعبد الله دراز. دار ثقافة، قطر-الدوحة. دط، 1405هـ/ 1985م. ص12.

وقيل إنَّ القراءان من قولك: قرأ الرجل إذا تلا، يقرأ قراءةً وقراءناً، واستعمل لتأكيد مصدريته، قال حسّان بن ثابت يرثي عثمان بن عفّان رضي الله عنهما:

ضَحُّوا بِأَمْشَطِ عُنْوَانِ السُّجُودِ بِهِ ﴿٥﴾ يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحاً وَقُرْءَاناً¹

وفرق ابن قيّم الجوزية² (ت751هـ) بين قرى يقرى وبين قرأ يقرأ، فالأولى: من باب الياء من المعتل، ومعناها: الجمع والاجتماع، والثانية: من باب الهمز، ومعناها: الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد، ومنه قراءة القراءان؛ لأنَّ قارئه يظهره ويخرجه مقدراً محدوداً لا يزيد ولا ينقص، ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ. فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ﴾، ففرق بين الجمع وبين القراءان ولو كان واحداً لكان تكريراً محضاً³.

وقد روعي في تسميته قرءاناً كونه متلوّاً، وروعي في تسميته كتاباً كونه مدوناً، إشارة إلى أنّ من حقّه العناية به حفظاً في الصدور، وكتابة في السطور⁴.

ب- اصطلاحاً: يعرف القراءان اصطلاحاً بأنه: «عَلِمَ للكتاب المترل على رسول الله (سيدنا) محمد بن عبد الله خاتم النبيين-صلى الله عليه وآله وسلم- وهو آخر الكتب السماوية نزولاً، نزل به-جبريل عليه السلام- نجوماً على حسب الحوادث الطارئة مدّة ثلاثة وعشرين سنة، ثم جمع فكان هو ذلك الكتاب الذي جعله الله الآية الخالدة، المتعبّد بتلاوته، المعجز بلفظه ومعناه، المبدوء بسورة الفاتحة والمختتم بسورة الناس، المحفوظ بين دفتي المصحف»⁵.

وإذا كانت لفظة القراءان ترجع إلى أصليين على خلاف (الفعل قرأ المهموز أو قرى المبدل) كلاهما يتضمّن دلالة الجمع والاجتماع، فلا غرو أن يظهر فيها جلياً كمصطلح معنى الجمع والاجتماع؛ ذلك أنّ القراءان الكريم هو في أصل ماهيته مجموعة من الآيات والسور جمعت في طياتها حكماً وأحكاماً، ووصايا وإرشادات، وقصصاً وأخباراً وعظماً، وكلّ ذلك يجتمع تحت عنوان واحد هو كلام الله تعالى.

¹ - ينظر: ديوان حسّان بن ثابت، تح: وليد عرفات. دار صادر. بيروت. دط، دت. ج 1 ص 96.

² - هو: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي ثمّ الدمشقي، المعروف بابن قيّم الجوزية. ولد عام (691هـ)، عالم متبحّر، تلقى مبادئ العلوم عن أبيه، وأخذ عن الكثير من علماء عصره ولا سيما ابن تيمية؛ فقد لازمه طول حياته. أمّ ودرّس بمدسة الجوزية مدّة طويلة. ألف تصانيف كثيرة منها: إعلام الموقعين عن لآب العالمين، الطرق الحكمية، في السياسة الشرعية، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل. وافته المنية في رجب عام (751هـ). ينظر: الأعلام: للزركلي: 56/6، وينظر: مقدّمة زاد المعاد في هدي خير العباد: لابن قيّم الجوزية (751هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط3 منقحة ومزودة، 1418هـ/1998م. ص 15 وما بعدها.

³ - ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد: لابن القيّم: 563، 564/5.

⁴ - النبا العظيم: لعبد الله دراز: ص 12.

⁵ - ينظر: دائرة معارف القرن الرابع عشر، العشرين: ل محمد فريد وجدي. دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت- لبنان ط3، 1971م. ص 666.

المبحث الثاني: التعريف باعتبار التركيب

ما يهمّ هنا هو التعرّف على عنوان البحث: القوانين الصوتية في القراءات القرآنية باعتباره تركيباً بعدما تمّ التعرّف على ماهيّات مفرداته، وبما أنّ الماهية التركيبية للقراءات القرآنية هي ذاته الحدّ الاصطلاحي الذي سبق ذكره، فإنّني سأركّز في حديثي هذا على مفهوم القوانين الصوتية دون غيره؛ وذلك لأهميته في هذه الدراسة، فهو حجرُ الزاوية فيها؛ إذ كلّ مبناها عليه كما سيتضح لاحقاً.

مفهوم القوانين الصوتية:

تطلق كلمة القوانين في العرف العلمي على الأصول العامّة التي تبين ارتباط الأسباب بمسبباتها والمقدّمات بنتائجها اللازمة، أو بعبارة أخرى: التي تنبئ بحدوث نتائج معينة لازمة إذا حدثت أسباب خاصّة وتُرجع النتائج إلى أسبابها¹، ويعرّفها مونتسكيو² (Montesquieu) بأنّها: «العلاقات الضرورية التي تنشأ من طبيعة الأشياء»³.

أمّا القوانين الصوتية فإنّ الذين تعرّضوا لها بالتعريف قليلون، لذلك لم أكد أجد لها في كتب المحدثين تعريفاً دقيقاً، إلّا ما يمكن أن يستخلص أثناء حديثهم عنها، فقد أشار اللغوي الفرنسي أنطوان ميه⁴ (Antoine Meillet) إلى مفهومها فذكر بأنّها تلك التي تعبّر عن: «علاقة بين جانبيين متتابعين للغة الواحدة»⁵؛ وهو يوافق مونتسكيو إذ يركّز كلاهما على مسألة التعالق والترابط الموجود بين جانبيين، وإن كان ميه لا يشير إلى طبيعة هذه العلاقة.

وعندما عدت إلى المعاجم والقواميس التي تهتمّ بذكر الاصطلاحات اللغوية طالعني المعجمُ المفصّل في مصطلحات فقه اللغة المقارن لصاحبه مشتاق عباس معن بالتعريف الآتي: القوانين الصوتية هي: «الأنظمة والبنود التي يسير في ضوئها الدرسُ الصوتي، وبخاصّة الموازنات النطقية

¹ - علم اللغة: لعلي عبد الواحد وافي. مخصّة مصر للطباعة والنشر - القاهرة. ط10، 2005م. ص17.

² - هو: شارل لوي دي سوكوندا، المعروف باسم مونتسكيو (Montesquieu). ولد عام(1689م) في جنوب غرب فرنسا بالقرب من بوردو. مفكر سياسي في المقام الأول، وفيلسوف أخلاقي مهّد لعلم الاجتماع، وأحد الكتاب الفرنسيين لعصر التنوير. صاحب نظرية (فصل السلطات) في القانون. من أبرز مؤلفاته: روح القوانين، رسائل فارسية، الملكية العالمية. توفي عام(1755م) في باريس.

³ - علم اللغة: لعلي عبد الواحد وافي: ص17.

⁴ - هو: جول بول أنطوان ميه (Antoine Meillet)، ولد عام (1866م) في مولان (ألي). لغوي فرنسية الرائدة من العقود الأولى من القرن العشرين. أحد حريبي كلية الآداب في باريس. تبنّى له فرصة التلمذ على كبار اللغويين آنذاك أمثال: لويس هابي، وميشال بريال، ودي سوسور. ألف الكثير من الكتب منها: مدخل لدراسة مقارنة بين اللهجات الهندوأوروبية، اللهجات الهندوأوروبية، اللسانيات التاريخية واللسانيات العامة، وغيرها. توفي عام(1936م).

⁵ - علم الأصوات: حسام البهنساوي. مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة. ط1، 1425هـ، 2004م ص184، نقلا عن: علم اللسان لأنطوان ميه.

لبعض الأصوات في أكثر اللغات، وذلك لرصد الظواهر وتسجيلها ليتسنى للغويين إجراء جرد شبه كامل للغة الواحدة، أو موازنة باللغات الأخرى.¹

استناداً إلى هذا التعريف وتعريف ميه السابق يمكنني أن أهدّ القوانين الصوتية كالاتي: « هي القواعد والأصول الموجودة داخل نظام اللغة الواحدة، والتي تضبط العلاقة بين جانبيين متتابعين من مكوناتها الصوتية، والتي على ضوئها يسير الدرس الصوتي، وبخاصة الموازنات النطقية لبعض الأصوات في أكثر اللغات، وذلك لرصد الظواهر وتسجيلها ليتسنى للغويين إجراء جرد شبه كامل للغة الواحدة، أو موازنة باللغات الأخرى».

وحيث إن أهم القيود الواردة في هذا التعريف المستخلص قيدان؛ قيد (القواعد والأصول)، وقيد (ضبط العلاقة بين جانبيين متتابعين من المكونات الصوتية للغة الواحدة)؛ فمن المناسب أن أختصر التعريف إلى الشكل الآتي: هي تلك القواعد والأصول التي تضبط العلاقة بين جانبيين متتابعين من المكونات الصوتية للغة الواحدة.

ولما يوحي به هذا التحديد من حتمية واطراد تفتقدهما التغيرات الصوتية عامة - في نظر كثير من علماء اللغة-، فإن أكثر اللغويين اليوم يؤثرون عبارة ميول واتجاهات بدل عبارة قوانين. غير أنه مما يشفع لاستعمال كلمة (قوانين) بهذا المعنى مجيئها عند بعض المتقدمين بنحو منه. وقد جاء الفصل الأوّل ليسلط الضوء في أوّل مباحثه على دلالات هذا المصطلح في بعض مدونات السلف من اللغويين والنحاة والفلاسفة.

¹ - المعجم المفصل في مصطلحات فقه اللغة المقارن: لمشتاق عباس معن. سلسلة الخزانة اللغوية: دار الكتب العلمية. ط1، 1423هـ، 2002م. ص94.

الفصل الأول

القوانين الصوتية في اللغة والقراءات القرآنية

المبحث الأول: مصطلح (القانون) في مدونات السلف

المبحث الثاني: هل هناك قوانين صوتية؟

المبحث الثالث: مذاهب اللغويين المحدثين في القوانين الصوتية

المبحث الرابع: الرأي الذي يجنح إليه البحث ويتبناه

المبحث الخامس: نشأة القراءات وتدوينها بإيجاز

المبحث السادس: لغة القراءان الكريم وتطور الأصوات

الفصل الأول: القوانين الصوتية في اللغة والقراءات القرآنية

المبحث الأول: مصطلح (القانون) في مدونات السلف

لما وقع اختياري على موضوع هذه الدراسة المتعلق بالقوانين الصوتية، ووقفتُ على مفهومها لدى علماء الأصوات المحدثين العرب وغير العرب باختلاف مواقفهم منها، ولما كان المحدثون في كثير من مباحث علم الأصوات مسبقين بما قدّمه القدامى من سلف هذه الأمة¹ - ارتأيتُ أن أرجع إلى أولاء السلف لأنّقب في مدوناتهم لعلّي أجد ذكراً لمصطلح القانون، ومن ثمّ أفق على دلالة عندهم.

وجدتُ بالإشارة أنّ بحثي في هذا الموروث اللغوي لم يستوعب كلّ المدونات اللغوية والنحوية والفلسفية فدوّن ذلك خرطُ القَتَاد، وإنما اقتصر على أهمّها؛ ككتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، والجمل في النحو له أيضاً، والكتاب لسبويه (ت180هـ)، والمقتضب للمبرّد (ت285هـ)، وسرّ صناعة الإعراب لابن جني (ت392هـ)، والخصائص له أيضاً، وكتاب الحروف لأبي نصر الفارابي (ت339هـ).

ولم أجد لهذا المصطلح وروداً إلاّ في ثلاثٍ من هذه المدونات هي على التوالي: سرّ صناعة الإعراب، والخصائص، وكتاب الحروف وهو أكثرها إيراداً له كما سيتبيّن لاحقاً.

أولاً: في كتاب سرّ صناعة الإعراب

استعمل ابن جني (ت392هـ) مصطلح القانون في هذا الكتاب مرّة واحدة عند حديثه عن صوت التاء متى يقع أصلاً ومتى يكون زائداً في الكلمة؛ فقال: «واعلم أنّ للتاء ميزاناً وقانوناً يعرف به من طريق القياس كونها أصلاً أو زائدة»²؛ والميزان الذي يقصده ابن جني هو الميزان الصرفي الذي يضبط استعمال صوت التاء في الكلام العربي؛ وحيث إنّ علاقة الدرس الصرفي بالدرس الصوتي علاقة قوية جدّاً؛ إذ لا تستغي مباحث الأول منهما عن مباحث الثاني، فلا غرو أن تكون المباحث الصرفية في أغلبها مباحث صوتية كما يقول

¹ - ينظر مثلاً: أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال كتابه العين: لأحمد محمد قَدُور. دار الفكر. دمشق-سورية، ط2، 1424هـ/2003م، ص15-19.

² - سرّ صناعة الإعراب: لابن جني. ص167.

دارسوا الأصوات المحدثون¹، وكانت القوانين التي تضبط هذا الميزان قوانين صوتية بالدرجة الأولى، وهي تكتسي أطرافها عن طريق القياس الذي يبنى على مسمى إلحاق الفرع بالأصل.

ثانياً: في كتاب الخصائص

أما في كتاب الخصائص فإن هذا المصطلح قد ورد بكثرة نسبياً مقارنة بالكتاب سابقه، فقد ورد موزعاً بين أجزاء الكتاب الثلاثة، وفي سياقات مختلفة تقترب به كثيراً من المفهوم الحديث للقانون الصوتي أحياناً، وتبتعد به عنه أحياناً أخرى.

فقد ورد أول ما ورد - في كتاب الخصائص - في المقدمة التي قدّم بها ابن جني بين يدي الكتاب، وبالضبط عند حديثه عن منهجه المتفرد في النظر إلى علم اللغة من وجهة أوسع وأشمل، لا تقتصر على علم النحو وحده، بل تنتظم كلّ جزئيات اللغة تحت قواعد وقوانين عامّة²، اصطلاح عليها (أصول النحو)، ويعيب على نحاة البصرة والكوفة تحاميمهم الخوض في غمار اللغة بهذا النظر الشامل، مرجعاً ذلك لـ: «...امتناع جانبه، وانتشار شعاعه، وبادي تماجر قوانينه وأوضاعه؛ وذلك أنّنا لم نرَ أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقهاء»³؛ وهو يقصد من وراء كلامه هذا أنّ القواعد والأصول العامّة للغة كثيرة التهاجر والتعارض في شكلها، متعدّدة الاستثناءات في مراحل سيرها - كما هو عليه الحال في واقع الأمر، وأدنى نظر في قواعد العربية للنحو أو الصرف يثبت هذا-؛ لذلك لا يستطيع لمّ شتاتها، وتطويع اعتياصها إلاّ واحد من شاكلة العبقري ابن جني .

وذكر ابن جني في المجلد الأول في باب: (الدور والوقوف منه على أول رتبة) أثناء حديثه عن إبدال همزة (قواء) ياءً قياساً على (أتاوي)، فتصير (قواو)، ثمّ إبدال الياء همزة لاستيحاش اكتناف الواوين لألف التكسير قياساً على (أوئل)، وهكذا حتى يقع الدور،

¹ - ينظر مثلاً: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: محمد الأنطاكي: 55/1، 6. والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: للطيب البكوش، تقديم: صالح القرماضي. المطبعة العربية. تونس. ط3، 1992م. ص19-20. وعلم الصرف الصوتي: لعبد القادر عبد الجليل. أزمة للنشر والتوزيع. عمّان-الأردن. ط1، 1998م. ص32 .

² - ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد: ل محمد المبارك. دار الفكر بيروت- لبنان. دط، 2005م. ص26.

³ - مقدمة الخصائص: لأي الفتاح ابن جني: 2/1.

قال: «...ثم لا تزال بك قوانين الصنعة إلى أن تُبدل من الهمزة الواو، ثم من الواو الهمزة، ثم كذلك، ثم كذلك إلى ما لا غاية»¹. وليس يخفى أنه يقصد بقوانين الصنعة قوانين الإبدال الصرفي، و الإبدال أحد الظواهر الصوتية الوظيفية، فلزم أن تكون قوانينه قوانين صوتية؛ وهو ما قرره علماء الأصوات المحدثون كما أسلفنا.

ويذكر في موضع آخر عند حديثه عن نشأة اللغة تحت عنوان: (باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها)؛ يقول: «... فإن قلت: فما تنكر أن يكون ذلك شيئاً طُبِعوا عليه وأُجِئوا إليه، من غير اعتقاد منهم لعلله، ولا لقصد من القُصود التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه...؟»². فقد استعمل ابن جني كلمة قانون ههنا استعمالاً مطلقاً يشمل القواعد والأصول التي تقوم عليها اللغة من الصوت إلى التركيب، وهو وإن كان في سياق الحديث عن علم النحو، إلا أننا إذا عرفنا أن علم الصوت نشأ عندهم أول ما نشأ مختلطةً مباحثه بالمباحث النحوية، حكمنا بأنه يقصد بالقوانين كل ما يشمل ذلك.

ويذكر في المجلد الثاني عند حديثه عن (اللغة المأخوذة قياساً) ما نصّه: «...وكذلك قولهم: إن كان الماضي على فَعَلٍ فالمضارع منه على يَفْعُل، فلو أنك سمعت ماضياً على فَعَلٍ لقلت في مضارعه: يَفْعُل، وإن لم تسمع ذلك... ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه؛ لأنه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وتقبلوها وعمل بها المتأخرون معنى يُفاد، ولا غرض ينتحيه الاعتماد»³، ثم يقول: «...لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين: أحدهما ما لا بد من تقبله كهيئته، لا بوصية فيه، ولا تنبيه عليه؛ نحو: حجر، ودار، وما تقدّم؛ ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس، وتخفّ الكلفة في علمه على الناس، فقننوه وفصلوه؛ إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب، المغني عن المذهب الحزن البعيد»⁴.

يتحدّث ابن جني في هذين النصين على القوانين التي تضبط الاشتقاقات الصرفية -وهي باب رحب للدراسات الصوتية الحديثة-، فتغني عن البحث في كلام العرب للوقوف على

¹- المصدر نفسه: 210/1.

²- المصدر السابق: 238/1.

³- المصدر السابق: 42-41/2.

⁴- المصدر السابق: 42/2.

الوزن الاشتقاقي الصحيح رفعاً للمشقة، وجمعاً للجزئيات تحت أصل واحد مطّرد. كما أنّ هذه القوانين لا تستوعب من كلام العرب وأوزانها إلا ما يتداركه القياس، ويكون علمه سهلاً على الناس مُغنياً لهم عن استقصاء وتتبع الجزئيات كلّ على حدى.

وأما في المجلد الثالث فقد أورد ابن جنيّ مصطلح قانون في باين هما: (باب في أغلاط العرب)، و(باب في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة).

يقول في الموضوع الأول: «كان أبو عليّ¹ -رحمه الله- يُرى وجهه ذلك، -أي الغلط- ويقول: إنّما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها. وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فرمما استهواهم الشيء فراغوا به عن القصد»². ظاهر من كلام ابن جنيّ الذي ساقه على لسان شيخه أبي عليّ الفارسي، ومما ساقه من أغلاط في هذا الباب أنّ القوانين المقصودة هي القواعد والأصول العامة للغة العربية التي تضبط اشتقاقها؛ كقواعد الهمز، والإبدال والإعلال..؛ فكلّ قاعدة منها هي على قول أبي عليّ الفارسي ومن بعده تلميذه ابن جنيّ قانون قائم بذاته.

ويقول في الموضوع الثاني: «...وعلم أنّه لم يُوفق لاختراعه وابتداء قوانينه وأوضاعه إلا البرُّ عند الله سبحانه، الحظيظ بما نوّه به، وأعلى شأنه. أولاً يعلم أنّ أمير المؤمنين عليّاً -رضي الله عنه- هو البادئ، والمنبّه عليه، والمنشئه والمرشد إليه؟!»³.

يبدو جلياً من سياق النصّ أنّ القوانين التي يتحدّث عنها هي قواعد النحو التي دوّنها التّحاة بدءاً من أبي الأسود الدؤلي⁴ (ت67هـ) بأمر من الإمام عليّ رضي الله عنه إلى زمن ابن جنيّ، وليس يخفى أنّ هذه القواعد النحوية تضمّ في تضاعيفها كثيراً من المباحث الصوتية، لاسيما أنّ علم الأصوات نشأ عند المتقدّمين أمثال الخليل (ت175هـ) وسيبويه (ت180هـ) والمبرد (ت285هـ) ممزوجةً بمباحثه بمباحث علم النحو، كما سبق أن ذكر.

¹ - يقصد شيخه أبا عليّ الفارسي.

² - الخصائص: لأبي الفتح ابن جنيّ: ج3 ص273.

³ - المصدر نفسه: ج3 ص310.

⁴ - هو: أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي، ولد في (16ق هـ) في الكوفة، ونشأ في البصرة وأصبح قاضياً، أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلّم ولم يره؛ فهو من سادات التابعين وأعيانهم، ثقة جليل، أول من وضع النحو، وشكّل المصحف. صحب الإمام عليّ رضي الله عنه، وشهد معه وقعة صفين. توفي في طاعون الجارف بالبصرة عام (69هـ). ينظر: انباه الرواة: للقطبي: 48/1-55، وينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: لأبي الخير محمد بن الجزري (ت833هـ)، تح: برجستراسر. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان، ط1، 2006م/1427هـ. ج1 ص314.

إنَّ النظرة الإحصائية العجلى للفظ "قانون" في كتاب الخصائص أسفرت عن وروده ستّ مرّات في مواضع مختلفة، أمّا عند العودة إلى كتاب الحروف للفارابي (ت339هـ) فقد وجدتها تنوف عن ذلك بكثير؛ وهذا يقودني إلى الحديث عن هذا الكتاب.

ثالثاً: في كتاب الحروف

لقد ورد استعمال أبي نصر الفارابي¹ (ت339هـ) للفظ قانون في كتاب الحروف في الفصل الثاني والعشرين منه، وقد ساقه إلى ذلك كلامه عن (حدوث الصنائع العامية)؛ ابتداءً من صناعة الخطابة، وصناعة الشعر، والقوة على حفظ الأخبار والأشعار وروايتها، وصناعة علم اللسان، وصناعة الكتابة. والنصّ محلّ الاستشهاد في موضوعنا يتحدّث عن هذين الأخيرين، وهو نصّ طويل سأحاول الاختصار فيه ما وسعني الاختصار دونما إخلال. يرى الفارابي أنّ صناعة اللسان تحدّث عن طريق الإتيان على الألفاظ المفردة جمعاً للغريب منها والمشهور؛ فتحفظ أو تكتب، ثمّ المركّبة كلّها شعراً ونثراً؛ ليُعمل فيها النظر مفردة ومركّبة، فيلحق كلُّ نظير بنظيره وكلُّ شبيه بشبيهه: «فيحدث لها عند ذلك في النفس كليات وقوانين كليّة. فيحتاج فيما حدث في النفس من كليات الألفاظ وقوانين الألفاظ إلى ألفاظ يعبر بها عن تلك الكليات والقوانين حتى يمكن تعلّمها وتعلّمها»²؛ وهو يستجيد من طرائق اختيار ألفاظٍ لهاتين الوظيفتين-التعليم والتعلّم-: «أن تسمّى القوانين بأسماء أقرب المعاني شبيهاً بالقوانين، بأن ينظر أيّ معنى من المعاني الأوّل يوجد أقرب شبيهاً بقانون من قوانين الألفاظ فيسمّى ذلك الكلّيّ وذلك القانون باسم ذلك المعنى، حتى يؤتى من هذا المثال على تسمية جميع تلك الكليات والقوانين بأسماء أشباهها من المعاني الأوّل التي كانت لها عندهم أسماء»³.

والأمر في صناعة الكتابة على نفس الشاكلة عند الفارابي؛ حيث يقول: «كذلك خطوطهم التي بها يكتبون ألفاظهم، إذا كانت فيها كليات وقوانين أخذت كلّها فالتمس

¹ - هو: أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان، من (فاراب) وهي من بلاد خراسان، أقام ببغداد وأخذ علوم الحكمة والمنطق على متّى بن يونس. كان شديد الذكاء، قويّ الحجة، يجيد عدّة لغات غير العربية، عالماً رياضياً، فيلسوفاً كاملاً، لقب أرسطو الثاني. له تصانيف عدّة في المنطق والعلوم النظرية؛ من أشهرها: المقولات العشر، السماع الطبيعي، الموسيقى الكبير. وهو مع ذلك متواضع، أبيّ النفس، زاهد، يكفيه ما يسدّ أوده. توفي بدمشق في رجب من عام(339هـ). ينظر: مقدّمة كتاب الموسيقى الكبير لأبي نصر الفارابي، تح: غطاس عبد الملك حنّبة، دار الكتاب العربي، القاهرة-مصر، دط، ص3-7.

² - كتاب الحروف: لأبي نصر الفارابي، حقّقه وقدم له وعلّق عليه: محسن مهدي، دار المشرق بيروت-لبنان توزيع المكتبة الشرقية، دط1970م، ص147.

³ - المصدر نفسه: ص148.

حتى تصير يُنطقُ عنها ويمكن أن تُعلم وتُتعلّم بقول¹؛ وهذا الذي يذكره الفارابي عمّا يحدث في الألفاظ هو ما يُعرف بالوضع والنقل عند المنطقة²؛ إذ: «تصير الألفاظ التي يعبر بها حينئذ عن تلك القوانين الألفاظ التي في الوضع الثاني، والألفاظ الأولى هي الألفاظ التي في الوضع الأوّل، فالألفاظ التي في الوضع الثاني منقولة عن المعاني التي كانت تدلّ عليها. فتحصل عندهم خمس صنائع: صناعة الخطابة، وصناعة الشعر، والقوّة على حفظ أخبارهم وأشعارهم وروايتها، وصناعة علم لسانهم، وصناعة الكتابة»³.

إنّ أوّل ما لفت النظر في هذا النصّ كثرة استعمال الفارابي للفظة قانون؛ فقد تكرّرت إحدى عشرة مرّة، حتى غدا النصّ في أغلبه مبنياً عليها؛ ولعلّ ما يؤكّد هذا وجودها في فهرسة* الكتاب لهذه الفقرة، كما أنّه استعملها بنفس الدلالة في كلّ مرّة أوردتها؛ حيث جاءت بمعنى القواعد والأصول العامّة التي تجتمع تحتها جزئيات كثيرة، والتي توضع أصالة لتسهيل عمليّة التعليم والتعلّم؛ حتى تصير بمثابة العلل لما يتكلّم به أهل اللغة الواحدة، وليس يخفى أنّ الأصوات جزء من كيان اللغة، بل أهمّ جزء فيها، فلا غرو أن يكون لها قوانينها وقواعدها. وكذلك الأمر في الكتابة؛ فقوانينها هي قواعدها وأنظمتها التي تقوم عليها، وهذه القواعد والأنظمة تترجمها الألفاظ ليتمكّن من تعلّمها وتعليمها. فأساس الأمر إذن تسهيل عمليّة التعليم والتعلّم كما يقول الفارابي.

إنّ هذا العرض الوجيز لهذه النصوص من مدوّنات السلف حول مصطلح قانون يحفز أكثر للرّجوع إلى تراثهم -الذي ما يزال بكاراً في كثير من مباحثه- للوقوف على مدى استعمالهم لهذا المصطلح، ومدى وعيهم بدلالته، وأنا على ثقة أنّ النتيجة ستكون أكثر إيجابية-، كما يمنحني كثيراً من الثقة لأقول إنّ مصطلح القانون ليس بدعاً من المصطلحات على الدّراسات الحديثة للغة العربية، بل لقد سبق لاستعماله القدامى أمثال عالم اللغة ابن جني^(ت392هـ) والفيلسوف الفارابي^(ت339هـ). وإنّ استعمالهم له بمعنى القواعد والأصول والأنظمة الحاكمة للغة هو استعمال حكيم يقترب كثيراً من مفهومه

¹ - المصدر نفسه: ص148.

² - ينظر مثلاً: مبادئ علم المنطق: لأبي عبد الرحمن الأحمدر الأحمدر. مؤسسة علوم القرآن-بيروت، منار للنشر والتوزيع - دمشق. ط2، 1426هـ/2005م. ص38، 35.

³ - كتاب الحروف: لأبي نصر الفارابي: ص148.

* - لا أدري هل كانت الفهرسة من أصل الكتاب، أم من عمل المحقّق؟ وإن كان أغلب ظني أنّها من عمل الفارابي نفسه؛ نظراً لصياغتها بنفس أسلوب الكتاب، والله أعلم.

لدى علماء الأصوات اليوم، بل إن ابن جني أشار إلى بعض مباحث القوانين الصوتية عندما تحدّث عن الميزان الصرفي، وظاهرة الإبدال، والقياس والوقوف منه على أول رتبة. بعد كل ما سبق وإلى غاية هذه النقطة من البحث يحقّ لي الآن أن أطرح التساؤل الآتي: ما مدى صحّة الدعوى القائلة بوجود قوانين صوتية تضبط أصوات اللغة الواحدة؟

المبحث الثاني: هل هناك قوانين صوتية تضبط أصوات اللغة الواحدة؟

يقول صاحب كتاب (فقه اللغة وخصائص العربية) في سياق ذكره للأساس الأخير من مجموع الأسس التي يرى أنّ منهج البحث في اللغة يقوم عليها؛ ألا وهو (استنتاج القوانين العامة): «وأخيراً لا بدّ لنا من أن نتساءل عمّا إذا كان للغة بوجه عامّ قوانين تنطبق على جميع اللغات. وإذا كان بين البشر منطق مشترك وخصائص مشتركة، وكانت حياتهم الاجتماعية كذلك تسير في تطورها على سنن واحدة أو ليس من المعقول أن تكون كذلك لغاتهم خاضعة لقوانين واحدة؟»¹.

إنّ الإجابة على هذا التساؤل تستدعي أن أقدم بين يديه بالحديث عن التطور اللغويّ لما له من صلة وطيدة بالقوانين الصوتية.

مما يتعيّن إدراكه في البداية أنّ اللغة تتكوّن من مجموعة من المستويات أو الأنظمة، وأنّ النظام الصوتي لأيّ لغة ما هو إلّا واحدٌ من هذه المستويات، وأنّ مجالات التغيّر في كلّ مستوى من هذه المستويات عديدة ومتنوّعة، فالنظام الصوتي يشتمل على مجالات ومواضع تتمثل في نظام الصوامت والحركات والفونيمات والمقاطع الصوتية، وظواهر التبر والتنغيم، ونظام الأبنية يشتمل على الكلمات والصيغ واشتقاقاتها، ونظام التراكيب والدلالة يشتملان على طرائق متنوعة يمكن أن يحدث فيها التطور أو التغير.

كما أنّه ليست تلك المستويات على درجة واحدة من حيث سرعة التغيّر، فهناك فرق بين سرعة التغير في المجال الصوتي تختلف عنها في بقية المستويات؛ فالنظام الصوتي «يستقرّ» منذ الطفولة، ويستمرّ على طول الحياة، فالإنسان يحتفظ حتى آخر حياته بمجموعة الحركات التي تعودت عليها أعضاؤه الصوتية منذ الطفولة، اللهمّ إلّا أن يحدث له عارض ناتج من التعليم، وذلك في حالة أن يتلقن نطقاً أجنبياً، يحلّ محلّ النطق القومي. والنظام

¹ - فقه اللغة وخصائص العربية: لخمّد المبارك: ص38.

الصرفي ثابت أيضاً، نعم إن استقراره يتطلب وقتاً أطول، ولكنه بعد أن يستقر، لا يعتره تغيير يذكر؛ ذلك لأنّ الصرف لا يتغير في أثناء جيل واحد، بل هو كالصوتيات، إنّما يتغير في الانتقال من جيل إلى جيل، فالنظام الصوتي والنظام الصّرفي إذا ما اكتسبا مرةً بقيا طول العمر، وهما يدينان باستقرارهما إلى استقرار ذهنية المتكلم. أمّا المفردات فإنها على العكس من ذلك، لا تستقرّ على حال لأنّها تتبع الظروف، فكلّ متكلم يكون مفرداته من أوّل حياته إلى آخرها بمداومته على الاستعارة ممن يحيطون به؛ فالإنسان يزيد في مفرداته، ولكنّه ينقص منها أيضاً، وتغيرّ الكلمات في حركات دائمة من الدخول والخروج، ولكنّ الكلمات الجديدة لا تطرد القديمة-دائماً- فالذهن يروض نفسه على وجود المترادفات والمتماثلات ويوزّعها على وجه العموم على استعمالات مختلفة؛ ذلك لأنّ الحياة تشجّع على تغيير المفردات، لأنّها تضاعف الأسباب التي تؤثر في الكلمات، فالعلاقات الاجتماعية والصناعات والعادات المتنوعة تعمل على تغيير المفردات، وتقضي على الكلمات القديمة، أو تحوّر معناها وتتطلب خلق كلمات جديدة»¹.

بيد أنه يجب أن يدرك أنّ النظام الصرفي في اللغة الحيّة² ليس مثله في اللغة المدوّنة؛ فهو عرضة للإصابة بسهم التطور والتغير؛ ولذلك فإنّ هذا النظام «لا يثبت على حال كذلك، ولسنا نتحدث هنا عن الأخطاء الفردية التي تندّد أحياناً عن أقلام الكتابة مهما بلغ حرصهم، ولكن كلّ نظام صرفي فيه مواضع نقص لا تخلو منها أيّ لغة، ولو كانت من أشدّ اللغات تنقيفاً، ففي كلّ قاعدة من قواعد شواذ لا يبررها منطق. وقصارى القول أنّ النظام الصرفي لدى كلّ متكلم، يحمل في نفسه من أسباب التغيير بقدر ما يحمله النظام الصوتي، والفرق بين المسلكين يظهر في نتائجهما، فالتطور الصوتي عامّ شامل لا يترك وراءه بقايا؛ إذ إنّه يستبدل حالاً جديدة مكان حال قديمة، أمّا التطور الصرفي فيندر أن يشمل جميع الحالات التي يؤثر فيها، فهو يدع إلى جانب الصيغ الجديدة التي يستحدثها عدداً كبيراً من الصيغ القديمة التي تستمرّ في الاستعمال، وهكذا تترك كلّ حلقة من حلقات التطور الصرفي بقايا لها»³؛ «حيث إنّ التغيير لا يكون تاماً إطلاقاً، فكثيراً ما تبقى

¹ - اللغة: لُج. فدريس: ص246-247.

² - أي المستعملة على الألسن.

³ - المرجع نفسه: ص203-204.

الصيغ القديمة إلى جانب الصيغ المستحدثة حتى لنلاحظ أنّ النظام العام للغات التي لها تاريخ طويل والتي عانت تطوّراً ضخماً؛ كالفرنسية أو الإنجليزية، مزيجٌ من النظم التي تضمّ حالات مختلفة¹، وهذه البقايا الصرفية من النظام القديم تبدو كظواهر شاذة في داخل النظام الجديد.

ولعلّ انتشار اللغة بين غير أصحابها، وكثرة المتحدثين بها من أصحابها هي من الأسباب التي تعمل على سعة تطوّر اللغة وتغيّرها. يؤكّد فنديس هذه الحقيقة، المتمثلة في تأثير سرعة انتشار اللغة في أقاليم أخرى، على تطوورها وتغيّرها، وأنّ انتشارها في أقاليم تحتكّ فيها بلغات أخرى يعرضها لأن تفقد خصائصها الموغلة في الذاتية، والتأثير الذي يقع عليها من الخارج يؤدّي بها إلى التغيّر السريع؛ فإذا ما قارنا لهجة موطن أصلي بلهجة مستعمراته تبين لنا أنّ هذه الأخيرة قد فقدت بعض القواعد النحوية الحفيّة الدقيقة؛ ذلك لأنّ التقاليد قد أبتت عليها في مهبط رأسها، ثمّ تلاشت بهجرتها بعيداً عن موطنها؛ من ذلك أنّ الاختلاف بين (I will) و(I shall) لم يعد له وجود في الإنجليزية المتكلمة في أمريكا، فلا يقال الآن إلا: (I will)².

كذلك الحال بالنسبة للمتكلّمين للغة من أبنائها؛ حيث إنّ عيشهم في حالة من التخلخل والتفرّق، ستؤدّي بالضرورة إلى التبدّد والانقسام وظهور لهجات عديدة للغة الواحدة، وذلك على العكس من كونهم مجتمعين في مكان واحد متقارب، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى توحد لغتهم. فالتأثير الاجتماعي له خطورته الهامة، فهو لا يعوق فقط تطوّر اللغة أو يعجلّ به، بل إنّّه يعيّن كذلك وجهة هذا التطوّر ومداه³.

فالتطوّر الصوتي إذن يقمن على مجموعة من الخصائص والصفّات يمكن أن أوجزها في الآتي:

- ١- يتسم التطوّر الصوتي بأنّه غير شعوري؛ أي إنّّه تطوّر تلقائي غير متعمّد، ولادخل فيه لإرادة الإنسانية (فالطفل حينما يخطئ في تقليد أبويه، لا يعتقد إلاّ أنّه يحسن تقليدهما).
- ٢- يتسم التطوّر الصوتي بأنّه تعبير اجتماعي وليس تعبيراً فردياً كما كان يسود الاعتقاد

¹ - المرجع نفسه: ص 423.

² - ينظر: اللغة: لفنديس: ص 427.

³ - ينظر: اللغة: لفنديس: ص 428.

بذلك لدى القدماء من النحاة واللغويين¹.

٣- يتسم التطور الصوتي بأنه بطيء في سيره وتدرجه؛ حيث إنه لا يحدث بين يوم وليلة، وإنما تظهر آثاره بعد أجيال.

٤- يتسم التطور الصوتي بأنه محدود بالمكان المعين؛ فهو مقصور على بيئة معينة دون سواها (كتطور صوت القاف وتحوّله إلى همزة، فذلك مقصور على بيئة بعينها، وليس كلّ البيئات).

٥- يتسم التطور الصوتي بأنه محدود بزمن معين ينتهي بعدها أثره (مثال ما لو لوحظ من أن العربية كانت تنطق الشين المستعارة من الآرامية سيناً في فترة من الفترات فتقول في: سارية(بالسين) بدلاً من Šarita (بالشين)، غير أن هذا القانون فقد أثره بعد مدة، فأبقت العربية على الشين، في الكلمة التي استعارتها من الآرامية في هذه الحقبة الجديدة من الزمن، مثل (شرقراق) وهو طائر النّقار الأخضر)².

٦- يتسم التطور الصوتي بأنه مطرد؛ فالتطور الذي يصيب صوتاً من الأصوات يسري على هذا الصوت في جميع أحواله وفي جميع الكلمات المشتملة عليه، وعند جميع الأفراد الذين يوجدون في هذه البيئة³.

ويؤكد رمضان عبد التّوّاب أن التطور اللغوي «لا يحدث على نحو مشتت غير مطرد، بل يحدث وفقاً لقواعد ثابتة، يمكن أن نصوغها في صورة قوانين دقيقة، إذا تناولنا لغة ما في عصرين متتابعين من تاريخ تطورها»⁴.

استناداً إلى ما ذكره رمضان عبد التّوّاب يتبين إذن أن القوانين الصوتية موجودة في اللغة، حاضرة بقوة، ما دامت اللغة حية على ألسنة أصحابها، وهي التي من شأنها أن تضبط مظاهر تطور هذه اللغة في أي اتجاه كان؛ فهي تعبر عن علاقة بين جانبيين متتابعين للغة الواحدة، في وسط اجتماعي معين⁵.

¹ - ينظر لمزيد من التفصيل: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: لفوزي حسن الشايب. عالم الكتب الحديثة. إربد-الأردن ط1، 1425هـ، 2003م، ص21-22-23.

² - ينظر: فقه اللغات السامية: لكارل بروكلمان، ترجمة: رمضان عبد التّوّاب. مكتبة الخانجي-القاهرة. دار الرفاعي. - الرياض دط 1977م. ص49-50.

³ - التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: لرمضان عبد التّوّاب. مكتبة الخانجي-القاهرة. دار الرفاعي-الرياض. دط، 1983م ص17.

⁴ - المرجع نفسه: ص13.

⁵ - علم الأصوات: لحسام البهنساوي: ص184، نقلاً عن: علم اللسان: لأنطوان ميهيه (Antoine Meillet).

لقد تبلورت الفرضية العلمية لطبيعة القوانين الصوتية لأول مرة على يد اللغوي الألماني لسكين¹ (Leskien) عام (1876م)².

ويعدّ اللغوي السويدي أكسال كوك³ (Axel kock) (1935م) من الأوائل الذين أطلقوا مصطلح القوانين الصوتية؛ حيث نشر عام 1896م دراسة جذب فيها الانتباه إلى سلسلة من العوامل التي تقلل من فاعلية القوانين الصوتية؛ مثل اختلاف نسبة تردّد الكلمات أو الأصوات في اللغة⁴.

كما وضع موريس جرامون⁵ (Maurice grammont) (1946م) في كتابه: (التخالف) (Dissimilation) قوانين تطبّق على جميع اللغات⁶. ونشر العالم الألماني جريم⁷ (Grimm) كتابه: (قواعد الألمانية) عام (1848م)، وقرّر فيه أن تطوّر الحركات في الألمانية نتيجة لتطوّر الدلالة، وقد سمّى القواعد التي سار عليها هذا التطوّر في الأصوات باسم القوانين الصوتية، وعُرفت فيما بعد باسم: قوانين جريم (Grimm's Laws)⁸.

ويذكر اللغويون المحدثون من بين القوانين الصوتية العامة التي تتواجد على مستوى أصوات اللغات، مع مراعاة خصوصيات كلّ لغة: قانون الظاهرة التوازنية، وقانون

¹ - هو: أغسطس لسكين (August Leskien)، لغوي ألماني، مختص في اللغات السلافية واللثونية، ولد في الثامن جويلية عام (1840م) بكيال، حاز درجة الدكتوراه من جامعة ليزج عام (1864م)، ثم شغل بها منصب أستاذ ما بين لفترة (1870-1916م)، أصبح زعيم مدرسة النحاة الشباب. مات في العشرين سبتمبر عام (1916م) بليزج.

² - ينظر: دراسة الصوت اللغوي: لأحمد مختار عمر، عالم الكتب - القاهرة. ط4، 2006م. ص370.

³ - هو: أكسال كوك (Karl Axel Lichnowsky Kock)، لغوي سويدي، من مواليد الثاني ملرس عام (1851م) بتيبورغ، عين أستاذاً للغات الاسكندنافية في عام (1879م) بلوند (lund)، وفيه تحصّل على الدكتوراه. ترأس جامعة لوندما بين (1911-1916م)، عين أستاذاً للغة السويدية، وانتخب عضواً في الأكاديمية السويدية ما بين سنتي (1924-1935م)، اهتمّ بالدراسة التاريخية للغة السويدية القديمة وأصواتها. مات في 18 مارس عام (1935م) ودفن بمقبرة لوند.

⁴ - ينظر: دراسة الصوت اللغوي: لأحمد مختار عمر: ص370.

⁵ - هو: موريس جرامون (Maurice Grammont) لغوي فرنسي من مواليد 15 أبريل عام (1866م) في دويس، مهتمّ بالدراسات اللسانية المقارنة للغات الهندوأوروبية، وعلم الأصوات، واللهجات. درّس اللسانيات واللغات اللثونية والقوطية، شغل كرسي النحو والصرف في كلية الآداب بجامعة مونبلييه ابتداء من سنة (1895م) وإلى غاية سنة (1935م)، وبها أسّس مخبر الصوتيات التجريبية ما بين عامي (1904-1905م). من أعماله: تأملات في القوانين الصوتية، دراسات تطبيقية على النطق الفرنسي، وغيرها. مات في 17 أكتوبر من عام (1946م) في مونبلييه بفرنسا.

⁶ - ينظر: بحوث في اللسانيات، الدرس الصوتي العربي، المماثلة والمخالفة: لجيلالي بن يشو. دار الكتاب الحديث - القاهرة. ط1، 2006م ص33.

⁷ - هو: حاكوب جريم (Jacob Ludwig Carl Grimm) لغوي ألماني، وعالم بالتراث الشعبي الألماني، من مواليد الرابع جانفي عام (1785م)، مكتشف قوانين جريم الصوتية، ألف مع شقيقه (قاموس اللغة الألمانية)، وله: الأساطير الشعبية الألمانية، وقواعد الألمانية، وغيرها. مات في العشرين من سبتمبر عام (1863م) ببرلين، عن عمر يناهز 78 سنة.

⁸ - ينظر: اللغة: لفندريس: ص71.

التكرار والشيوع، وقانون اختزال الجهد، وقانون الجهد الأقوى، وقانون نسب التسارع، وقانون المؤثرات الخارجية¹.

القانون الأول: (قانون الظاهرة التوازنية)

يعدّ علم الأصوات التركيبي أكثر الميادين الصوتية رحابة لعمل هذا القانون؛ فهو يقوم على أنّ كلّ صوت من أصوات اللغة في حالة ميله إلى النموّ والتطور نتيجة أحداث تراكمية تحكّم بنائه التوجيهي، فإنّ ذلك لا يحدث في حالة انعزالية عن الأصوات التي تشكّل مجمل النظام الذي تخضع له اللغة، وتولّف بنيتها. والمقصد الذي تتغيّاه هذه الظاهرة هو الحفاظ على التوازن في النظام اللغوي. ويصدق هذا على التغيرات الصوتية في كثير من اللهجات المحكيّة الحديثة، وصورها النطقية².

القانون الثاني: (قانون التكرار والشيوع)

وبيانه أنّ اللغة تنهض على مجموعة من الأصوات، وتخضع لنظام ائتلافي معيّن على هيئة عناقيد أو نماذج مقطعية، والمجموعات الائتلافية الأكثر تكراراً في الاستعمال داخل هذا النظام هي الأكثر مقاومة للظواهر التغييرية من تلك الأقلّ تكراراً. ويصدق ذلك على النماذج المقطعية التي تتّصف بالقلّة؛ حيث تبدو هشّة وعُرْضة للإزاحة من سياقات اللغة الاستعمالية بقوة وفاعليّة تلك المقاطع التي تتميز بالشيوع والدوران على ألسنة مستخدمي اللغة³.

القانون الثالث: (قانون اختزال الجهد)

يفسّر هذا القانون السبب في عزوف المتكلّمين عن بعض الصوّر النطقية إلى أخرى سواها، سعياً وراء اختزال الجهد وتحقيق الحدّ الأدنى منه في إنتاج الكلام؛ فهو قانون يعكس ميل الإنسان في حياته العملية إلى مبدأ السهولة واليسر للوصول إلى مقاصده الغرضية سعياً وراء تحقيق أفضل النتائج. وكنتيجة لعمل هذا القانون يلاحظ أنّ الكثير من

¹ - ينظر: علم الصرف الصوّي: لعبد القادر عبد الجليل. ص145 وما بعدها، و ينظر: الأصوات اللغوية: لإبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلوالمصرية-القاهرة، ط3، 1992م. ص230 وما بعدها .

² - ينظر: الأصوات اللغوية: لعبد القادر عبد الجليل. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان-الأردن. ط1، 1418هـ/1998م. ص264، 263 .

³ - ينظر: علم الصّرف الصوّي: ص143.

الممارسات اللغوية في إطار أنشطتها الصوتية، تتجه إلى تحقيق الحدود العليا من الأثر، عن طريق اختزال بعض الجهود المبذولة¹.

القانون الرابع: (قانون الجهد الأقوى)

ومعنى هذا القانون أن الصوت الذي يمتلك في أصل تكوينه، أو من خلال سياقه حظاً أوفر من الهيمنة والقوة في صفاته وخصائصه الصوتية، فإنه يؤثر في الصوت المجاور له، حينما يكون على جانب من الضعف في موقعه أو صفاته وامتداده النطقي، أو على قدر من الهيمنة والقوة ضئيل لا يضاھيهما في الصوت سابقه مما يجعله عرضة للتغيير².

القانون الخامس: (قانون نسب التسارع)

وهو يقوم على رغبة المتحدث العادي في التحدث بسرعة حتى لا يتوقف بين العبارات طويلاً فينقطع حبل الاتصال بينه وبين السامع من جهة، وحتى لا يدع مجالاً للمخاطب لمقاطعته من جهة ثانية، وحتى يوفر جهداً يستخدمه في التعبير عن أفكار جديدة من جهة ثالثة. وقد يؤثر هذا الإسراع في الكلام على فاعلية التفكير لدى المتحدث؛ فيحدث أن تختفي بعض الملامح النطقية وتطفو على السطح ملامح جديدة. ويحدث هذا عادة في الظروف اليومية التي يتخاطب فيها الناس أغلب الوقت، مما يترك أثره الواضح على تطور الأصوات³.

القانون السادس: (قانون المؤثرات الخارجية)

هذا القانون يفسر الكثير من صور تطور ونمو الأصوات وتغييرها أثناء الغزوات والحروب، أو الهيمنة المؤقتة، وسواها من العوامل السياسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية. وفي هذا إما أن تتأثر لغة الغازي أو لغة المغزو⁴.

المبحث الثالث: مذاهب اللغويين المحدثين في القوانين الصوتية

لقد اختلف الباحثون المحدثون في علاجهم لقضية التغيرات والتطورات الصوتية، من حيث أسبابها والقوى التي تسيّرهما وتتحكم فيها على أربعة أوجه، أو مذاهب:

¹ - ينظر: الأصوات اللغوية: لعبد القادر عبد الجليل: ص 265، 266.

² - ينظر: المرجع نفسه: ص 268.

³ - ينظر: دراسة الصوت اللغوي: لأحمد مختار عمر. ص 376، وينظر: الأصوات اللغوية: لعبد القادر عبد الجليل: ص 269، 268.

⁴ - ينظر: علم الصرف الصوفي: لعبد القادر عبد الجليل. ص 145.

المذهب الأول:

ذهب كثير من الباحثين إلى أن التغيرات والتطورات الصوتية تخضع لقوانين سمّوها القوانين الصوتية (The Phonetic's Laws) (Les Lois Phonetiques)؛ وهي قوانين حاسمة ليس فيها استثناءات، وهي لا تقلّ في صرامتها واطرادها عن قوانين الطبيعة. ولا شكّ في أنّ هذا الاتجاه في تفسير التغيرات والتطورات عند أوائل القائلين به، يعدّ امتداداً لنظرية تشارلس داروين¹ (Charles Darwin) (1882م) في النشوء والارتقاء، والتي تُعرف بالمذهب الطبيعي²، التي ضمّنها كتابه "أصل الأنواع" الصادر عام (1859م). فقد طبّق العالم الجيولوجي تشارلز ليل³ (Charles Lyell) (1875م) هذه النظرية على اللغة، فأكد «أنّ الأنواع في الطبيعة، واللغات في التاريخ تتغيّر حتماً تبعاً لنواميس متشابهة، والعاملان الجوهريان في اللغات هي كما في الأنواع الطبيعية: التغير والانتخاب الطبيعي»⁴.

وبعد "ليل" جاء العالم اللغوي المشهور شليختر⁵ (Schleicher) (1868م) فقرّر هو الآخر «أنّ مبادئ دارون تنطبق جميعها على كيفية نموّ اللغات»⁶، وكان أكثر المتحمّسين لهذا الرأي، وأكثر اللغويين إيماناً به، مجموعة من النحويين ظهرت في النصف الثاني من القرن

¹ - هو: تشارلس داوين (Charles Robert Darwin)، عالم حيوان إنجليزي الجنسية، ولد بإنجلترا الثاني عشر فبراير عام (1809م)، ونشأ في عائلة علمية راقية، اشتهر بنظرية التطور، ومبدأ الانتخاب الطبيعي حول نشأة الإنسان؛ والتي كانت نتيجة رحلته الاستكشافية على متن سفينة (الببيل)، عيّن عضواً في النجم الملكي في بريطانيا. من أهم مؤلفاته وأكثرها إثارة للجدل كتاب: أصل الأنواع، وله أيضاً: إرث الإنسان، التعبير العاطفي لدى الإنسان والحيوان، وغيرها. مات في 19 أبريل من عام (1882م)، ودفن إلى جنب إسحاق نيوتن، ووليم هرتشل في كاتدرائية (وستمنستر آبي) في لندن. ينظر: مقدّمة كتاب ينظر: أصل الأنواع: نشأة الأنواع الحيّة عن طريق الانتقاء الطبيعي: لتشارلس داروين، ترجمة: مجدي محمود المليحي. المجلس الأعلى للثقافة-القاهرة-مصر، ط1، 2004 ص31 وما بعدها.

² - لمزيد من التفصيل عن هذه النظرية ينظر: مقدمة كتاب: أصل الأنواع: لتشارلس داروين.

³ - هو: السير تشارلز ليل (Sir Charles Lyell)، محامي إنجليزي، وحيولوجي بالدرجة الأولى، ولد في 14 نوفمبر عام (1797م) باسكتلندا، التحق بجامعة أكسفورد، وتخرج منها بلسانس الدرجة الثانية عام (1819م)، ثم الماجستير عام (1821م). انتخب سكرتيراً للجمعية الجيولوجية عام (1823م)، وانتخب عضواً أجنبياً في الأكاديمية السويدية للعلوم عام (1866م). وهو أحد واضعي أسس علم الجيولوجيا. تأثر بأفكار داروين حول التطور. من أعماله: رحلات إلى أمريكا الشمالية (1845م)، و الرحلة الثانية للولايات المتحدة الأمريكية (1849م). مات عن 77 سنة في 22 فبراير من عام (1875م).

⁴ - أثر القوانين الصوتي في بناء الكلمة العربية: لفوزي حسن الشايب، ص26-27.

⁵ - هو: أغست شليختر (August Schleicher)، ولد في 19 فبراير عام (1821م) بمينينغان، لغوي ألماني، مختص في اللغات السلافية، من أعظم أعماله: مدخل إلى قواعد المقارنة بين اللغات الهندوأوربية، وله أيضاً: مورفولوجيا اللغة السلافية للكيسة (1852م)، غيرهما. مات بمرض السل عن يناهز 47 سنة بجينا في 6 ديسمبر من عام (1868م).

⁶ - أثر القوانين الصوتي في بناء الكلمة العربية: ص27.

التاسع عشر، أطلق عليهم معاصروهم- تحقيراً وازدراءً- لقب النحويين الشبان أو النحويين الجدد¹ (The young grammarians or New grammarians).

فقد تبني هؤلاء وجهة النظر هذه وعملوا على نشرها وإشاعتها في أوساط اللغويين وأكدوا على لسان أحدهم وهو ولهم شيرر² (Wilhelm Scherer) (1886م) «أنّ تغييرات الصوت التي يمكن أن نلاحظها في تاريخ لغويّ موثّق قد نشأت طبقاً لقوانين ثابتة لا تعرف استثناءً إلّا وفقاً لقوانين أخرى»³.

ومن أبرز أعلام هذا الاتجاه ليسكين⁴ (Leskien) (1916م)، وبرجمان⁵ (Brugmaan) (1919م)، وهرمن أوستوف⁶ (Hermman Osthoff) (1909م) صاحب العبارة الشهيرة: «إنّ القوانين الصوتية تسير في صورة عمياء، وبجتمية عمياء»⁷.

وقد ذهبَ هذا المذهبَ كثيرٌ من اللغويين والباحثين العرب، أمثال علي عبد الواحد وافي⁸ الذي أكد: «أنّ الظواهر اللغوية لا تسير وفقاً لإرادة الأفراد أو المجتمعات أو تبعاً للأهواء والمصادفات، وإنّما تسير وفقاً لنواميس لا تقلّ في ثباتها وصرامتها واطرادها وعدم قابليتها للتخلّف عن النواميس الخاضعة لها ظواهر الفلك والطبيعة»⁹، ومحمد الأنطاكي¹⁰

¹ - مدرسة لغوية كبيرة تشكّلت من جماعة من اللغويين معظمهم ألمان، في نهاية عام (1870م)، بجامعة ليزج الألمانية، يرأسهم اللغوي السلافي أغست ليسكين وصيّت اهتمامها الكبير على الصوتيات التاريخية.

² - هو: ولهم شيرر (Wilhelm Scherer) لغوي نمساوي، ولد في 26 أبريل عام (1841م)، التحق بجامعة فيينا وتلمذ على أبرز فقهاء اللغة آنذاك، تحصّل على درجة الدكتوراه عام (1864م)، وفي عام (1872م) عين أستاذاً في جماعة ستراسبورغ الحديثة بالألزاس. انتخب عضواً في أكاديمية العلوم النمساوية، والبافاريا، والروسية، ومستشاراً ملكياً في مملكة بروسيا. من أعماله: حول تاريخ اللغة الألمانية، تاريخ الأدب الألماني في القرنين (11) و(12)م. مات في 6 أوت عام (1886م) بالعاصمة الألمانية برلين.

³ - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: ص 27.

⁴ - سبقت ترجمته، ينظر: ص 23.

⁵ - هو: كارل برجمان (Karl Friedrich Christian Brugmann) لغوي ألماني، ولد في 16 مارس عام (1849م)، أستاذ اللسانيات الهندوأوروبية بجامعة لايبزيغ (1877-1919م)، أحد أعضاء مدرسة النحاة الشبان البارزين. من أعماله: دراسة حول نحو اللغتين اليونانية واللاتينية، مقدمة للدراسات الصرفية في اللغات الهندوأوروبية، أسس النحو المقارن في اللغات الهندوجرمانية وغيرها. مات بليزج في 29 جوان عام (1919م).

⁶ - هو: هرمن أوستوف (Hermann Osthoff)، لغوي ألماني، من مواليد (1847م)، أحد الأعضاء المؤكّنين لمدرسة النحاة الشبان، انصبّ اهتمامه على اللغات الهندوأوروبية، وهو مكتشف (قانون أوستوف الصوتي). درس فقه اللغة الكلاسيكية، والسنسكريتية، واللسانيات المقارنة في برلين وتونغن وبون، تحصّل على درجة الدكتوراه من جامعة بون عام (1869م)، عين أستاذاً فوق العادة في اللغويات المقارنة والسنسكريتية عام (1877م) بجامعة ليزج، ليمنح في السنة الموالية درجة الأستاذية الكاملة. مات عام (1909م).

⁷ - اللغة: لفندريس. ص 71.

⁸ - هو: علي عبد الواحد وافي، لغوي وعالم اجتماع ومفكر مصريّ معاصر، متحصّل على الدكتوراه في الآداب من جامعة باريس، عضو المجمع الدولي لعلم الاجتماع، أوكل إليه منصب عمادة كلية الآداب بجامعة أمّ درمان، وعمادة كلية التربية بجامعة الأزهر، ووكالة كلية الآداب، ورئاسة قسم الاجتماع بجامعة الأزهر. غزير التأليف في اللغة والاجتماع، والفكر؛ من أشهر مؤلفاته: علم اللغة، وفقه اللغة، الأسرة والمجتمع، بين الشيعة وأهل السنة، وغيرها.

⁹ - علم اللغة: لعلي عبد الواحد وافي. ص 20-21.

¹⁰ - ينظر ترجمته في المدخل.

الذي ذهب هو الآخر إلى «أن القانون اللغوي له من الحتمية والضرورة مثل ما لقانون الجاذبية في الفيزياء، ولقانون العرض والطلب في الاقتصاد»¹.

المذهب الثاني:

وهناك اتجاه آخر لتفسير التطورات الصوتية هو بمرتلة ردّ الفعل المعاكس للاتجاه السابق؛ فهو اتجاه مضاد ينفي أيّ نفوذ أو سلطان للقوانين الصوتية، وينادي بتحكّم الفرد باعتباره العامل الأساس في التغيّر اللغوي².

المذهب الثالث:

لقد أوجد الاتجاهان المتضادان السابقان اتجاهًا ثالثًا بالضرورة اتخذ طريقًا وسطًا بينهما؛ فالتطورات الصوتية عند أصحاب هذا الاتجاه تحصل بفعل قوانين، ولكن هذه القوانين قوانين إنسانية، كقوانين الاقتصاد والسياسة..، وقد كان هذا الاتجاه ثمرة للبحوث اللغوية الضخمة التي تمت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر³. ويفضّل أصحاب هذا الاتجاه استخدام مصطلح ميول أو اتجاهات صوتية (Phonetic Tendencies) بدل مصطلح قانون؛ قال مالبرج⁴ (B.Malmberg) (1994م): «إنّ كلّ كلمة في الحقيقة لها تاريخها الصوتي الخاصّ، وبناء عليه فإنّ مصطلح قانون (Loi, Law) غير صحيح، فالتغيرات الصوتية ترجع إلى عمل اتجاهات معيّنة، وليس إلى عمل القوانين بالمعنى الدقيق للمصطلح»⁵، ومن ثمّ فقد انتقد فندريس عبارة هرمن أستوف آنفه الذكر بقسوة، بقوله: «هذه الجملة التي أثارت في حينها مناقشات حادة، لا تثير اليوم سوى الابتسام، وأقلّ ما يقال فيها إنّها جريئة؛ إذ تضيف على القانون الصوتي سلطة لا مبرر لها. فالقانون الصوتي لا يمارس حدثًا، وليس "ضروريًا" بالمعنى العلمي للمصطلح، وكلمة قانون وقد استعملت هنا على ضلال هي التي جرّت للخطأ»⁶.

¹ - دراسات في فقه اللغة: لحمد الأنطاكي. دار الشرق العربي. بيروت-لبنان. الطبعة الرابعة مريدة ومنقحة. دت. ص22..

² - ينظر: أسس علم اللغة: لماريو باي، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر. عالم الكتب- القاهرة. ط2، 1403هـ/1983م. ص263.

³ - ينظر: المرجع السابق: الصفحة نفسها.

⁴ - هو: برتيل مالبرج (Bertil Malmberg) من مواليد 22 أبريل عام (1913م) بهالزبرغ، لغوي سويدي، تحصّل على درجة الدكتوراه عام (1940م) حول رواية: "الكونت بوتنيه"، مهتمّ بالدراسات الصوتية السمعية، شغل منصب أستاذ الصوتيات بجامعة لوند. مات في الثامن أكتوبر من عام (1994م).

⁵ - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: ص28.

⁶ - اللغة: لفندريس: ص71.

ولهذا فإنّ الباحثين من أصحاب هذا الاتجاه الذين قبلوا باستخدام مصطلح القوانين الصوتية، قد حرصوا أشدّ الحرص على عدم مقارنة أو مقابلة القوانين الصوتية بقوانين الطبيعة والكيمياء؛ ذلك أنّ القوانين الصوتية عندهم من صنع البشر، فهي شبيهة بالقوانين السياسية والاجتماعية والاقتصادية.. لذا نجد فندريس الذي يعدّ استخدام مصطلح قانون في مجال الطبيعة بأنّه من باب المجاز السيّء، يصرّح قائلاً: «إنّ القوانين الصوتية لا تشبه حتى قوانين الطبيعة والكيمياء، فالذي يجمع بين حالين متتابعين في لغة واحدة إنما هو رباط تخلقه، وليس رباطاً طبيعياً، لذلك لا يمكن أن نعرف مقدّماً كيف يتطور هذا الصوت أو ذاك؛ لأنّه يوجد دائماً في تطوّر الأصوات عدد يكثر أو يقلّ من العوامل غير المنظورة التي تنتج أثرها»¹.

المذهب الرابع:

وقد ظهر اتجاه آخر يتسم بالسلبية، يحكم على التغيّرات والتطوّرات الصوتية بأنّها مجرد مصادفة تاريخية وحسب؛ قال بلومفيلد² (L. Bloomfield) (1949م): «من الواضح أنّ مصطلح قانون (Law) ليس له هنا معنىً دقيقاً؛ وذلك لأنّ تغيّر الصوت ليس قانوناً في أية حالة، ولكنّه مجرد مصادفة تاريخية وحسب»³.

وإلى هذا الاتجاه ذهب بعض اللغويين العرب، فزعم أنّ قوانين التبدّل الصوتي إنّما هي في أكثر أحوالها نتيجة اتّفاقات ومصادفات ليس من الممكن التنبؤ بوقوعها⁴. هذه بشكل عام هي مجمل مواقف الباحثين من القوانين الصوتية، ويظهر واضحاً أنّ أكثر الباحثين يقول بوجودها على الرغم من التفاوت فيما بينهم بالنسبة لطبيعة عملها؛ قال فندريس: «بعد سنوات كثيرة من البحث المضني أصبح وجود القوانين الصوتية مقبولاً عموماً هذه الأيام، وإذا كان هناك من لا يزال ينكر وجودها فما عليه إلاّ أن يستشير فقط

¹ - المرجع نفسه: ص72.

² - هو: ليونارد بلومفيلد (Leonard Bloomfield)، أحد علماء اللغة الأمريكيين، ولد في شيكاغو عام (1887م)، حصل على درجة الدكتوراه من جامعة شيكاغو عام 1909م، وكان بحثه حول اللغويات التاريخية للغات الألمانية، ثمّ أصبح أستاذ اللغويات في جامعة ياييل، من رواد اللغويات البنوية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين. من أهمّ مؤلفاته كتاب: اللغة. قدّم إسهامات كبيرة في ميدان اللغويات التاريخية للغات الهندوأوروبية، وكان منهجه اللغوي متميزاً بالتركيز على الأسس العلمية للغويات والانطلاق من المذهب السلوكي في عدد من أعماله الأخيرة. وهو أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية اللغوية الأمريكية عام 1924م. توفي في (1949م) عن عمر يناهز 62 سنة.

³ - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص29.

⁴ - ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية: ل محمد المبارك. ص61.

العمل الممتاز لفشلر (Weschssler) هل توجد قوانين صوتية؟ (gibet es lautgestze) الذي هو من السعة والشمول بما يكفي لتزويده بكل ما هو ضروري لتبديد أي شكوك، ويفند أي اعتراضات يمكن أن تكون لديه»¹.

المبحث الرابع: الرأي الذي يجرح إليه البحث وبتبناه

تجرح هذه الدراسة في تعاملها مع القوانين الصوتية إلى تبني الرأي الأول القائل بأنّ التغيرات والتطوّرات التي تتعرض لها الأصوات اللغوية إنّما تخضع لقوانين ثابتة مطّردة، تتحكّم فيها وتسيّرهما، وهي قوانين صارمة تتسم بالحتمية والجبرية، ولا تقلّ في ثباتها وصرامتها وعدم قابليتها للتخلف عن قوانين الطبيعة؛ لاسيما أنّ الدراسة تقوم على استخراج هذه القوانين من القراءات القرآنية الواصلة إلينا بطريق التواتر الذي لا يقوى ولا يبقى معه شكّ أو ريب، بالإضافة إلى أنّ أصل الأصول في نقل القرآن الكريم هو السّماع الصحيح من الثقات كما سألنا لاحقاً.

فالصوت المطبق إذا اتّصل بنظيره المرقّق كانت النتيجة الحتمية صوتاً مطبقاً طويلاً، والمجهور مع نظيره المهموس سيفرز حتماً صوتاً واحداً طويلاً إمّا مجهوراً وإمّا مهموساً بحسب الموقع الذي يحتلّه كلّ منهما في السياق، والنون المشكّلة بالسكون يجب أن تنطق ميماً متى وقعت قبل الباء، ويجب أن تفنى في الميم واللام والراء والواو والياء إذا اتصلت بها، فأما إذا وجدناها تظهر قبل هذه الأصوات في بعض السياقات؛ نحو: شاة زُئماء، وعُغْم زُئم، وعُغْم وعُغْم، ودُنْيا وكُنْية، وقِنُو وقِنوان، وصِنُو وصِنوان.. فلا يعدّ مثل هذا حرماً لهذه القاعدة المطّردة، ولا تخلفاً للقانون الصوتي، فالذي عطّل عمل القانون الصوتي ههنا هو عمل قانون آخر؛ وهو خشية اللبس بين الأبنية حتى لا يلتبس المشدّد بغير المشدّد، ولهذا توقّف عمل القانون الصوتي ههنا، منعاً لحدوث اللبس، وأمن اللبس في حدّ ذاته غاية لا يمكن التفريط فيها؛ لأنّ اللغة الملبّسة لا تصلح واسطة للفهم والإفهام، وقد خلقت اللغات أساساً للفهم والإفهام.

¹ - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص30.

فالقانون الصوتي ههنا لم يتخلف، وليس ههنا شذوذ في اللغة؛ لأن هناك قانوناً آخر يعمل عمله؛ قال سيبويه¹ (180هـ) عن التّون: «وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بيّنة، والواو والياء بمتزلتها مع حروف الحلق، وذلك قولك: شاة زَمَاءُ، وغَمَمَ زُئْمٌ، وقَنَوَاءُ وقُنْيَةٌ، وكُنْيَةٌ ومُنْيَةٌ، وإنما حملهم على البيان كراهية الالتباس، فيصير كأنه من المضاعف؛ لأنّ هذا المثال قد يكون في كلامهم مضاعفاً»².

فإذا لم يكن هناك مجال للبس أخذ القانون الصوتي مجراه وعمل عمله بشكل حاسم، ولهذا نجد النون تحوّلت إلى ميم في كلّ من (امّاز) و(امّحي)، فالأصل فيهما (امّاز) و(امّحي)، يقول سيبويه: «ألا تراهم قالوا "امّحي" حيث لم يخافوا التباساً؛ لأنّ هذا المثال لا تضاعف فيه الميم»³، وجاء "اوّجل" انفعل من وجلت أيضاً، قال سيبويه: «وسمعت الخليل يقول في "انفعل" من وجلت "اوّجل" كما قالوا "امّحي"؛ لأنّها نون زيدت في مثال لا تضاعف فيه الواو»⁴. وقد موثلت مع الميم في الهمّرش أيضاً، فهذه أصلها الهمّرش، قال سيبويه: «وأما الهمّرش فإنّها بمتزلة القهّيلس، فالأولى نون؛ يعني إحدى الميمين نون ملحقة بقهّيلس لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فعّل»⁵. ومن هذا القبيل الفعل أهْرَمَعُ الأصل في أهْرَمَعُ، فموثلت النون للميم، فصار أهْرَمَعُ⁶، ومثلها كلّ من اجرَمَش واجرَمَش، فالأصل فيهما هو اجرَمَش واجرَمَش⁷.

وإذا كانت القوانين الصوتية تقضي بالحذف، أو التخلّص من تكرير صوت واحد مرّتين، إمّا بالحذف وإمّا باتصالهما معاً بحيث يشكّلان صامتاً واحداً نحو: شدد — شدّ، وأكّرم — أكّرم، فإنّ هذا القانون الصوتي لا ينقضه وجود مثل: طلل وشرّر وحلل،

¹ - هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بسيبويه، لم تذكر له كتب التراجم مولداً، وهو فارسي الأصل، ينتمي بالولاء إلى حارث بن كعب، أخذ النحو عن الخليل الفراهيدي، فأصبح أئحى أهل زمانه. صنّف الكتاب في النحو. قدم العراق وهو ابن اثنين وثلاثين سنة، وقصد بها يحيى بن خالد البرمكي، وعنده وقعت له حادثة المسألة الزنبرية. خرج بعد ذلك إلى فارس ليموت بها عام(180هـ) على الأرجح وله من العمر نيف وأربعون سنة. ينظر: انباه الرواة: 2/346-359، وينظر: سير أعلام النبلاء: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(748هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان. ط1، 1406هـ-1986م. مج8 ص351 وما بعدها .

² - الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه(ت180هـ)، تح: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض. ط2، 1402هـ-1982م. ج4 ص455.

³ - المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

⁴ - المصدر السابق: الصفحة نفسها

⁵ - المصدر السابق: 330/4.

⁶ - ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: لفوزي الشايب. ص32.

⁷ - ينظر: المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

ولا مثل: قَرَدَد، ورمِدِد، وقُعدُد.. فليس الإبقاء على المثلين متتابعين لأجل خفة الثلاثي، أو لأجل أن "فَعَلَ" من الأبنية المختصة بالأسماء كما يحاول أن يفهمنا السلف، ولا الإبقاء على المثلين في الأمثلة الثانية لأجل الإلحاق كما زعموا¹، إنما العلة في ذلك هو خشية اللبس فيما لو حُذِف أو وُصِل المثلين ببعضهما؛ ففي الحالة الأولى سيلتبس طَلَل ب: طَلَّ، وشَرَّر ب: شَرَّ، وسُرَّر ب: سُرَّ، وحِلَّل ب: حِلَّ..، كما أن الوصل بين المثلين في الأمثلة الأخرى، يحدث لبساً بين فَعَلَل وبين فَعَلَ نحو: مَعَدَّ، وبين فَعِلَل وفِعَلَّ نحو: فِلَزَّ، وبين فُعُلَّ وفُعَلَّ نحو: قُمَدَّ؛ وفي هذا المعنى يقول سيبويه: «فأما اللهايم فإنه لا يجوز فيها الإسكان، ولا في القراءد؛ لأنَّ قَرَدَدًا فَعَلَّلٌ وَلِهَمِمًا فَعِلَّلٌ ولا يدغم فيكره أن يجيء جمعه على ما هو مدغم واحده»².

من هذا كله يتضح أن القوانين الصوتية قوانين حاسمة، كقوانين الطبيعة لا تتخلف ولا تنكسر، ولا يتوقف عملها إلا إذا عارضها قانون آخر، وعليه فلا شذوذ في اللغة، ولا تخلف في عمل القوانين الصوتية، وما يظهر أنه شذوذ في بعض تطبيقات القانون الصوتي يرجع في الحقيقة إلى أن ثمة قانوناً آخر يمارس عمله، وقد أكد ذلك العالم اللغوي الدانماركي كارل فيرنر³ (K. Verner) (1896م) بقوله: «لا بد من وجود قانون يشرح كلَّ شذوذ، وأن المسألة هي اكتشاف هذا القانون»⁴.

فوجود قانون ما لا يمنع وجود قانون آخر يعارضه في العمل؛ فقانون الجاذبية يقضي بأن الأجسام كلها تسقط نحو مركز الأرض في خطَّ شاقوليٍّ، ولكن هذا لا يمنع أن نرى صفحةً من الورق تترلق في خطَّ متعرج، وأن نرى البالون يرتفع نحو الأعلى. فالقانون في اللغة على هذا كالقانون في الطبيعة لا يمضي دون أن يصطدم بقوانين أخرى، والشذوذ في قانون صوتي ليس شذوذاً إلا عندما لا نكون قد اكتشفنا القانون الجديد الذي يفسره⁵.

¹ - ينظر: الخصائص: لابن جني ج 1 ص 162، 222.

² - الكتاب: لسبويه ج 4 ص 439.

³ - هو: كارل فيرنر (Karl Adolph Verner)، من مواليد عام (1846م) بأرهوس، لغوي دانماركي، مكتشف قانون (فرنر الصوتي) عام (1875م)، درس اللغات الشرقية والجرمانية والسلافية، نال درجة الأستاذية في فقه اللغة عام (1888م)، وفي نفس السنة انتخب عضواً غي الأكاديمية الملكية الدانماركية للعلوم والآداب. توفي عام (1896م) بالعاصمة كوبنهاجن.

⁴ - تاريخ علم اللغة منذ نشأته حتى القرن العشرين: لجورج موان، ترجمة: بدر الدين القاسم. وزارة التعليم العالي. دمشق، دط، 1972م. ص 212.

⁵ - ينظر: دراسات في فقه اللغة: ل محمد الأنطاكي: ص 22.

المبحث الخامس: نبذة موجزة عن نشأة القراءات القرآنية وتدوينها

إنّ الحديث عن القراءات القرآنية يرتبط بالمراحل الأولى التي تلقى فيها النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آيات التّزِيل، ثمّ تبليغها للصّحابة رضي الله عنهم، وكيف تلقى الصّحابة آيات هذا الكتاب، وجهودهم في نشر معاني هذه الآيات ومراد الله منها، مع العناية بالحفاظ على نقلها للناس كافّة كما تلقّوها من فم النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وبهذه المعاني وهذا اللسان سار عدد كبير من الصّحابة ومن بعدهم من التابعين يعلمون النّاس قراءة القرآن وأحكامه، هذا المشهد يصوّره لنا عطاء بن السائب¹ فيما حدّث به حمّاد بن زيد وغيره أنّ أبا عبد الرّحيم السّلمي قال: ((إنا أخذنا القرآن عن قوم أخبرونا أنّهم كانوا إذا تعلّموا عشر آيات لم يُجاوزوهنّ إلى العشر الأخر حتّى يعلموا ما فيهنّ؛ فكنا نتعلّم القرآن والعمل به...))².

وبهذا يترتّب الحديث بشكل موجز عن مراحل نقل القرآن وجمعه قبل الحديث عن القراءات والمراحل التي مرّت بها؛ لأنّ علم القراءات القرآنية ثمرة من تلکم البذور المباركة.

لقد جاءت الآيات كثيرة تبين كيف كان النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتلقّى هذا القرآن وحاله مع هذا التلقّي، وتؤكد أمر تكفّل الله المطلق بحفظ هذا القرآن وجمعه وبيانه للنّاس؛ ومن هذه الآيات التي تشير إلى هذه المعاني والتي لي وقفة معها قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ

وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: 17-18]، فقد روي في الأثر تفسيراً لهذه الآيات في

الصّحيحين وغيرهما، ولفظ الحديث للبخاري في الصّحيح، عن سعيد بن جبیر³ عن ابن عباس⁴ رضي الله عنهما قال: ((كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعالج من التّزِيل شدة

¹ - هو: أبو زيد عطاء بن السائب الثقفي الكوفي، أحد الأعلام، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عبد الرحمن السلمي، وأدرك علياً. روى عنه شعبة وابن عياش وجعفر بن سليمان، ومسح على رأسه ودعا له بالبركة. مات عام عن ستّ وثلاثين سنة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري: 455/1.

² - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: لشمس الدين الذهبي، تحقيق: طيار آلي قولاج. تركيا- استانبول دط، 1416هـ/ 1995م. ج1 ص148.

³ - هو: أبو عبد الله سعيد بن جبیر بن هشام الأسدي الوالي مولاهم الكوفي، المقرئ المفسّر، من كبار سادات التابعين علماً وفضلاً وصدقاً وعبادة، قرأ على ابن عباس وحدّث عنه، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء. مات شهيداً بواسط في شعبان عام(95هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: لشمس

الدين الذهبي: ج1 ص165-168.

⁴ - أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، الهاشمي، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، بحر التفسير، وحرر الأمتة الذي لم يكن في زمانه أعلم منه، حفظ في زمن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثمّ عرض القرآن كلّهُ على أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وقرأ عليه مولاة درباس، وسعيد بن جبیر، وأبو جعفر المقرئ المعروف. دعا له النبيّ عليه السلام، ومناقبه أكثر من أن تحصر. توفي بالطائف وقد كفّ بصره عام(68هـ)، وصلى عليه محمد بن الحنفية. ينظر: غاية النهاية: 381، 382/1.

وكان مما يحرّك شفّتيه، فقال ابن عباس: فأنا أحرّكهما لكم كما كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يحرّكهما، وقال سعيد: أنا أحرّكهما كما رأيت ابن عباس يحرّكهما، فحرّك شفّتيه، فأنزل الله تعالى: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (قال: جمعه لك في صدرك)، ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ (قال: فاستمع له وأنصت) ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (ثم إن علينا أن تقرأه)، فكان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد ذلك إذا أتاه جبريل استمع، فإذا انطلق جبريل قرأه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما قرأه¹.

يقول ابن حجر العسقلاني² (ت852 هـ): «وكان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ابتداء الأمر إذا لقن القراء نازع جبريل القراءة ولم يصبر حتى يتمها مسارعة إلى الحفظ لئلا ينفلت منه شيء. قاله الحسن وغيره، ووقع في رواية للترمذي: يحرّك به لسانه يريد أن يحفظ)، وللنسائي: (يعجل بقراءته ليحفظه)، ولا بن أبي حاتم: (يتلقّى أوله، ويحرّك به شفّتيه خشية أن ينسى أوله قبل أن يفرغ من آخره)، وفي رواية الطبري عن الشعبي: (عجل يتكلم به من حبه إياه) وكلا الأمرين مراد، ولا تنافي بين محبته إياه والشدة التي تلحقه في ذلك، فأمر بأن يُنصت حتى يُقضى إليه وحيه، ووعد بأنه آمن من تفلته منه بالتسيان أو غيره. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ [طه:114]؛ أي بالقراءة³.

فهاتين الآيتين وهذه الأحاديث وغيرها تؤكد أمراً على قدر من الأهمية كبير، وهو أنّه ليس للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أمر هذا القرآن إلاّ تبليغه للناس كما سمعه، دون أيّ تغيير، وهذا ما أشار إليه الحديث بدقّة بقوله: ((فإذا انطلق جبريل قرأه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما قرأه جبريل))، فقد تكفل الله عزّ وجلّ بحفظ آيات هذا الكتاب وجمعه وبيانه للناس؛ إذا ما كان للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلاّ اتباع الوحي في تبليغ آيات التثريل دون

¹ - الحديث في: صحيح البخاري: 1/6 و6/27، 36، و مسند الإمام أحمد: 1/343، و صحيح مسلم: 1/330، و سنن الترمذي: 5/430، و سنن النسائي: 1/423 و6/503. ينظر: صحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ): تحقيق: مصطفى البغا. دار ابن كثير و اليمامة، بيروت. ط2، 1407هـ/ 1987م.

² - هو: أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن عليّ بن محمد الكناقيّ العسقلانيّ، المعروف بابن حجر. ولد عام (773هـ). من أئمة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان بفلسطين، ومولد ووفاته بالقاهرة. ولع بالأدب والشعر، ثم أقبل على الحديث؛ فقصده الناس للأخذ عنه، وأصبح الحافظ في زمانه. تصانيفه كثيرة جليلة منها: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، فتح الباري شرح صحيح البخاري، وغيرهما. توفي عام (852هـ). ينظر: الأعلام: 1/178.

³ - فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ (ت852هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة- بيروت. دط، د.ت. ج1 ص30.

أي زيادة أو نقصان أو تغيير، ثم تأتي مرحلة تلقي الصحابة لهذه الآيات بعدما بلغ الرسول صلى الله عليه وسلم ما أنزل إليه من ربه، وقرأ القرآن الكريم على أصحابه، فحفظه منهم من حفظ، وكتبه منهم من كتب، قال أبو شامة¹ (ت665هـ): «وَحَفَظَهُ فِي حَيَاتِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَكُلَّ قِطْعَةً مِنْهُ كَانَ يَحْفَظُهَا جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ، أَقْلَهُمْ بِالغَوْنِ حَدَّ التَّوَاتُرِ»².

وكان من أشهر حفاظ القرآن الكريم ومعلميه من الصحابة جماعة، منهم بعد الخلفاء الراشدين: معاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وأبو الدرداء، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين³.

يقول ابن الجزري⁴ (ت833هـ): «وَلَمَّا خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى بِحَفْظِهِ مِنْ شَاءَ مِنْ أَهْلِهِ أَقَامَ لَهُ أُمَّةٌ ثِقَاتٌ تَجَرَّدُوا لِتَصْحِيحِهِ وَبَدَلُوا أَنْفُسَهُمْ فِي إِتْقَانِهِ وَتَلَقَّوهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرْفًا حَرْفًا لَمْ يَهْمَلُوا مِنْهُ حَرَكَةً وَلَا سَكُونًا وَلَا إِبَاتًا وَلَا حَذْفًا، وَلَا دَخَلَ عَلَيْهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ شَكٌّ وَلَا وَهْمٌ، وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ حَفَظَهُ كُلَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَفَظَ أَكْثَرَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَفَظَ بَعْضَهُ كُلَّ ذَلِكَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»⁵.

وما انتقل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الرقيق الأعلى إلا والقراءان مجموع ومكتوب عند جمع من الصحابة، ولكن لم يجمع في مصحف منظم في حياته صلى الله عليه وسلم؛ وذلك لأن القراءان كان يتزل مفرقاً، ثم جمع في عهد الصديق رضي الله عنه بين لوحين، عقب معركة اليمامة حين استحرر القتل بالمسلمين، ولاسيما حملة القراءان،

¹ - هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي ثم الدمشقي، الشافعي، المعروف بأبي شامة، الشيخ الإمام العلامة الحجة والحافظ ذو الفنون. ولد عام(599هـ). وهو أحد علماء الفقه والقراءات والتفسير، وصاحب المصنفات. من أشهر تصانيفه: المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز. توفي في رمضان من عام(665هـ). ينظر: غاية النهاية:1/331،330.

² - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: لأبي شامة بن إسماعيل المقدسي(ت665 هـ)، تحقيق: طيار آلي قولاج، دار صادر-بيروت.دط 1395هـ/1975م. ص33.

³ - ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء: لعلم الدين علي بن محمد السخاوي(ت643هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة التراث-مكة، ط1، 1408هـ/1988م. ج2 ص424.

⁴ - هو: أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن علي العمري الدمشقي ثم الشيرازي، الشافعي، الشهير بابن الجزري، ولد عام(751هـ)، شيخ الإقراء في زمانه من حفاظ الحديث، وصاحب المصنفات القيّمة في علم القراءات؛ منها: النشر في القراءات العشر، غاية النهاية في طبقات القراء، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، وغيرها. توفي عام(833هـ). ينظر: الأعلام:45/7، وينظر: غاية النهاية:2/217.

⁵ - النشر في القراءات العشر: لخمّد بن الجزري (833هـ)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضبّاع، دار الفكر- بيروت.دط، ج1 ص6.

وتفاصيل هذه المرحلة من جمع القرآن معروفة مشهورة في كتب الحديث والتاريخ وعلوم القرآن¹.

وهكذا تلقى الصحابةُ القرآنَ من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بغاية الإلتقان والضبط، وكان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد وجَّه بعضهم إلى البلدان ليعلموا الناس تلاوة القرآن وأحكام الدين².

وظهر في قراءة الصحابة للقرآن تباينٌ في نطق بعض الكلمات، يرجع ذلك إلى ما أباح لهم به رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القراءة وأقرهم عليه، بسبب أن الله لم يجعل على عباده حرجاً في دينهم ولا ضيقَ عليهم فيما افترض عليهم؛ إذ كانت لغات من أنزل عليهم القرآن مختلفة، ولسان كلِّ صاحب لغة لا يقدر على رده إلى لغةٍ أخرى إلا بعد تكلفٍ ومثونةٍ شديدة، ولو أن كلَّ فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته لاشتد ذلك عليه وعظمت المحنة فيه، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل مُتَّسِعاً في اللغات ومتصرفاً في الحركات، فأمر رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأن يُقرىء كلُّ قوم بلغتهم وما جرت عليه عاداتهم؛ فقوم جرت عادتهم بالهمز، وقوم بالتخفيف، وقوم بالفتح، وقوم بالإمالة، وهكذا الإعراب واختلافه في لغاتهم وغير ذلك³. فلأجل هذا أباح الله لنبيه أن ييسر على الناس ويقرئهم القرآن ما تيسر منه، يدلُّ على هذا حديثُ أبي بن كعب⁴ رضي الله عنه أنه قال: ((لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَبْرِيلَ، فَقَالَ: يَا جَبْرِيلُ إِنِّي بَعَثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ مِنْهُمْ الْعَجُوزَ وَالشَّيْخَ الْكَبِيرَ وَالْغُلَامَ وَالْجَارِيَةَ وَالرَّجُلَ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَاباً قَطُّ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ))⁵، وفي روايةٍ لمسلم أن جبريل أتى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ

¹ - ينظر في ذلك: صحيح البخاري: 20، 17، 19، 4، 7، 19، 29، 26، 6، وسنن الترمذي: 283/5، والنسائي: 7/5، وكتاب المصاحف: 1/170، والإبانة: 23، 25، وينظر: المسند: للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)، تج: أحمد محمد شاكر. دار الحديث - القاهرة ط1، 1415هـ/1995م. 13، 14/1.

² - ينظر: الإبانة عن معاني القراءات: لمكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تج: عبد الفتاح إسماعيل شلي، مطبعة نخضة مصر - القاهرة، دط، دت. ص15.
³ - ينظر: تأويل مشكل القرآن: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ)، تحقيق: سيد أحمد صقر، دار التراث - القاهرة، ط2، 1393هـ/1973م. ص39، والإبانة: 43، 42..

⁴ - هو: أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، الخزرجي الأنصاري، صحابيٌ حليل، سيّد القراء، شهد بدرًا والمشاهد كلها، قرأ على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآن العظيم، وقرأ النبي بعض القرآن للإرشاد والتعليم. اختلف في تاريخ وفاته فقيل: (19 و20، و22هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار: 1/109-113.

⁵ - الحديث في سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت297هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1408هـ/1987م. القراءات رقم(294).

معافاته ومغفرته، وإن أمّتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمّتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمّتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على سبعة أحرف فأبى حرف قرءوا عليه فقد أصابوا¹.

فكان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعلم الصحابة قراءة القرآن ويسمع منهم، ويقرّهم على قراءتهم، تخفيفاً وتوسعة من الله تعالى عليهم، ولم يحملهم أمام ذلك الوضع اللغوي المعقد على تعلّم نطق لغة قريش - التي نزل بها القرآن - لقراءة القرآن بها، وإنما أذن وأباح لهم بقراءة القرآن بوجوه من النطق التي اعتادوها وألفوها ونشأوا عليها، والتي لا تضادّ فيها بالمعنى وتباين؛ فالقراءات القرآنية ترتبط بهذا الأصل الذي بيّنه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأذن للصحابة معه بتلك القراءات وأقرّهم عليها.

ومن ثمّ أخذ التابعون قراءة القرآن من أكابر علماء الصحابة بالقراءة، وحملوا عنهم قراءاتهم التي أخذوها عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إمّا مشافهةً أو إقراراً، وانطلقوا بها في أرجاء البلاد الإسلامية خارج الجزيرة العربية التي فتحت على أيدي المسلمين، فكان الصحابة الذين نزلوا في الأمصار الإسلامية حريصين على تعليم المسلمين في تلك الأمصار أحكام الدين وتلاوة القرآن على هدى ما تلقّوه من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وكان ثمرة ذلك أن ذاع صيت العشرات من التابعين ممن عُرف بالقراءة والتلقّي من أفواه الصّحّب الكرام، وأخذ المسلمون يتلقّون عنهم القراءة بشكل كبير في تلك الأمصار ودارت معها حلقات قراءة القرآن، مع ما فيها من تيسير ممّا يطيقه أهل تلك الأمصار التي دخلت تحت لواء الإسلام في محيط ما أباحه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابه وأقرّهم عليه بإذن الله. وفي تلك الحقبة بلغت مظاهر التنوّع في القراءات أشدها في زمن خلافة عثمان بن عفّان² رضي الله عنه، حتى خرجت عن إطارها العامّ والمهدف الذي من

¹ - الحديث في صحيح مسلم: لأبي الحسن مسلم بن الحجاج (ت 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، دط، دت. صلاة المسافرين وقصرها رقم (821).

² - هو: أبو عمرو وأبو عبد الله عثمان بن عفّان بن أبي العاص بن أمية، القرشي الأموي، صاحبي جليل، لقّبه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذو النورين، أمير المؤمنين، أحد السابقين الأولين، وأحد من جمعوا القرآن على عهدده عليه الصلاة والسلام. استشهد في ذي الحجة من عام (35هـ) على الصحيح. ينظر: معرفة القراء الكبار: 1/102-105.

أجله كان هذا التنوع في القراءات؛ إذ اختلف عوامُّ الناس في القرآن فصار أحدهم يقول للآخر: قراءتي خير من قراءتك أو أصحَّ من قراءتك، أو قراءتنا أولى من قراءتكم، حتى كاد أن يكفر بعضهم بعضاً، وهذا ما أدركه الصَّحابي الجليل حذيفة بن اليمان¹ رضي الله عنه عندما حضر فتح أرمينية وأذربيجان فرأى وسمع من الناس ما أفزع، فقدم على عثمان رضي الله عنه وأشار عليه بأن يجمع الكلمة ويتدارك الأمر قبل تفاقمه، والواقعة كما يرويها كثير من المحدثين والمؤرخين وأصحاب كتب علوم القرآن هي: أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان رضي عنهما، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة رضي الله عنهما أن أرسلني إلينا بالمصاحف، ثم ردّها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان رضي الله عنه، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام رضي الله عنهم، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم» ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردَّ عثمان الصحف إلى حفصة رضي الله عنهما، وأمر بما سواه من القرآن في كلِّ صحيفة أو مصحف أن يحرق².

وكان هذا الأمر على مرأى ومسمع ملاً من جمع الصحابة تلقوه بالرضى والقبول والاستحسان؛ فعن سويد بن غفلة³ قال: ((والله لا أحدثكم إلا شيئاً سمعته من علي بن أبي طالب، سمعته يقول: يا أيها الناس لا تغلوا في عثمان ولا تقولوا له إلا خيراً - أو قولوا له خيراً - في المصاحف، وإحراق المصاحف، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا من ملاً منا جميعاً، فقال: ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفراً، قلنا: فما ترى؟ قال: نرى أن يُجمع الناسُ

¹ - هو: أبو عبد الله حذيفة بن اليمان (جسئل) بن جابر العسبي اليماني، صاحب سرِّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حليف الأنصار، ومن أعيان المهاجرين، شهد أحداً هو وأبوه، ولي إمرة المدائن لعمر رضي الله عنه، وبها توفي عام (36هـ) وقد شاخ. ينظر: سير الأعلام: 2/361، وما بعدها.

² - ينظر تمام الواقعة في: صحيح البخاري: 4/1908، و سنن الترمذي: 5/284.

³ - هو: أبو أمية سويد بن غفلة بن عوسجة الجعفي، ولد عام الفيل، أدرك الجاهلية، ولم ير النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقدم المدينة يوم دفن النبي عليه الصلاة والسلام، شهد القادسية وصفين. سكن الكوفة، ومث بها في زمن الحجاج عام (81هـ) وهو ابن مائة وخمسة وعشرين سنة. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبد البر (463هـ)، تح: علي محمد البجاوي. دار الخليل، بيروت-لبنان. ط1413/1هـ-1993م. مج2، ص679 وما بعدها.

على مصحف واحد، فلا تكون فرقة ولا يكون اختلاف، قلنا: فنعم ما رأيت، قال: فقيل: أيّ الناس أفصح، وأيّ الناس أقرأ؟ قالوا: أفصح الناس سعيد بن العاص، وأقرأهم زيد بن ثابت، فقال: ليكتب أحدهما ويملي الآخر، ففعلا، وجمع الناس على مصحف، قال علي: والله لو وليت لفعلت مثل الذي فعل¹.

وهكذا أدرك الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه الخلاف الذي كاد أن يتسع بين المسلمين في قراءة القرآن فألزمهم على قراءة القرآن بما يوافق خطّ المصحف، والذي كتب على ما أنزل عليه القرآن وهو لسان قريش، وساعد شكل المصحف آنذاك في خلّوه من النقط والشكل على بقاء جملة من القراءات مما لا يخالف خطّ المصحف، فتعددت قراءة أهل الأمصار لذلك بما لا يخالف الخطّ، وسقط من قراءتهم ما يخالف الخطّ.

يقول مكّي الصقلي² (ت437هـ): «فلما كتب عثمان المصاحف وجهها إلى الأمصار وحملهم على ما فيها وأمرهم بترك ما خالفها، قرأ أهل كلّ مصر مصحفهم الذي وجهه إليهم على ما كانوا يقرؤون قبل وصول المصحف إليهم مما يوافق خطّ المصحف، وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها مما يخالف خطّ المصحف، فاختلفت قراءة أهل الأمصار لذلك بما لا يخالف الخطّ، وسقط من قراءتهم كلّهم ما يخالف الخطّ. ونقل ذلك الآخر عن الأوّل في كلّ مصر، فاختلف النقل لذلك، حتى وصل النقل إلى الأئمة السبعة على ذلك فاختلفوا فيما نقلوا على حسب اختلاف أهل الأمصار، ولم يخرج واحد منهم عن خطّ المصحف فيما نقل، كما لم يخرج واحد من أهل الأمصار عن خطّ المصحف الذي وجهه إليهم»³.

يتحصّل من هذا أنّ عمل سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه يتلخّص في حمل الناس على القراءة بوجه واحد على ضوء ما نزل به القرآن أوّل نزول ووافق عليه الصحابة، وترك الصحابة حرية القراءة فيما يخالف خطّ المصحف، وذلك إذا تأكّد ثبوته عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم، ولكن لا يكون التّعليم العامّ للمسلمين إلاّ من المصحف الذي أجمع على ما فيه الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وبهذا لم يبلغ عثمان بن عفان سائر

¹ - كتاب المصاحف: لأبي بكر عبد الله بن الأشعث (ت316هـ)، دراسة وتحقيق ونقد: الدكتور محبّ الدين عبد السبحان واعظ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- قطر. ط1، 1416هـ، 1995م. ج1 ص214، وينظر: الإتيان في علوم القرآن: لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية- بيروت. دط، 1408هـ، 1988م). ج1 ص170-171.

² - سنن أبي داود، ترجمة في الفصل الثاني.

³ - الإبانة عن معاني القراءات: لمكي القيسي (ت437هـ): ص16.

الحروف، إنما ترك الباب مفتوحاً لكل من كان يؤكّد من الصحابة أنّه سمع النبيّ صلّى الله عليه وسلّم يقرأ بقراءة معيّنة أن يقرأ بها بجرية تامّة، ولكن بشكل خاصّ ونطاق ضيق، ولذلك لم تحظ القراءات المخالفة لمصحف عثمان إلاّ بنقل الآحاد، لأنّه ألزم العامّة بالقراءة بالمصحف الذي اختار حروفه ووافقه عليه إجماع الصحابة، وفي هذا يقول مكّي: «وَسَقَطَ الْعَمَلُ بِالْقُرْآنَاتِ الَّتِي تَخَالَفُ حَطَّ الْمَصْحَفِ، فَكَأَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى حَطِّ الْمَصْحَفِ، وَالنَّسْخُ لِلْقُرْآنِ بِالْإِجْمَاعِ فِيهِ اخْتِلَافٌ، فَلِذَلِكَ تَمَادَى بَعْضُ النَّاسِ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِمَا يَخَالَفُ حَطَّ الْمَصْحَفِ مِمَّا ثَبَتَ نَقْلُهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِجَيِّدٍ وَلَا بِصَوَابٍ، لِأَنَّ فِيهِ مَخَالَفَةَ الْجَمَاعَةِ، وَفِيهِ أَخَذَ الْقُرْآنُ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ»¹.

وبهذا العمل المنظم والدقيق، وخلال هذا الجهد العظيم اختزلت القراءات التي اتّسعت وتنوّعت في زمن عثمان وسقطت القراءة بكثير منها؛ لأنّها خالفت حطّ المصحف الذي صار إليه الإجماع من قبل الصحابة. ومضى المسلمون يتلقّون القرآن بقراءاته من علماء التابعين وتابعي التابعين جيلاً بعد جيل متحرّين الدقّة في الرواية، معتمدين في ذلك على المشافهة والسّماع لا على الدراية والاجتهاد والاكتفاء بالمصاحف، يقول ابن مجاهد² (ت324هـ): «وَالْقِرَاءَةُ الَّتِي عَلَيْهَا النَّاسُ بِالْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ وَالْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةَ وَالشَّامَ هِيَ الْقِرَاءَةُ الَّتِي تَلَقَّوْهَا عَنْ أَوْلِيهِمْ تَلْقِيًّا، وَقَامَ بِهَا فِي كُلِّ مِصْرٍ مِنْ هَذِهِ الْأَمْصَارِ رَجُلٌ مِمَّنْ أَخَذَ عَنِ التَّابِعِينَ، أَجْمَعَتِ الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ عَلَى قِرَاءَتِهِ وَسَلَكُوا فِيهَا طَرِيقَهُ وَتَمَسَّكُوا بِمَذْهَبِهِ عَلَى مَارُؤِيٍّ عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ، وَعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَعَامِرِ الشَّعْبِيِّ»³.

وعلى هذا المنوال سارت مرحلة القراءة في مطلع القرن الأوّل الهجري في الاعتماد على الرواية المشافهة من أفواه الصّحابة الذين أخذوا القراءة عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، واستقرّوا في الأمصار الإسلامية التي بعثهم إليها الخليفة الرّاشد عثمان بن عفّان مع المصاحف، وقد توخّى رضي الله عنه في اختيار هؤلاء الموفّدين أن يكون مع كلّ مصحف قارئٌ توافقت قرائته قراءة أهل ذلك المصّر في الأكثر الأغلب⁴.

¹ - المصدر نفسه: ص10.

² - سنّاق ترجمته في الفصل الثالث.

³ - الأحرف السبعة: لأبي عمرو الداني (ت444هـ)، تحقيق: عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة - مكة المكرمة، ط1، 1408هـ، 1988م. ص49.

⁴ - ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن: لمحمد عبد العظيم الزرقاني (ت1367هـ)، دار الفكر - بيروت، ط1، 1417هـ، 1996م. ج1 ص285، 279.

بعد تلك المرحلة انتقلت القراءات من طور الرواية المجردة إلى طور التدوين والتأليف، وأوّل من يُنسب إليه مؤلّف في القراءات هو يحيى بن يعمر¹ (ت129هـ)، ثمّ توالى المؤلّفات في تدوين القراءات، وكان ممّن ألّف في هذا المجال أبان بن تغلب² (ت141هـ)، ومقاتل بن سليمان³ (ت150هـ)، وزائدة بن قدامة الثقفي⁴ (ت161هـ)، وغيرهم ممّن ألفوا الكتب في هذا المجال وكان أشهرها كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام⁵ (ت224هـ) الذي جعل القراء خمساً وعشرين قارئاً⁶.

وهكذا تتابعت المؤلّفات في هذا العلم حتى عصر ابن مجاهد (ت324هـ) شيخ الصنعة وأوّل من سبّع السبعة كما يقال؛ فقد كان له الأثر الكبير في توجيه الاهتمام والتأليف إلى القراءات القرآنية.

كانت هذه نبذة وجيزة عن مراحل سير القراءان الكريم وقراءاته وانتشاره بين الأمة، حفظاً وإتقاناً وتأليفاً في قراءاته وعلومه، وعلى تلك الشاكلة بقي الأمر إلى يوم الناس هذا.

المبحث السادس: لغة القراءان الكريم وتطور الأصوات

لقيت أصوات العربية لدى العلماء قديماً وحديثاً من العناية في بيان صفاها ومخارجها وتعاملها مع بعضها في السياق، ما جعلها واضحة بيّنة يستطيع الدارس بتأمّله أن يحكم بموافقة أيّ صوت لما نطقت به العرب أو مخالفته ذلك.

وقد سلك هذا الطريق كثيرٌ من علماء السلف، ومن بينهم علماء التجويد والقراءات؛ حيث وقفوا كلّ جهدهم لضبط أصوات العربية والعناية بنطقها، وتحقيقها على ما كانت العرب تنطقه حين تنزل القراءان الكريم، فكان لهم فضل تثبيت هذه الأصوات ونقلها

¹ - هو: أبو سليمان يحيى بن يعمر العدواني، تابعي بصريّ، وهو فقه أديب نحوي مبرز، سمع ابن عمر وجابر وأبا هريرة رضي الله عنهم، وأخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي، وهو أحد قراء البصرة، ولي القضاء بمرو، وكان شيعياً من الشيعة الأول. توفي أيام مروان بن محمد في خراسان عام (129هـ). ينظر: انباه الرواة: 24/4 وما بعدها، وينظر: بغية الوعاة: 345/2.

² - هو: أبو سعد أبان بن تغلب الرّبيعي، الكوفي، الشيعي. لم يُعدّ في التابعين، لكنّه قيم الموت، صدوق في نفسه، عالم كبير، بدعته خفيفة لا يتعرّض للكبار. توفي عام (141هـ). ينظر: سير الأعلام: 308/6.

³ - هو: أبو الحسن مقاتل بن سليمان البلخي، بين الضعيف، أجمع العلماء على ترك حديثه، توفي عام ثيف وخمسين ومائة. ينظر: سير الأعلام: 202/7، 201.

⁴ - هو: أبو الصلت زائدة بن قدامة الثقفي، الكوفي، الإمام الثبت الحافظ، كان من أصدق الناس وأبرهم، وكان قد صنّف حديثه، وألّف في القراءات، وفي التفسير والزهد. مات في أرض الرّوم في أوّل عام (161هـ). ينظر: سير الأعلام: 375/7-378.

⁵ - هو: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الخراساني الهروي، الإمام الحافظ، المختهد ذو الفنون، ولد عام (157هـ). قرأ القراءان على الكسائي، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة، وأبي زيد، صنّف التصانيف المونقة التي سارت بها الركبان؛ ومنها: الأموال، الغريب، فضائل القراءان. توفي عام (224هـ). ينظر: سير الأعلام: 490/10 وما بعدها.

⁶ - ينظر: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: لعبد الهادي الفضلي، دار القلم-بيروت، ط3، 1405هـ-1985م، ص 27-32.

مشافهة من عصر إلى عصر في أنحاء العالم الإسلامي إلى يومنا هذا، فقد رأوا أن التجويد من أشرف العلوم لتعلّقه بكلام الله تعالى¹، وأنّ تعلّمه فرض كفاية والعمل به فرض عين على كلّ مسلم ومسلمة ممّن يقرأ القرآن². وكان أوّل من أفرد تأليفاً في التجويد كما ذكر ابن الجزري (ت833هـ) أبو مزاحم موسى بن عبد الله الخاقاني³ (ت325هـ) الذي نظم قصيدة من واحد وخمسين (51) بيتاً من البحر الطويل⁴، أكثر من نصفها مقدمة، وخاتمة ووصايا، وفيها أبيات قليلة تتحدث في شيء من القواعد الصوتية، ويبدو أنّه نظمها لتُشرح، وهذا ما وقع؛ إذ شرحها أبو عمرو الداني⁵ (ت444هـ) الذي ألف كتاباً في التجويد غير شرح هذه القصيدة هو التحديد.

وكتاب التحديد هذا واحد من ثلاثة كتب تتنافس على أن تكون أوّل كتاب ألف بعد القصيدة الخاقانية؛ وهي: كتاب التنبية على اللحن الجليّ واللحن الخفيّ لأبي الحسن عليّ بن جعفر بن محمد السعدي الرازي⁶ المتوفى في حدود سنة (410هـ)، وكتاب الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، والكتاب المذكور واسمه كاملاً: التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ)⁷.

ولمّا كانت العربية - لغةُ القرآن الكريم - لغةً من اللغات البشرية وليست نسيحاً وحدها، كان لزاماً أن يجري عليها من القوانين اللغوية ما يجري على أيّ لغة أخرى؛ فيؤدّي إلى انتقالها وتطورها وتغيّرها، فليس هناك لغةً يمكن أن تُحفظ أصواتها من التطور والتغيّر،

¹ - ينظر: البرهان في تجويد القرآن: حمد الصادق قمحوي. المكتبة الثقافية. بيروت-لبنان. دط. دت. ص5.

² - ينظر: المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

³ - هو: أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان الخاقاني، البغدادي، الحافظ، ولد الوزير، وأخو الوزير، إمام مقرئ مجوّد محدّث أصيل، ثقة سنيّ، كان حادفاً بحرف الكسائي، وكان بصيراً بالعربية شاعراً مجوّداً، جمع وصنّف، وهو أوّل من صنّف في التجويد. توفّي في ذي الحجة عام (325هـ). ينظر: سير الأعلام: 94، 95/15، وينظر: غاية النهاية: 279، 280/2.

⁴ - أصوات العربية بين التحول والنبات: لحسام سعيد النعيمي. دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، دط، 1989م. ص8.

⁵ - هو: أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الداني، الأموي مولاهم، القرطبي، المالكي، المعروف في زمانه بابن الصبري، الإمام العلامة، الحافظ، وشيخ مشايخ المقرئين، ولد عام (371هـ)، أخذ القراءة عن خلف بن خاقان، وابن غلبون، وغيرهما، وأخذ عنه خلق كثير، سمع الحديث وبرز فيه وفي القراءات علماً وعملاً، وسائر أنواع العلوم، وكان دنيّاً بحب الدعوة، غزير التصنيف؛ من أشهر تصانيفه: جامع البيان في القراءات السبع، والتيسير، والمقنع في الرسم، والحكم في نقط المصحف وغيرها. توفّي بدانيو يوم الإثنين منتصف شوال من عام (444هـ) وشيعة خلق عظيم. ينظر: غاية النهاية: 447/1-449.

⁶ - هو: أبو الحسن عليّ بن جعفر بن سعيد السعدي الرازي الحذاء، نزيل شيراز، أستاذ معروف، قرأ على أبي بكر النقاش، وكان شيخ أهل فارس، له مصنّف في القراءات الثمان، وجزءاً في التجويد. عاش إلى حدود العشر وأربعمائة. ينظر: غاية النهاية: 468/1.

⁷ - ينظر: قواعد التلاوة وعلم التجويد: لفرج توفيق الوليد: ص9.

فهو ناموس من نواميس هذا الكون في جزءٍ ضئيلٍ جداً منه هو اللغة، بل إن اللغة التي تتوقّف عن التطوّر الصوتي لا بدّ أن تكون لغةً قد فارقت الحياة؛ كما هو الحال في اللغة الأكديّة، أو الأوغاريتية¹.

وتطوّر الأصوات اللغوية تحكّمه عوامل عدّة² ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة الإنسان والحضارة الإنسانية؛ فالاختلاف الخَلقي في أعضاء النطق بين الأجيال المتباعدة، وأخطاء السمع، وتعامل الأصوات في الألفاظ المستحدثة بالاشتقاق، أو فيما تجاور من الألفاظ نتيجة التأليف، واختلاف العوامل النفسية والبيئية، كلّ ذلك يؤثّر بفاعليّة ذاتية في أصوات اللغة من غير أن يكون أهل تلك اللغة قاصدين تغيير أصواتها.

ولكن كما أن القواعد لا تكاد تخلو من استثناء، فإنّه ينبغي الانتباه إلى الواقع التاريخي الذي أحاط بالعربية الفصيحة، فجعلها كشجرة عظيمة تضرب بجذورها في أعماق الأرض، وتنمو أغصانها وتمتدّ في كلّ اتجاه، وهي ثابتة في موضعها لا تبرح، لست أريد هنا أن أخرج العربية من دائرة الخضوع لعوامل التحوّل الصوتي، فنظرة سريعة إلى ما آل إليه الكثير من أصواتها في لهجات الناس اليوم يفصح عن ذلك الخضوع بما لا يدع مجالاً لدعوى أو حجاج، ولكنني أسعى لتثبيت حقيقة تاريخية ومستقبلية في الآن نفسه، نبه إليها غير واحد من دارسي اللغة العربية³.

لقد قدّر لهذه العربية أن تكون لغة آخر كتاب سماويّ يخاطب أهل الأرض، فكان ذلك وازعاً قوياً لعلماء العربية أن تناولوها دراسةً بشيء كثير من الحيطة والتثبت، لصلتها بالكتاب المجيد⁴، وكأنّ هذه اللغة دين ينبغي أن يعرفوا من أين يأخذونه، فلقد كان المسموع عن العرب هو الأساس الأوّل الذي اعتمده في جمع اللغة وتدوينها، كما كان السماع كذلك هو المصدر الوحيد والأوحد لرواية القرآن الكريم وقراءته.

¹ - ينظر: أصوات العربية بين التحوّل والنبات: حسام سعيد النعيمي: ص12.

² - ينظر: علم اللغة: لعبد الواحد وافي: ص289.

³ - ينظر مثلاً: التطوّر اللغوي مظهره وعلله وقوانينه: لرمضان عبد التواب. ص7، و أصوات العربية بين التحوّل والنبات: للنعيمي: ص13.

⁴ - ينظر: أصوات العربية بين التحوّل والنبات: للنعيمي: ص13.

لذلك وجدناهم يتحرّجون كثيراً في أخذ اللغة، حتى قال قائلهم: «فليتحرّ آخذُ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والصدق والعدالة...»¹، واستطاعوا بتثبتهم هذا وتحرّيبهم الدقّة والأمانة أن يدوّنوا لغة العرب كما هي إلى حدّ كبير.

وقد اتّجه العلماء إلى دراسة العربية، وتدوينها، وحفظ قواعدها؛ كي تصان لغة القراءان الكريم من اللحن والخطأ والزلل الذي قد يفضي إلى اختلاف المعنى. وقد نزل القراءان الكريم باللغة التي كان القرشيون يألفونها في أعلى ألسنتهم فصاحةً وبياناً، وقد قرأ رجل بين يدي عمر بن الخطّاب² رضي الله عنه: (عتى حين)³ وهي لهجة هذيل في (حتّى)، فسأله: من أقرأك هذا؟ قال: ابن مسعود⁴ رضي الله عنه، فبعث إليه برسالة جاء فيها: «إنّ الله عزّ وجلّ أنزل هذا القراءان، فجعله عربياً، فأنزله بلغة قريش، فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسّلام»⁵.

لقد تحوّلت العربية من لغة جنس بعينه إلى لغة عقيدة تضمّ كلّ الأجناس، فعكف على دراستها والعناية بها علماء المسلمين من العرب ومن غير العرب، فوصفوها، واستنبطوا خلال دراستهم الوصفية قواعدها التركيبية والصرفية والصوتية، منذ نزل القراءان، وقبيل ذلك وبعده إلى حدود سنة خمسين ومائة للهجرة، وبيّنوا أنّ الذي يريد أن يتكلّم العربيّة، فهذه أصواتها وهذا نظّمها وتأليفها.

والذي يمكن أن نخلص إليه ههنا؛ هو أنّ التطوّر الذي دخل أصوات العربية في لهجاتها العاميّة تطوّر طبيعيّ، وأمّا دخوله في لغة القراءان الكريم لغة الأدب الفصيحة فكان يمكن

¹ - الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: لابن فارس: ص 34.

² - هو: أبو حفص عمر بن الخطّاب بن نفيل بن عبد العزّي القرشي العدويّ، أمير المؤمنين، ولد بعد عام الفيل بثلاث عشرة سنة، أسلم بعد رجال سبقوه، وكان إسلامه عزّاً ظهر به الإسلام، وهو من المهاجرين الأوّلين، شهد المشاهد كلّها مع النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وتوفي وهو عنه راضٍ، ولي الخلافة بعد أبي بكر عشر سنين وستة أشهر، و قتل رضي الله عنه عام(23هـ) من ذي الحجة على يد أبي لؤلؤة فيروز غلام المغيرة طعنه في الصلاة. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لابن عبد البر: 1144/3 وما بعدها.

³ - قوله تعالى: (عتى حين) في ورد في ستّ آيات على ما أحصاه في المعجم المفهرس: الآية 34 من سورة يوسف، والآيتان 25، 54 من سورة المؤمنون، والآيتان 174، 178 من سورة الصافات، والآية 43 من سورة الذاريات. ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القراءان الكريم: وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار القلم بيروت دط، مادة(حين) ص 222، 223.

⁴ - هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي المكيّ، المعروف بابن أمّ عبد. صحابي جليل، أحد السابقين الأوّلين، ومن مهاجرة الحبشة، شهد بدرًا والمشاهد مع النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وكان ممّن جمع القراءان على عهده عليه الصلاة والسلام، ومن المكثرين في رواية الحديث. توفي بالمدينة المنورة في آخر عام(32هـ). ينظر: معرفة القراءان الكبار: 113-118، وينظر: سير الأعلام: 461/1، وما بعدها.

⁵ - المختصّ في تبيين وجوه شواذّ القراءات: لأبي الفتح عثمان بن جتيّ(392هـ)، تج: علي النجدي وصاحبه. نشر المجلس الأعلى - القاهرة دط، 1386هـ، ج 1 ص 343.

أن يكون طبيعياً لولا ما خُصّت به هذه اللغة من ارتباط بالعقيدة، جعل الحرص على ثبات أصواتها مبدءاً ثابتاً عند أهلها؛ كي لا ينفطر عقد الارتباط بكلام الله تعالى، ثمّ بخلاصة تجارب أجيال متعاقبة خلال أكثر من خمسة عشر قرناً من الزّمان، ولتبقى اللغة رابطة متينة بين أبناء هذه الأمة الكريمة¹.

وإذا كانت اللغة العربية الفصيحة تحظى بهذه المكانة السامقة لدى دارسيها والمتكلمين بها، لا لشيء إلاّ لكونها أعدت منذ الأزل لتكون لغة الفلّكَيْن النّيرين؛ كتاب الله تعالى وسنّة رسوله صلّى الله عليه وسلّم، فإنّ مكانة القراءان الكريم - لا شك - في نفوس أهله أقدس وأرفع، وأعزّ وأمنع؛ من أجل ذلكم كان المبدأ الأساس في نقله بقراءاته المتعدّدة هو المشافهة والنقل والتلقّي والأخذ ثقةً عن ثقة، وخلفاً عن سلف؛ فالقراءات كما عرّفها ابن الجزري (ت833هـ): «علم بكيفية أداء كلمات القراءان، واختلافها معزّواً لناقله»²، والمقرئ عند أهل هذا الاختصاص هو العالم بالقراءات، التي رواها مشافهة عمّن شوفه بها مسلسلةً بالتلقّي عن أهلها إلى أن يبلغ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم³.

وقد قرّر علماء القراءات أنّ الأصل فيها هو التلقّي من أفواه المشايخ والقراء، ولا يؤخذ هذا العلم من الكتب بل بالسماع، يدلّ على هذا الأصل أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم تلقّى القرآن الكريم من جبريل عليه السلام، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأِنَّكَ لَلتَّلْقَى الْقُرْآنَ مِنَ لَدُنِّ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: 106]، وقد تلقّى الصّحابة رضوان الله عليهم - خاصة القراء منهم - القرآن من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وهو الذي أرشد الأمة أن تأخذ القرآن عن أربعة من أصحابه المتقنين للقراءة؛ فقد روى الإمام البخاريّ بإسناده عن مسروق⁴ قال: ذكر عبد الله بن عمرو⁵، عبد الله بن مسعود فقال: لا أزال أحبه سمعتُ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم يقول: ((خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبيّ

¹ - ينظر: أصوات العربية بين التحوّل و الثبات: للنبي ص76.

² - منجد المقرئين ومرشد الطالبين: لخمّد بن الجزري (833هـ)، تح: علي محمد العمران، دار الكتب العلمية - بيروت. ط2، 1400هـ. ص 49

³ - ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

⁴ - هو: أبو عائشة مسروق بن الأجدع الهمداني، ثمّ الوادعي الكوفي الفقيه، من سادة التابعين علماً وعملاً، وثقة وجلالة. سمع من أبي بكر وعمر وجماعة، وقرأ القرآن على ابن مسعود رضي الله عنهم. حجّ فما نام إلاّ ساحداً. توفي عام(63هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار: 1/140، 139.

⁵ - هو: أبو محمد عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي، صاحب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وابن صاحبه، الإمام الحبر العابد، أسلم قبل أبيه، وله مناقب وفضائل ومقام راسخ في العلم والعمل، حمل عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم علماً جمّاً، أسند سبعمئة حديث، وكتب الكثير بإذنه عليه السلام. توفي بمصر عام(65هـ) على الصحيح، ودفن بداره الصغيرة. ينظر: سير الأعلام: 79/3 وما بعدها.

بن كعب¹، ويدلّ هذا الحديث على أنّ قراءة القرآن تؤخذ بالتلقّي من أفواه القراء المتقين، فالقراء الكرم لا يؤخذ عن كلّ من هبّ ودبّ.

وما قرّره العلماء في علم القراءات من وجوب التلقّي من القراء والمشافهة من أفواه المشايخ هو ذاته ما قرّره في علم التجويد؛ فهو أيضاً يؤخذ بالمشافهة والسماع من أهله المتقين له، وتأكيداً لهذا المعنى يقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ((والله لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلّم بضعاً وسبعين سورة)². وذكر الزرقاني³ (1376هـ) أنّ عثمان بن عفان رضي الله عنه حينما بعث المصاحف إلى الآفاق، أرسل قارئاً مع كلّ مصحف يوافق قراءته في الأكثر الأغلب⁴، وقد اشتهر عن علماء السلف أنّهم قالوا: [القراءة سنّة متبعة يأخذها الآخر عن الأوّل]. وقال الإمام ابن الجزري (833هـ):

«ولاشكّ أنّ الأُمَّة كما هم متعبّدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده متعبّدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحيّة العربية التي لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها. والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومسيء آثم، أو معذور، فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح، العربي الفصيح، وعدل إلى اللفظ الفاسد العجمي أو النبطي القبيح، استغناءً بنفسه، واستبداداً برأيه وحده وبتكلاً على ما ألف من حفظه، واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه، فإنه مقصّر بلا شكّ، وآثم بلا ريب، وغاشّ بلا مرية»⁵.

وقال جلال الدين السيوطي⁶ (ت911هـ): «والأُمَّة كما هم متعبّدون بفهم معاني القرآن وأحكامه متعبّدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من الأئمة القراء المتصل سندهم بالنبيّ صلى الله عليه وسلّم»⁷.

¹ - الحديث في صحيح البخاري: كتاب المناقب رقم (3597)، ومسلم: فضائل الصحابة رقم (2464)، الترمذي: المناقب رقم (3810).

² - الحديث رواه البخاري.

³ - هو: الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني بضم الزاي وتشديدها، ولد في مطلع القرن الرابع عشر الهجري، من أهالي الجعفرية في المحافظة الغربية من مصر، ونسبته إلى زرقان وهي بلدة تابعة لمحافظة المنوفية، وهو صاحب: مناهل العرفان في علوم القراء؛ الكتاب الذي قرّره مجلس الأزهر الأعلى في دراسة تخصص الكليات الأزهرية. توفي عام (1367هـ).

⁴ - ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن: للزرقاني: 372/1-373.

⁵ - النشر في القراءات العشر: لابن الجزري. ج 1 ص 237.

⁶ - هو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر محمد السيوطي نسبة إلى أسبوط في صعيد مصر. ولد عام (849هـ)، مفسّر، ومحدّث، ولغوي، ومؤرخ، وأديب، ومصنّف متفنن. ولد ونشأ ببيتاً، لازم الأشياخ، وطلب في بقاع الأرض، تولى التدريس والإفتاء ولم يكن أشهر منه في زمنه. ألف أكثر من ثلاثمائة مصنّف؛ أشهرها: الإتيان في علوم القراء، المزهري في علوم اللغة، والأشباه والنظائر، وغيرها. وافته المنية عام (911هـ). ينظر: الأعلام: 302/3.

⁷ - الإتيان في علوم القرآن: للسيوطي: 324/1.

وقال البنا الديمياطي¹ (ت1705هـ) في تعريفه المقرئ: «من علم بما -أي القراءات- أداءً ورواها مشافهةً،.. بل لم يكتفوا بالسَّماع من لفظ الشيخ فقط في التحمّل وإن اكتفوا به في الحديث،.. أي فلا بدّ من قراءة الطالب على الشيخ بخلاف الحديث؛ فإن المقصود منه المعنى أو اللفظ، لا بالهيئات المعتبرة في أداء القرآن، أمّا الصحابة فكانت طباعهم السليمة وفصاحتهم تقتضي قدرتهم على الأداء كما سمعوه منه صلّى الله عليه وسلّم لأنّه نزل بلغتهم»².

كلّ هذه التّقول وغيرها كثير ممّا لم أثبته هنا -خشية الإطالة-، مع ما سبق ذكره عن عناية العرب القصوى وثبتهم الشديد في تحريّ أخذ اللغة عن أهل الصّدق والأمانة، إلى جانب بلوغهم الغاية والنّهاية في نقل القرآن الكريم كما أنزل لفظاً وحرفاً، مصوناً عن كلّ لحن أو لُكنة أو رطانة، امتثالاً منهم لقوله تعالى: ﴿وَرَبِّلِ الْقُرْآنِ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل:04]، واستشعاراً منهم لمسؤولية إيصاله إلى الأجيال اللاحقة، -كلّ هذا أقول يقفنا على حقيقة لغوية تاريخية ومستقبلية في الآن ذاته أظنّها الآن باتت على قدر كبير من الوضوح؛ ألا وهي أنّ أصوات القرآن الكريم بقراءاته المتواترة كما وصلت إلينا اليوم، وكما ينطقها القرّاء المجيدون المجازون بالأسانيد الصحيحة المتصلة إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، هي في نطقها ذاتها التي نطقها التابعون ومن قبلهم الصحابة الكرام عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عن جبريل عليه السّلام عن ربّ العزّة جلّ وعلا؛ وهو تحقيقٌ للوعد الربّاني الذي ضمّنه الباري سبحانه قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:09]؛ فالظواهر الصوتية -في قراءات القرآن الكريم المتواترة- بكلّ أشكالها النطقية والتركيبية وفوق التركيبية ظواهر ثابتة بثبوت أصواتها لا تتغيّر ولا تتبدّل؛ أي إنّها محدودة في تطوّرهما مربوطة بالأداء الثابت المنقول سماعاً، فمخارج الأصوات وصفاتها، وحالات الإدغام مثلاً أو الإبدال أو الحذف، أو أنواع المقاطع ثابتة لا تزيد ولا تبيد. وإذا كانت أصوات القرآن كذلك فإنّ دراسة تقوّم على الكشف عن الخيوط الدقيقة المتينة التي تجمع شتات الحالات

¹ - هو: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغنيّ الديمياطي، المشهور بالبنا، ولد عام(1117م) عالم بالقراءات، من فضلاء النقشبنديين، ولد ونشأ بدمياط بمصر، وأخذ العلم عن علماء القاهرة والحجاز واليمن. توفّي بالمدينة حاجاً، ودفن في البقيع عام(1705م). من كتبه: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر. ينظر: الأعلام: 240/1.

² - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: لأحمد محمد البنا الديمياطي، حقّقه وقدم له: شعبان محمد إسماعيل. عالم الكتب- بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة ط1، 1407هـ، 1987م. ص67-68.

المختلفة تحت باب واحد وأصل واحد، حريّ بها أن تثمر لنا قوانين وقواعد صوتية صارمة تفسّر هذه التحوّلات والتغيّرات الواقعة في أداءات أصوات القرآن الكريم في قراءاته المتواترة الصحيحة، قوانين صوتية قوية لا يحول دون أطرادها واستيعابها إلاّ قوانين أخرى أقوى وأولى. وهذه القوانين الصوتية هي بطبيعتها الحالية قوانين مفسّرة لا مؤثّرة؛ إذ إنّ تلك التغيّرات والتبدّلات الصوتية في القراءات القرآنية - كما ذكرت - غير قابلة للتطوّر والتغيّر إلى نحو آخر غير ما أصبحت عليه بعد النقل والرّواية، نعم أثّرت هذه القوانين في تطوّر اللغة العربية ابتداءً على لسان الصّدر الأول قبل نزول القرآن الكريم ومازالت، فتحت عنها صور مختلفة من التبدّلات الصوتية، ولكن بعد نزول القرآن الكريم وتناقله على الهيئة التي بها نزل، توقّفت هذه القوانين عن التأثير في لغة القرآن الكريم، لا لشيء إلاّ لأنّ القرآن محفوظٌ من عند الله تعالى من التغيّر والتبديل من أصغر وحدة فيه وهي (الصّوت) إلى أعقد وحدة لسانية فيه وهي (الجملة).

فالقوانين الصوتية الضابطة لأداءات أصوات القرآن الكريم موجودة وجود هذه الأصوات القرآنية، غير أنّ وظيفتها تغيّرت؛ فأضحت مفسّرة لتلك الظواهر بعدما كانت هي السبب وراء وجودها وحدوثها.

وهذه القوانين الصوتية التي أنفقت كلّ هذه الأسطر في الاستدلال على وجودها في اللغة عموماً وفي القراءات القرآنية المتواترة على وجه خاصّ، يمكن أن تقسّم قسمين: قوانين عامّة أو كليّة تشترك فيها جميع القراءات القرآنية، وقوانين خاصّة يختصّ بها كلّ قارئ على حدى. والمنهج التسلسلي يقتضي الابتداء بالعامّة منها أولاً، ثمّ إرداف الخاصّة، فعقدت لكلّ منهما فصلاً كاملاً. وقد حان أوان الشروع في ذلك، فأسأل الله العون والسّداد.

الفصل الثاني

القوانين الصوتية العامة الضابطة للظواهر
الصوتية في القراءات القرآنية

المبحث الأول: قانون المماثلة

المبحث الثاني: قانون المخالفة

المبحث الثالث: قانون السهولة والتخفيف

المبحث الرابع: قانون كثرة الاستعمال

المبحث الخامس: قانون أمن اللبس

المبحث السادس: قانون طرد الباب

المبحث السابع: قانون التعويض

المبحث الثامن: قانون ضعف الطرف

الفصل الثاني: القوانين الصوتية العامة الضابطة للظواهر الصوتية في القراءات القرآنية

توطئة:

تدخل القوانين الصوتية التي سأوردها تحت مسمى هذا الفصل في القوانين العامة التي تتوزع في ثنايا القراءات المتواترة، بل وغير المتواترة؛ ذلك لأنها قوانين كلية لا تكاد تخلو منها أيّ قراءة معتمدة، فهي بمثابة القواعد والأصول الإجمالية الجامعة.

ومن هذه القوانين العامة انتخبت ثمانية-سأوردها في ثمانية مباحث- ارتأيت أنها أبرزها وأكثرها ظهوراً وحضوراً في القراءات القرآنية، وقد أشار إليها أغلب من صنّف في علم القراءات، سيما في كتب الاحتجاج لها¹؛ من مثل كتاب (الحجّة للقراء السبعة) لأبي عليّ الفارسي (ت377هـ)، وكتاب (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) لابن جنّي (ت392هـ)، وكتاب (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) لمكيّ بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، وغيرها.

المبحث الأوّل: قانون المماثلة

المماثلة كما هي في عرف اللغويين المحدثين تقريب صوت من آخر يجاوره، ليعمل اللسان² فيهما عملاً واحداً³.

وقد ورد هذا القانون في كتب القراءات باصطلاحات شتى منها: التقريب⁴، والمجانسة⁵،

¹ ينظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات: لعبد البديع النيرباني. دار الغوثاني للدراسات القرآنية. دمشق-سورية، ط1، 1427هـ/2006م. ص249-289.

² استعمل اللسان هنا مجازاً، والمراد به: آلة النطق عموماً على وجه التغليب، فقد لا يكون للسان شأن في المماثلة، كما في إشمام الصاد زائياً لمخاورة الدال، في نحو: (قَصْدُ)، إذ الجهر آله الخنجر لا اللسان.

³ ينظر: التطوّر النحوي للغة العربية: ليرحشتراسر، تعليق: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض دط، 1982م. ص28-29. و الأصوات اللغوية: لإبراهيم أنيس: ص178، ولحن العامة: في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: لعبد العزيز مطر، الدار القومية- القاهرة دط، 1966م. ص205. و التطوّر اللغوي: لرمضان عبد التواب: ص30، و دراسة الصوت اللغوي: لأحمد مختار عمر: ص378.

⁴ ينظر: معاني القراءات: لأبي منصور الأزهرى (ت370هـ)، تح: عيد مصطفى درويش وصاحبه. دار المعارف- القاهرة ط1، 1991م. ج1، ص125، والحجّة في القراءات السبع: لابن خالويه (ت370هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة- بيروت ط6، 1996م ص71، 164، 276، والحجّة للقراء السبعة: لأبي عليّ الفارسي (ت377هـ)، تح: بدر الدين قهوجي وصاحبه، دار المأمون للتراث-دمشق ط2، 1993م. ج1، ص54، 55، 62، 97، 131، 133، 133، 282، 283، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لمكيّ بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة- بيروت ط3، 1987م. ج1، ص219، 284، 302، 394، وشرح الهداية: لأبي العباس المهدي (ت440هـ)، تح: حازم سعيدحيدر، مكتبة الرشد- الرياض ط1، 1995م. ج1، ص7، 92، 142، 148. والموضّح في وجوه القراءات وعللها: لابن أبي مريم (بعد565هـ)، تح: عمر حمدان الكبسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن-حجّة، ط1993م. ج1، ص75، و ج2، ص79، و إعراب القراءات الشواذ: لأبي البقاء للعكبري (ت616هـ)، تح: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب- بيروت ط1، 1996م. ج1، ص98 و المحتسب: لابن جنّي (ت392هـ): 283، 68/2.

⁵ ينظر: الحجّة: لأبي عليّ الفارسي: 52/1-53، 207، 399، 10/2. و شرح الهداية: للمهدي: 16/1-17، 130، 91، 133. و الموضّح: لابن أبي مريم: 2/34، 2/34، 215/3. و إعراب القراءات الشواذ: 102/1، 125، 416، 2، 562/45، 630.

والتناسب¹، والموافقة²، والتشاكل³، والملاءمة⁴، والتشابه⁵ في الصوامت والصوائت عامة؛ والإتباع⁶ في الصوائت خاصة.

قال مكّي بن أبي طالب⁷ (ت437هـ) في سياق حديثه عن تفخيم اللّام في قراءة ورش⁸ رحمه الله: «وعلة من فخم هذا النوع أنّه لما تقدّم اللّام حرفٌ مفخّمٌ مطبّقٌ مستعلٍ، أراد أن يقرب اللّام نحو لفظه، فيعمل اللسان في التفخيم عملاً واحداً، وهذا هو معظم مذاهب العرب في مثل هذا، يقربون الحرف من الحرف، ليعمل اللسان عملاً واحداً، وعلى هذا أتت الإمالات في عللها، وعلى هذا أبدلوا من السين صاداً إذا أتى بعدها طاءً أو قافٌ أو غينٌ أو خاءٌ؛ ليعمل اللسان في الإطباق عملاً واحداً، فذلك أخفّ عليهم من أن يتسفلّ اللسان بالحرف ثمّ يتصعد إلى ما بعده...»⁹، وقال في قراءة من قرأ: ﴿الْبُيُوتَ﴾ [البقرة:189] وأخواته بالكسر: «ووجه القراءة بالكسر أنّ الكسرة مع الياء أخفّ من الضمة معها. فكسر الأوّل لحفّته مع الياء، ولتقرب الحركة من الحرف الذي بعدها...»¹⁰؛ فعبر عن المماثلة بأحد مظاهرها وهو التقريب طلباً للرخّة واليسر.

تنقسم المماثلة باعتبار طبيعة الصوتين المتجاورين ثلاثة أضرب¹¹: تقريب صامت من صامت،

¹ - ينظر: شرح الهداية: 17/1، 91، 136، 148، 150. والموضح: 211/1-212. وإعراب الشواذ: 289/2.

² - ينظر: الحجّة: لأبي علي: 72/1، 71، 63، 55، 53، 348/2، 283، 282، 180/5، والموضح: لابن أبي مريم: 335/1، 212.

³ - ينظر: الحجّة: لأبي علي: 207/1، 71، 53، 382، 348.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه: 53/1، 347/2.

⁵ - ينظر: المصدر نفسه: 72/1.

⁶ - ينظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: لأبي العلاء الكرمان (ت بعد 563هـ)، تح: عبد الكريم مصطفى مدخ، دار ابن حزم - بيروت ط1، 2001م. ص 94-95، 109، 140، 122، 182، 206-207. وإعراب القراءات السبع وعللها: لابن خالويه (ت370هـ)، تح: عبد الرحمن الغيثمين، مكتبة الخانجي - القاهرة ط1، 1996م. ج 1ص: 81، 101، 120، 130، 135، 161، 207، 300، 367، 377، 381، 271/401، 2، 395. وحجّة القراءات: لابن زنجلة (ت نحو403هـ)، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت ط5، 2001م. ص: 82، 122، 123، 172، 192، 332، 406، 409. وغيرها.

⁷ - هو: أبو محمد مكّي بن أبي طالب بن حيوس بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي. ولد عام(355هـ) بالقيروان. إمام علامة محقق عارف، أستاذ القراء والمخوذين. رحل إلى المشرق مرّات، ثمّ سكن قرطبة، وأقرأ وخطب بجامعها. له: التبصرة في القراءات، والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، والرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، وغيرها. توفي في ثاني المحرم بقرطبة عام(437هـ). ينظر: غاية النهاية: لابن الجزري: 270/271، 270، وينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: نجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(817هـ)، تح: محمد المصري. دار سعد الدين. دمشق-سورية. ط1، 1421هـ/2000م. ص297، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي: 298/2.

⁸ - ستأتي ترجمته في الفصل الثالث.

⁹ - الكشف: 219/1.

¹⁰ - المصدر نفسه: 284/1، وينظر نحوه في الحجّة: لأبي عليّ الفارسي: 282/2.

¹¹ - ينظر: التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: لرمضان عبد التواب: ص30.

وتقريب صائت من صائت، وتقريب صائت من صامت¹.

أولاً: تقريب صامت من صامت

قال أبو عليّ الفارسيّ² (ت377هـ) في إدغام صوت الذال في صوت التاء في قوله تعالى: ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ [البقرة: 51] ونحوه: «و أمّا حجّة من لم يدغم ﴿أَخَذْتُمْ﴾ [آل عمران: 81] و ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾؛ فلأنّ الذال ليس من مخرج التاء والطاء، والذال إنما هي من مخرج الظاء والتاء، فتفاوت ما بينهما؛ إذ كان لكل واحد من هذين القبيلين حيّز ومخرج غير مخرج الآخر. وأيضاً فإنّ الذال مجهورة والتاء مهموسة، والمجهور يقرب منه المهموس بأن يبدل مجهوراً؛ ألا ترى أنهم قالوا في (افتعل) من الزين والذكر: ازدان واذكر، ومزدان ومدّكر³. فلما قربوا المهموس من المجهور بأن قلبوه إليه، لم يدغم المجهور في المهموس؛ لأنّه تقريب منه، وهو عكس ما فعل في (مزدان)، لأنهم في (مزدان) إنما قربوا المهموس من المجهور، وأنت إذا أدغمت الذال في التاء، قرّبت المجهور من المهموس، قال سيبويه: حدّثنا من لا نتهم أنّه سمع من يقول: أخذت، فبيّن. وحجّة من أدغم أنّ هذه الحروف لما تقاربت فاجتمعت في أنّها من طرف اللسان وأصول الثنايا، قرب كلّ حيّز من الحيّز الآخر...⁴؛ فامتناع المماثلة بين الذال والتاء عند من لم يقرأ بالإدغام سببه كما ذكر أبو عليّ عدم توافر أسبابه من اتحاد المخرج أو الصّفات، وأمّا من قرأ بالإدغام فقد ذهب إلى اعتبار القرب الواقع بين مخرجي صوتي الذال والتاء، فقرب بين الصوتين بأن جعلهما صوتاً واحداً يعمل معه اللسان من جهة واحدة. والمماثلة الواقعة هنا مدبرة أو رجعية أثر فيها الصوت اللاحق في السابق فقرئت هكذا: (اتَّخَذْتُمْ).

وقال المهديّ⁶ (ت نحو440هـ) في قلب النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء: «فأمّا

¹ - تمام القسمة العقلية يقتضي وجود تقريب صامت من صائت، وهو مستعمل في العربية، كما في الكشكشة، والكسكسة؛ لأنهما إبدال كاف المونت صوتاً أمامياً بفعل الكسرة بعدها.

² - هو: أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الفارسي، الفسّوي. ولد عام(288هـ). واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، وطوّف بلاد الشام، وبرع من طلبته جماعة كابن جني وعلي بن عيسى الرّبّعي، وكان متّهماً بالاعتزال. صحب عضد الدولة وحظي عنده، وله صنف الإيضاح في النحو، والتكملة في التصريف. وله كذلك: التذكرة، والإغفال، والشعر، والمسائل البصريّات، والخليّيات، والعسكريّات، وغيرها. توفي في بغداد عام (377هـ). ينظر: الأعلام: للزرّكلي: 179، 180/2، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: للفيروزآبادي: ص108، 409، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي: 496-498.

³ - ينظر: المقتضب: لأبي العباس الميرد(ت285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة ط3، 1994م. ج1ص203.

⁴ - ينظر: الكتاب: لسبويه: 472/4.

⁵ - الحجّة: لأبي عليّ: 76-75/2، و ينظر: الموضح: لابن أبي مريم: 275/1 - 276.

⁶ - هو: أبو العباس أحمد بن عمّار بن أبي العباس، الإمام المهديّ نسبة إلى المهديّة بالقيروان. أستاذ مشهور، مفرّج مفسّر، كان مقدّماً في القراءات العربية. رحل وقرأ على محمد بن سفيان وعليّ حدّه لأئمّه مهديّ بن إبراهيم، وغيرهما. دخل الأندلس في حدود الثلاثين وأربعمئة. ألف التآليف المفيدة منها: شرح كتاب الهداية في القراءات السبع، وله كتاب في التفسير مشهور. توفي نحو عام(440هـ). ينظر: غاية النهاية: لابن الجزري: 86/1، والبلغة: 80، وبغية النحاة: 351/1.

القلب عند الباء ميماً، نحو: ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ [البقرة:27]، فإنّ الباء من مخرج الميم فهي تناسبها، فلمّا امتنع الإدغام قلبت حرفاً مجانساً لها في المخرج، ويجانس النون في الغنة وهو الميم¹. والمماثلة في هذه الحالة أيضاً مدبرة؛ إذ أثر صوت الباء الشفوي المتأخر رتبة في صوت النون الذلقي المتقدم، فصار صوتاً شفويّاً أغنّاً هو الميم.

ثانياً: تقريب صائت من صائت

قبل أن أسوق كلام علماء القراءات في المماثلة بين الصوائت يجدر بي التنبيه إلى أنهم لا يفرّقون بين الصوائت قصيرة أو طويلة كانت، وبين أنصاف الصوائت أو أشباهها، فيلحقون هذه الأخيرة بالصوامت. والحقّ أنه أمر لم يتفرّد به علماء القراءات دون غيرهم، بل هو المنهج السائد عند كلّ من صنّف في هذا الباب من السلف نحاة أو قرآء.

ومن مثل تقريب الصائت من الصائت في القرآن الكريم قراءة شعبة² لقوله تعالى: ﴿لَا يَهْدِي﴾ [يونس:35] بكسر الياء³، أراد: يَهْتَدِي، غير أنّه أسكن التاء وأدغمها في الدال فأصبحت: يَهْدِي، فالتقى ساكنان، فكسر الهاء لالتقائهما فأصبحت: يَهْدِي، وأتبع الياء كسرة الهاء من باب التماثل المدبر طلباً للتجانس، ليعمل اللسان عملاً واحداً في ثلاث كسرات (بعدهنّ ياء) فأصبحت: يَهْدِي⁴؛ قال أبو عليّ الفارسي: «وأمّا من قال: ﴿يَهْدِي﴾ بكسر الياء، فإنّه (يفتعل)، وأتبع الياء ما بعدها من الكسر. فإن قلت فإنّ الياء التي للضارعة لا تكسر؛ ألا ترى أن من قال تعلم لم يقل: يعلم؟ قيل: لم تكسر الياء في (يَهْدِي) من حيث كسرت النون من نعلم، والتاء في تعلم.. ولكن لمعنى آخر؛ كما لم تكسر الياء في (يَجَل) من حيث كسرت التاء في

¹ - شرح الهداية: للمهدوي: 91/1، وينظر: الكشف: لمكي: 165/1، وانظر في تقريب الصامت من الصامت: المعاني: 111/1، 213، و إعراب السبع: 49/1-50، 373، والحجّة (ع): 62-63، 276، و الحجّة (ع): 49/1-56/2، 349-347، و الاحتساب: 168/2-169، 282، 283، و الحجّة (ج): 139، و الكشف: 34/1-35، 219، 292، 302-303، 393-394، و الهداية: 16/1-18، 128، 130، 135-136، 142، 148، و المفاتيح: 96-97، و الموضّح: 230/1-231، 275-276، 979/2، 1215/3، و إعراب الشواذ: 398/1، 289/2-290، 506.

² - ستأتي ترجمته في الفصل الثالث.

³ - وكذلك قوله تعالى: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ [يس:49] بكسر الياء، يُخْلَف عنه.

⁴ - ينظر: إعراب السبع: 1/268، والحجّة: لابن خالويه: 181-182، والحجّة: لابن زنجلة: 331-332، والكشف: 1/518-519، و الهداية: 2/340-341، و الموضّح: 623/2-625.

تَعْلَمُ.. ولكن كسرت الياء في (يَجَل) لتتقلب الواو ياءً¹؛ فكذلك كسرت في قوله: (يَهْدِي) للإتباع²؛ والإتباع كما أسلفت لا يستعمله علماء القراءات إلا في الصوائت خاصة. ومنه أيضا باب الإمالة³ فهي تقريب⁴ بين الصوائت، قال ابن زنجلة⁵ (ت نحو 403هـ): «قرأ أبو عمرو⁶ والكسائي⁹ وورش: ﴿عَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة:7]، و﴿فَنطَارِ﴾ و﴿دِينَارِ﴾ [آل عمران:75] بإمالة الألف؛ وحجتهم في ذلك أن انتقال اللسان من الألف إلى الكسرة بمتلة النازل من علو إلى هبوط، فقتربوا الألف بإمالتهم إياها من الكسر، ليكون عمل اللسان من جهة واحدة⁷. ولا يخفى ما في هذا من طلب للخفة والسهولة في الكلام، وهو أصل أصيل في كلام العرب وفي القراءان الكريم كما سيرد.

وقد يمال ما لا سبب لإمالته سوى مجاورته لإمالة أخرى⁸؛ وفي هذا يقول ابن أبي مريم (ت بعد 565هـ): «ومنها الإمالة للإمالة؛ وهي قولك: رأيت عمادا، فيميلون الألف المبدلة من التنوين في حال النصب، لإمالة ألف (عماد) التي بعد الميم، وهي التي أميلت لأجل الكسرة⁹. والإمالة للإمالة من الأسباب التي يتوقف عليها كل من التّحاة والقراء، وإن كان لا يظهر في القراءات إلا قليلا.

قال مكّي (ت 437هـ): «فأما علّة من أمال النون أيضا من ﴿نَا﴾ [الإسراء:83]، فإنه لما وقع بعدها حرفان ممالان، أمال التّون للإمالة التي بعدها، فيكون عمل اللسان من جهة واحدة، وهذا من الإمالة للإمالة، وهو قليل¹⁰، والقلة لا تنافي جواز الورود.

¹ - ينظر: الكتاب: 112/4، و المنتضب: 288/1، و في مضارع (وَجَل) أربع لغات، إحداها: (يُوجَل) بتصحيح الواو، وهي اللغة المشهورة، والثانية: (ياجل) بقلب الواو ألفاً، والثالثة: (يَجَل) بقلب الواو ياءً، والرابعة: (ييجل) بكسر الياء. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين: لأبي البركات بن الأنباري (ت 577هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل - بيروت دط، 1982م. ج 2 ص 784.

² - ينظر: الحجة: لأبي علي: 113/1، 279/4، 42/6-46، و المختصب: 59/1-60.

³ - لمزيد من التفصيل ينظر: في الدراسات القرآنية واللغوية (الإمالة في القراءات و اللهجات العربية): لعبد الفتاح شليبي، دار الشروق - جدّة. ط3، 1983م. ص 339.

⁴ - ينظر: الهداية: 92/1.

⁵ - هو: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، ابن زنجلة: عالم بالقراءات، كان قاضياً مالكيّاً، قرأ على أحمد بن فارس كتابه الصحاحي. وله: حجة القراءات، وشرف القراء في الوقف والابتداء. توفي نحو عام (403هـ). ينظر: الأعلام: للزركلي: 325/3، و ينظر: مقدّمة محقّق كتاب حجة القراءات: ص 29، 30.

⁶ - (9) - ستأتي ترجمتهما في الفصل الثالث.

⁷ - الحجة: لابن زنجلة: 87، و ينظر: إعراب السبع: 60/1، و الحجة: لابن خالويه: 71، و الحجة: لأبي علي: 399/1، و الكشف: 171/1، و الموضح: ج 1 ص 209.

⁸ - ينظر: الكتاب: 123/4.

⁹ - الموضح: 211/1، و ينظر: الحجة (ع): 426/6.

¹⁰ - الكشف: 189/1، و ينظر: إعراب السبع: 161/1، 381، و الحجة (ع): 143، 269، و الحجة (ع): 385/1، 327/3، و الهداية: 93/1.

وتمتنع إمالة الألف المستحقة لها إذا جاورت حرفاً مستعلياً، حرصاً على تناسب الصوت؛ قال ابن أبي مريم¹ (ت بعد 565هـ): «وإنما امتنعت الإمالة مع الحروف المستعلية؛ لأن هذه الحروف صاعدة إلى الحنك الأعلى كما صعِدت الألف، فغلبت على الألف فمَنَعَتْهَا عن أن تصير إلى جهة الياء، فلا يتناسب الصوت فيها؛ فلحرصهم على تناسب الصوت امتنعوا عن الإمالة مع الحروف المستعلية كما أمالوها مع الكسرات والياءات إرادةً لتناسب الصوت»². إذا كان المقصود بصعود الألف هو أمّها مستعلية- كما يقول بذلك سيوبيه- فإن ابن أبي مريم قد جانبه الصواب؛ إذ إن ما أثبتته الدرس الصوتي الحديث هو بخلاف ذلك. فاللسان عند نطق الفتحة القصيرة والطويلة (وهي الألف) يتسفل إلى أقصى درجة يتزل إليها عند نطق حركة، فيكون أسهل عليه أن ينتقل من وضع الاستعلاء مع الصوامت المستعلية إلى الوضع الذي يؤول إليه عند نطق صائت الألف الممال³.

ومن مواضع امتناع المماثلة في الصوائت قول ابن جني⁴ (ت 392هـ) في سياق كلامه عن استبدال حركة الإعراب بأخرى طلباً للتماثل الصوتي: «حركة الإعراب لا تستهلك لحركة الإتياع إلا على لغة ضعيفة»⁵، ومنها قراءة بعض أهل البادية⁶: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: 2] بكسر الدال إتياعاً لكسر اللام⁷، وقراءة أبي جعفر⁸: ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [البقرة: 34] بضم التاء إتياعاً لضمّ الجيم⁹؛ يقول

ابن جني: «ومثل هذا في إتياع الإعراب

البناء ما حكاه صاحب الكتاب¹⁰ في قول بعضهم¹¹:

﴿وَقَالَ اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمْلِكْ هَابِلٌ﴾¹²

¹ - هو: أبو عبد الله نصر بن علي بن محمد، الشيرازي، الفارسي، الفسوي، المعروف بابن أبي مريم؛ خطيب شيراز وعالمها وأديبها، المرجوع إليه في الأمور الشرعية والمشكلات الأدبية. له تفسير القرآن، وشرح إيضاح الفارسي، والموضح في وجوه القراءات وغللها. توفي بعد عام (565هـ). ينظر: غاية النهاية: 294/2، والبغية: 314/2، والأعلام: 26/8، 27.

² - الموضح: 211/1-212.

³ - لمزيد من التوضيح ينظر: ص: (115، 116) من البحث.

⁴ - سبق ترحمته، ينظر: ص 3 من البحث.

⁵ - المحتسب: 71/1.

⁶ - ينظر: معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى الفراء (ت 207هـ)، تح: محمد علي النجار وصاحبه، عالم الكتب-بيروت ط3، 1983م ح 1 ص 3.

⁷ - ينظر: المحتسب: 37/1-38، وإعراب الشواذ: 87/1-88.

⁸ - ستأتي ترجمته في الفصل الثالث.

⁹ - ينظر: المصدر نفسه: 71/1-73، وإعراب الشواذ: 147/1.

¹⁰ - ينظر: الكتاب: 146/4-147.

¹¹ - روي بكسر همزة (إمك) إتياعاً لكسرة نون (الساقين)، و بكسر الميم أيضاً إتياعاً لكسرة الهمزة؛ ينظر: الكتاب: 146/4، و الخصائص: لابن جني 141/3.

¹² - (هابل) من هبئته أمه: أي نكلته و عدمته، و (هابل) هنا على النسبة: أي ذات هبل؛ كحائض وطالق، والبيت لا يعرف له صدر، ولا قائل. ينظر: الكتاب: 146/4، والخصائص: 141/3.

كسر الميم لكسرة الهمزة»¹.

ثالثاً: تقريب صائت من صامت

من مثل هذا الضرب من المماثلة في القراءان الكريم كسر الفاء من كلمة: ﴿الْبُيُوتِ﴾ [البقرة: 189] وأخواتها لأجل الياء، قال أبو علي: «...وأما من قال: (شَيْوُخ) و(جَيْوُوب) فكسّر الفاء، فإنما فعل ذلك من أجل الياء، أبدل من الضمة الكسرة؛ لأن الكسرة للياء أشدّ موافقةً من الضمة لها»². ما ذكره أبو عليّ صحيح من الناحية الصوتية؛ لأنّ الياء في (شَيْوُخ) و(جَيْوُوب) نصف حركة، أو شبه صائت في عرف الدرس الصوتي الحديث، وهي أقرب ما تكون في شكلها التكويني من الصوائت دون الصوائت، وأقرب إلى صائت الكسر من غيره من الصوائت.

ومنه أيضاً قلب الضمة والكسرة فتحةً لحرف الحلق، فمضارع (فَرَعٌ) و(نَحَتٌ): (يَفْرُعُ) و(يَنْحِتُ)، وجاء: (يَفْرُعُ) و(يَنْحِتُ) بالفتح³؛ لأجل حرف الحلق⁴؛ وفي هذا يقول أبو عليّ: «...قالوا: قرأ يقرأ، وجأر يجأر، فأتبعوا الهمزة وأخواتها ما جانسها من الحركات وما كان من حيزها وهي الفتحة، ولم يفعلوا ذلك مع الحروف المرتفعة عن الحلق؛ حيث لم يقربن من الفتحة قرب الحلقية منها»⁵. لا بدّ من التنبيه هنا إلى أنّ مامشى عليه أبو علي من أنّ الهمزة حلقية، خطأ علمي بات من بدهيات علم الصوت الحديث؛ إذ إنّ محلّ تكوّن الهمزة هو الوترين الصوتيين.

وتقسيم المماثلة إلى مقبلة ومدبرة مبنيّ على اعتبار جهة التأثير: فمع المقبلة يكون الثاني تابعاً للأوّل بغضّ النظر عن كونه صامتاً أو صائتاً، ومع المدبرة يكون الأوّل تابعاً للثاني⁶، ويعبر عنها بعض المحدثين كذلك بالتقدمية، والرجعية⁷.

ذكر ابن جنّي في قراءة من قرأ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: 2] بضمّ الدال واللام، و﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ﴾ بكسرهما: «أنّ هذا اللفظ كثر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لما كثر في استعمالهم أشدّ تغييراً.. فلما اطّرد هذا.. أتبعوا أحد الصوتين الآخر.. إلا أنّ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بضمّ الحرفين أسهل

¹ - المختص: 38/1.

² - الحجة: لأبي علي: 282/2، وينظر: الحجة: لابن خالويه: 93، الحجة (لابن زنجلة): 127، والكشف: 284/1، والمفاتيح: 112، والموضح: 318/1-319.

³ - ينظر: الكتاب: 102/4.

⁴ - ينظر: الحجة: لابن زنجلة: 339، والمختص: 5/2، والكشف: 302/2، وإعراب الشواذ: 551/1، 753، 541/2.

⁵ - الحجة: لأبي علي: 96/1.

⁶ - ينظر: التطور اللغوي: لرمضان عبد التواب: ص31، و التطور النحوي للغة العربية: لبرجستراسر: ص29، والأصوات اللغوية: لإبراهيم أنيس: ص180، ودراسة الصوت اللغوي: لأحمد مختار عمر: ص379.

⁷ - ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري: للمهدي بوروية. رسالة تقدّم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه في الصوتيات. الجزائر 2002م. ص187، 191.

من ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بكسرهما¹؛ لأشياء منها: «إِنَّه إِذَا كَانَ إِتْبَاعًا، فَإِنَّ أَقْيَسَ الْإِتْبَاعِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي تَابِعًا لِلأَوَّلِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ جَارٌ مَجْرَى السَّبَبِ وَالْمَسْبَبِ، وَيُنْبَغِي أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ أَسْبَقَ رَتْبَةً مِنَ الْمَسْبَبِ²، فَتَكُونُ ضَمَّةُ اللَّامِ تَابِعَةً لَضَمَّةِ الدَّالِ، كَمَا تَقُولُ فِي: (مُدُّ)، وَ(شُدُّ)، وَ(شَمُّ)، وَ(فَرُّ): فَتُتْبَعُ الثَّانِي الأَوَّلُ، فَهَذَا أَقْيَسُ مِنْ إِتْبَاعِكَ الأَوَّلَ لِلثَّانِي فِي (أُقْتَلُ)، (أُدْخَلُ)³...»⁴؛ ففِي قِرَاءَةِ الضَّمِّ يَكُونُ التَّمَاثُلُ مَقْبَلًا أَوْ تَقَدِّمِيًّا - وَهُوَ الأَصْلُ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي قِيَاسًا -، وَفِي قِرَاءَةِ الْكَسْرِ يَكُونُ التَّمَاثُلُ مَدْبِرًا أَوْ رَجْعِيًّا. وَكَلَامُ ابْنِ جَنِّي هُنَا وَاضِحٌ فِي بَيَانِ انْقِسَامِ التَّمَاثُلِ إِلَى مَقْبَلٍ وَمَدْبِرٍ.

وَدُونَهُ فِي وَضُوحِ التَّعْبِيرِ عَنِ هَذِهِ الْقِسْمَةِ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَمَّا كَوَّبَ﴾ [الأنعام:76] وَالِاحْتِجَاجُ لِمَنْ قَرَأَ بِإِمَالَةِ فَتْحَةِ الرَّاءِ مَعَ إِمَالَةِ الأَلْفِ: «وَأَمَّا إِمَالَةُ الْفَتْحَةِ الَّتِي عَلَى الرَّاءِ، فَإِنَّمَا أَمَالُهَا لِإِتْبَاعِهِ إِيَّاهَا إِمَالَةُ فَتْحَةِ الْهَمْزَةِ، كَأَنَّهُ أَمَالُ الْفَتْحَةِ لِإِمَالَةِ الْفَتْحَةِ، كَمَا أَمَالُ الأَلْفِ لِإِمَالَةِ الأَلْفِ فِي قَوْلِهِمْ: رَأَيْتَ عَمَادًا، فَأَمَالُ أَلْفِ النَّصْبِ لِإِمَالَةِ الأَلْفِ فِي (عَمَادِ)، وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ»⁵؛ فإِمَالَةُ الأَلْفِ الثَّانِيَةِ مِنْ (عَمَادًا) مِمَّاثِلَةٌ مَقْبَلَةٌ، فِي حِينٍ إِنْ إِمَالَةُ فَتْحَةِ الرَّاءِ مِنْ ﴿رَمَّا﴾ مِمَّاثِلَةٌ مَدْبِرَةٌ.

وَيُشْتَرَطُ لِقِيَامِ الْمِمَّاثِلَةِ بَيْنَ صَوْتَيْنِ التَّجَاوُرُ، وَيَغْتَفِرُ الْفَصْلُ بِحَرْفٍ سَاكِنٍ أَوْ خَفِيِّ؛ قَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ فِي الْإِحْتِجَاجِ لِقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ⁶: ﴿أَنْبِئْتُهُمْ﴾ [البقرة:33] بِكَسْرِ الْهَاءِ مَعَ تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ قَبْلُهَا: «وَأَمَّا وَجْهُ قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ.. فَهُوَ أَنَّهُ أَتْبَعَ كَسْرَةَ الْهَاءِ كَسْرَةَ الْبَاءِ فِي ﴿أَنْبِئْتُهُمْ﴾، وَإِنْ حَجَزَ السَّاكِنُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ الْإِتْبَاعِ قَدْ جَاءَتْ مَعَ حِجْزِ السَّاكِنِ بَيْنَ الْحَرَكَتَيْنِ⁷، نَحْوَ مَا رَوَى مِنْ قَوْلِهِمْ: الْمَرْءُ وَالْمَرْءُ وَالْمَرْءُ⁸، بِإِتْبَاعِ حَرَكَةِ الْمِيمِ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ، وَمَا رَوَى أَبُو زَيْدٍ⁹ عَنِ الْعَرَبِ: أَحْتُ هَذَا مِنْهُ، بِكَسْرِ الْهَاءِ إِتْبَاعًا لِكَسْرِ الْمِيمِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَجْرَى هَذِهِ الْهَاءِ مَجْرَى مَا تَلِيهِ

¹ - المختص: 37/1.

² - على أنه قال في موضع آخر: "لا ينكر أن يؤثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده؛ لأنه قد علم أنه سيرد فيما بعد، وذلك كثير" (الخصائص: 324/2)، وهو الصواب؛ لأنه يكون في النفس قبل نطق الكلمة تصور للحركات التي على اللسان أن يقوم بها.

³ - ينظر: الخصائص: 179/3.

⁴ - المختص: 37/1، و ينظر: إعراب الشواذ: 87/1-88.

⁵ - الحجّة: لأبي علي: 327/3، و ينظر: الموضح: 1383/3.

⁶ - سنأتي ترجمته في الفصل الثالث.

⁷ - قال سيبويه: "فإن الحرف الساكن ليس عندهم بحاجز حصين... ألا ترى أنك تقول: أقتل، فتسبب الألف التاء، كأنه ليس بينهما شيء" الكتاب: 234/3.

⁸ - ينظر: المختص: 102/1.

⁹ - ينظر: النواذر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري، تصحيح: سعيد الحوري الشرتوني، طبعة مصوّرة عنها، دار الكتاب العربي - بيروت ط2، 1967م، ص171.

الكسرة نحو: بهم، ولم يعتدّ بالحاجز لسكونه، كما قلبوا الواو ياءً في قولهم: ابن عمي دُنْيَا¹، لكسرة الدال ولم يتعدّ بالتون حاجزاً لسكونه، فكأنّ الكسرة تلي الواو؛ لأنّ الأصل دُنُوًّا²». ³. وهذا باب رحب يستحضر فيه تراتب الحركات في القوّة الإسماعية، والشيوخ في اللسان العربي؛ فيؤثر الأقوى في الأضعف، وقد يحدث العكس.

وقال أبو علي: «ألا ترى أنّ الإمالة إنّما هي تقريب الألف من الياء وانتحاءً بها نحوها. والإمالة إنّما تكون في الألف بأن تنحو بالفتحة التي قبل الألف نحو الكسر، فتميل الألف لذلك نحو الياء، وذلك نحو: عابد و عماد، فإذا كان قبل الألف هاء مفتوحة، فمن العرب من يميل الحرف الذي قبل الهاء، وذلك أنّ الهاء لما كانت خفية لم يعتدّ بها، كما لم يعتدّ بها في نحو: رُدَّها، ففتحها الجميع فيما يرويه من يسكن إليه؛ لأنّه لخفاء الهاء كأنه قال: رُدَّا⁴، وذلك قولهم: يريد أن يتزعها، ويريد أن يضربها، فيميل قبل الألف فتحتي الحرفين لخفاء الهاء»⁵. ما ذكره أبو عليّ الفارسي من وجود فتحة قبل الألف أمرٌ بيّن الخطأ في الدراسات الصوتية الحديثة، وسآتي على بيان ذلك في الفصل الموالي.

¹ - ينظر: الكتاب: 118/2.

² - يقال: هو ابن عمي دُنْيَة، ودُنْيَا، ودُنْيَا، ودُنْيَا؛ أي الأذن من القرابة. ينظر: لسان العرب: لابن منظور: 420/4. مادة (د ن و).

³ - الموضح: 267/1-268، و ينظر: إعراب السبع: 271/2، و الحجّة: لأبي علي: 53/1-54، 69، 112، 281-282، 111/2-12، 134/3-135، 324/6، و المختص: 70/1-71، 130، و الكشف: 377/1، و الهداية: 122/1، و الموضح: 545/2-546، 669، و إعراب الشواذ: 603/1، 302/2-303.

⁴ - ينظر: الكتاب: 532/3، 124/4.

⁵ - الحجّة: لأبي علي: 343/5، و ينظر: الكشف: 42/1-43، 173، و الهداية: 19/1.

المبحث الثاني: قانون المخالفة

والمخالفة كما هي علماء الأصوات المحدثين: الفرار من توالي الأمثال لثقل اجتماعها¹. والمتقاربة في ذلك كالأمثال².

وقد عبّرت كتب الاحتجاج عن هذا القانون باصطلاحات شتى منها: كراهة (التضعيف)³، أو (اجتماع المثلين)⁴، أو (التكرير)⁵، أو نحوها، وبطلب (الاختلاف)؛ قال ابن جني: «ويبدلون أيضاً ليختلف الحرفان فيخفّأ، وذلك قوله⁶:

يا لَيْتِما أُمنا شالتْ نَعامتُها ﴿٥﴾ أَيما إلى جَنَّةٍ أَيما إلى نارٍ⁷

وقالوا في اجلوؤذ: اجليواذ⁸، وفي ديوان⁹ «¹⁰.

وتكون المخالفة بين المثلين بطرق كثيرة ذكر بعضها أبو عليّ في قوله: «وأما تركُّ إتياع الهاء الياء في: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة:2] وما أشبهه في الوصل، فلكرهة اجتماع حروف فيه متقاربة، وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال؛ ألا ترى أنهم يدغمون المتقاربة كما يدغمون الأمثال؟ فالقييلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خُفِّفت تارة بالإدغام، وتارة بالقلب، وتارة بالحذف. فما خفف بالإدغام فنحو: ردّ و ودّ في (وتد)¹¹. وما خفف بالقلب فنحو: تقضّيت وتفصّيت، ونحو: ظلّت و مسّت¹²،

¹ - ينظر: التطور النحوي للغة العربية: لرحشتراسر:ص33-34، والأصوات اللغوية: لإبراهيم أنيس:ص210، و لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديث: لعبد العزيز مطر:ص213، والتطور اللغوي: لرمضان عبد التواب:ص57، ودراسة الصوت اللغوي: لأحمد مختار عمر: ص384.

² - سياقي التمثيل لهذا مع بيان طرق المخالفة.

³ - ينظر: المعاني:282/2، والحجّة: لأبي علي:333/3، 420/5، 475. و المختسب:40/1، 269، 284، 76/2، 200. و الحجّة: لابن زنجلة:577، 746، والهداية:204/1، 282/2، والمفاتيح:233، والموضح:982/2، وإعراب الشواذ:93/1، 223، 375، 549، 168/2.

⁴ - ينظر: الحجّة: لأبي علي:208/1، 134/2، 150، 269، 49/4. و المختسب:111/2، والكشف:375/1، 436-437، والهداية:405/2، والموضح:1025/2.

⁵ - ينظر: المختسب:157/1، 301.

⁶ - القائل هو: سعد بن قرط، والبيت في المختسب:41/1، 284، وإعراب الشواذ:93/1.

⁷ - شالت نعامتها: ارتفعت جنازتها، وأيما بالفتح أصلها(أما) المفتوحة، لغة في الكسر، والتقدير: يا ليت أُمّي ارتفعت جنازتها إما إلى الجنة وإما إلى النار.

⁸ - والأصل: اجليواذ، تصحح الواو في المصادر كما صحّت في الفعل، وهو بمعنى السرعة في السير؛ ينظر: لسان العرب:326/2. مادة: (ج ل ذ).

⁹ - واستدلوا على انقلاب الياء في (ديوان) عن واو بقوفهم في التصغير: دُوَيُون، وفي الجمع: دِواوين؛ على أنّ منهم منهم من قال: دِواوين؛ ينظر: لسان العرب:452/4. مادة (دو)، والخصائص: لابن جني: 18/3.

¹⁰ - المختسب:41/1، و ينظر: إعراب الشواذ:631/1.

¹¹ - ينظر: الكتاب:482/4.

¹² - الأصل: ظلّت و مسّست، أُبدل من أول المثليين ياء كما في (قيراط) و(دبنار)، و نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها، وحذفت الياء لانقضاء الساكنين. وفيهما وجه آخر، وهو الحذف بلا إبدال، وعليه أكثر النحويين. ينظر: الكتاب:422/4.

ونحو¹: ﴿ لَا أَمْلَاهُ حَتَّى يُفَارِقَا ﴾ ونحو: طَسَّتْ² وَسِيتُ³. وما خَفَّفَ بالحذف فنحو قوله: اسْطَاعَ⁴، واسْتَخَذَ فلان مالاَ فيمن قدره استفعل من تَخَذْتُ⁵. واسْتَحَيْتُ⁶، وَعَلَ ماءِ بنو فلان⁷، وَتَقَيْتَ تَقْيِي⁸، وما أشبه ذلك⁹.

وقد تكون المخالفة بزيادة فاصل بين المثلين، ليبعد المثل عن المثل ويزول الاجتماع، فيخفف اللفظ؛ يقول أبو علي في الاحتجاج لقراءة من أدخل ألفاً بين الهمزتين في قوله تعالى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:6]: «ومن ذلك أن أناساً إذا اجتمعتا (الهمزتين) في كلمتين فصلوا بينهما بالألف في نحو: آنت زيد الأرانب؟¹⁰، كما فصلوا بين النونات في نحو: إْحْشِيَانٌ¹¹. فكما ألزموا الفصل بين النونات بالألف، كذلك يلزم في (آنت)، لثلاثاً تجتمع الهمزتان¹²». وهذا الوجه عربي سليم؛ يقول سيبويه (ت180هـ): «ومن العرب ناسٌ يُدْخِلُونَ بَيْنَ أَلْفِ الِاسْتِفْهَامِ وَبَيْنَ الِهْمَزَةِ أَلْفًا إِذَا

¹ - البيت بتمامه: قالت لا أشريه حتى يملي ﴿ يشيء ولا أملاه حتى يفارقا وهو لسعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ينظر: النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري: ص44، ونسبه إلى الأسود بن يعفر النهشلي، والبيت في الحجة: لأبي علي: 420/5، واختسب: 157/1، والموضح: 982/2.

² - ينظر: الحجة: لأبي علي: 120/3، 181/5.

³ - ينظر: الكتاب: 481-482/4، والحجة: لأبي علي: 368/2، والخصائص: 472/2، وينظر للمحدثين: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: لعبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي - القاهرة ط1، 1987م. ص130، ودروس في علم أصوات العربية: لجان كاتنينو، ترجمة: صالح القرمادي، الجامعة التونسية دط، 1966م. ص65، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: لحسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الشيد - بغداد دط، 1980م. ص353-356، والتطور النحوي: ليرجشتراسر: ص32-33، والتطور اللغوي: لرمضان عبد التوب: ص50.

⁴ - أصله استطاع لما اجتمعت التاء والطاء، وهما متقاربان، أحبوا التخفيف بالإدغام، فلما لم يسغ الإدغام لتحريك ما لم يتحرك في موضع عُذِلَ عنه إلى الحذف. ينظر: الحجة: لأبي علي: 179/5.

⁵ - ينظر: الكتاب: 483-484/4، والحجة: لأبي علي: 163/5، 181، والكشف: 70/2.

⁶ - لغة أهل الحجاز: استحي يستحي، وهي الأصل، ولغة بني تميم: استحي يستحي، حذفوا إحدى الياءين لكثرة الاستعمال، ينظر: الكتاب: 399/4، وإعراب الشواذ: 139/1-140.

⁷ - يريدون على الماء: لما اجتمع مثلان، ولم يسغ الإدغام لتحريك ما تكره فيه الحركة، وهو لام التعريف - حذفوا الأول منهما. ينظر: الكتاب: 485/4 والمقتضب: 386/1، والحجة: لأبي علي: 179-180/5، والكشف: 215/2؛ وفيه ذهب مكِّي إلى أن لام (على) أدغمت في لام (أل)، ثم حذفت الأولى استخفافاً.

⁸ - ينظر: الكتاب: 112/4، 483، والنوادر في اللغة: 4، والحجة: لأبي علي: 29-30/3، 180-181/5، واختسب: 263/1.

⁹ - الحجة: لأبي علي: 208-209/1، 134-135/2، 374، 119-120/3، 333، 430، 5/4-6، 49، 133-134، 179-181/5، 420، 475، وينظر: المعاني: 162/1، 367، 70/2، 77، 106-107، 235، 282-283، 341، 24/3، وإعراب السبع: 75/1، 95، 110، 127، 162، 303، 97/2، 199-200، 334، 387-388، والحجة: لابن خالويه: 63، 84، 100، 107، 118، 222، واختسب: 40-41/1، 156-157، 269، 283-284، 111/2، 121، 232، 276، والحجة: لابن زنجلة: 104، 143، 188، 257-258، 351، 388، 435، 451، 524، 577، والكشف: 309/1، 375، 436-437، 450، 522، 529، 215/2، والهداية: 27-28/1، 204، 282/2، 404-405، والمفاتيح: 227، 233، والموضح: 512/1، 716/2، 929، 982، 1025، 1034-1035، 1037-1038، وإعراب الشواذ: 93/1، 104، 223، 90-91/2، 258، 260، 650-651.

¹⁰ - هو من قول ذي الرمة، ينظر: ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي، تع: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان - بيروت ط2، 1982م. ج3 ص1849، والبيت في المعاني: 130/1، وإعراب السبع: 59/1، والحجة: لأبي علي: 279/1.

¹¹ - ينظر: إعراب السبع: 509/2.

¹² - ينظر: الكتاب: 551/3، ومعاني القراءان: للقراء: 171/3، والمقتضب: 299-300/1، والتطور اللغوي: ص68؛ وفيه ذهب رمضان عبد التواب إلى أن هذا الفاصل في الحقيقة عبارة عن تطويل حركة الهمزة الأولى لتحصل المخالفة الكمية في حركات القاطع المتجاوزة؛ وينظر: ص70.

¹³ - الحجة: لأبي علي: 279-280/1، وينظر: المعاني: 130-131/1، 84/2، 352، وإعراب السبع: 59/1، 114، والحجة: لابن خالويه: 65-66، 110، والحجة: لابن زنجلة: 86، 156، 165، 287، 363، 533، والكشف: 346/1، والهداية: 47/1، والموضح: 242-243/1، 540/2، 1097/3، وإعراب الشواذ: 114/1.

التقتا»¹، إلا أن الألف المزيدة من الوجهة الصوتية الحديثة ما هي في حقيقة الأمر إلا إطالة لصائت الفتح في الهمزة الأولى.

وقد يترك الفصل إذا كان يؤدي إلى توالي الأمثال، قال أبو عليّ في قوله تعالى: ﴿أَمِنْتُمْ لَهُ﴾ [طه:71] والاحتجاج لقراءة أبي عمرو: ﴿أَمِنْتُمْ﴾ بهمزتين الثانية مسهّلة بين وبين وبعدها ألف: «و أبو عمرو إذا اجتمع هذا النحو من الهمزتين أدخل بينهما ألفاً، وكأنه ترك هنا هذا الأصل لما كان يلزم من اجتماع همزتين وألفين، والهمزة الأولى همزة الاستفهام، والألف الأولى التي بعد الهمزة الأولى هي التي يفصل بها بين الهمزتين في نحو: أنتِ أم أم سالم؟² والهمزة الثانية-وهي الثالثة من أول الكلمة- همزة (أفعل) في (أمن)، والألف التي بعدها هي الألف المنقلبة عن فاء الفعل من (الأمن) و(الآمان)، وأبدلت ألفاً لاجتماعها مع همزة (أفعل)؛ فكان يلزم اجتماع همزتين وألفين متواليات: أأمنتُم، فترك ذلك في هذا الموضع لكراهة اجتماع الأمثال»³؛ إذن فكراهة اجتماع الأمثال مقصد من مقاصد العرب في كلامهم. والمخالفة ليست وقفاً على الصوامت، فقد تأتي في الصوائت وتكون بالحذف أو القلب.

فمن الحذف قراءة أبي عمرو: ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران:160] و ﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة:54] وشبهه بخلف عنه بالإسكان. قال مكّي (437هـ): «وعلّة من أسكن أنّه شبه حركة الإعراب بحركة البناء، فأسكن حركة الإعراب اسخفاً، لتوالي الحركات، تقول العرب: أراك مُنتَفِخاً⁴ بسكون الفاء اسخفاً، لتوالي الحركات وأنشدوا:⁵ وبات مُنتصباً وما تَكَرَّدَسَا ﴿﴾ فأسكن الصاد لتوالي الحركات، فشبهه حركات الإعراب بحركات البناء، فأسكنها وهو ضعيف مكروه»⁶. وقد جعله ابن جني من اللغات الضعيفة كما سبق⁷.

¹ - الكتاب: لسبويه: 551/1.

² - هو من قول ذي الرمة: أيا ظبية الوعاء بين جلاجل ﴿﴾ وبين النفا أنت أم أم سالم؟ ﴿﴾ ينظر: ديوانه: 767/2، والبيت في الكتاب: 551/3، والمعاني: 131/1، والحجة: لأبي علي: 173/4، 238/5، والخصائص: 458/2، والموضح: 242/1، 375.

³ - الحجة: لأبي علي: 68/4، 238/5-239، وينظر: الكشف: 261/2، والهداية: 309/2، والموضح: 844/2، 1154/3.

⁴ - ينظر: الكتاب: 115/4.

⁵ - وبعده: ﴿﴾! ذا أحسن نبأة توجّسًا ﴿﴾. والبيت في وصف ثور وحشي، و التكرّس: الانقباض واجتماع الشيء بعضه إلى بعض. والبيت للعجاج. ينظر: الخصائص: 338/2.

⁶ - الكشف: 241/1.

⁷ - المختصب: 71/1.

ومنه أيضاً إسكان حمزة¹ همزة ﴿السِّيءِ﴾ الأولى دون الأخرى في قوله تعالى: ﴿أَسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السِّيءِ وَلَا يَجِدُ الْمَكْرَ السِّيءِ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر:43]، يقول ابن خالويه² (ت370هـ): «قوله تعالى: ﴿وَمَكْرَ السِّيءِ﴾ أجمع القراء فيه على كسر الياء وخفض الهمزة، إلا ما قرأه حمزة بوقف الهمزة كالجزم في الفعل. وإنما فعل ذلك تخفيفاً للحرف لاجتماع الكسرات وتواليها مع الهمزة، كما خفف أبو عمرو في قوله: ﴿بَارئِكُمْ﴾ [البقرة:54]. فإن قيل: فهلا فعل في الثاني كما فعل في الأول؟ فقل: لم تتوال الكسرات في الثاني كما توال في الأول؛ لأنه لما انضمت الهمزة للرفع زال الاستتقال، فأتي به على أصل ما أوجبه الإعراب له من الرفع»³.

ومن القلب قول ابن زنجلة (ت نحو403هـ): «قرأ حفص عن عاصم: ﴿وَمَا أَنْسَيْنِي﴾ [الكهف:63] بضمّ الهاء على أصل الكلمة، وأصلها الضمّ، وإثما عدل عن كسر الهاء إلى الضمّ لما رأى الكسرات من (أنسائيهِ) وكانت الهاء أصلها الضمّ، رأى العدول إلى الضمّ ليكون أخفّ على اللسان من الاستمرار على الكسرات. ومن كسر فلمجاورة الياء، كما تقول: فيه و عليه»⁴. وفي تسمية ضمّ الهاء هنا قلباً تسامح، لأنه الأصل.

ومنه أيضاً قول العكبري⁵ (ت616هـ): «قوله تعالى: ﴿سُرُرِي﴾ [الحجر:47] يقرأ بفتح الرّاء الأولى مع ضمّ السين، وهي لغة فرّ فيها من الضمّ إلى الفتح لاجتماع الضمّات⁶»⁷؛ وهي مخالفة بين الصوائت يطلب بها الخفة والسهولة.

¹ - ستأتي ترجمته في الفصل الثالث.

² - هو: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، الهمداني، ولد قبل عام(290هـ). دخل بغداد لطلب العلم؛ فقرأ القرآن على ابن مجاهد، والنحو والأدب على ابن دريد ونفطويه وغيرهما. ثم سكن حلب واختص بسيف الدولة بن حمدان وأولاده، وانشر علمه فيها، وله مع المثني مناظرات. من تأليفه: شرح مقصورة ابن دريد، ومختصر في شواذ القرآن، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن، وليس في كلام العرب. توفي في حلب عام(370هـ). ينظر: البلغة:121، وبغية النحاة:1/530،529، والأعلام:2/231.

³ - الحجة: لابن خالويه:77-78، 85، 91-92، 102، 222، 297، 340، وينظر: المعاني:1/332، 300/2-301، وإعراب السبع:1/100، 175، 279، 227/2، 424، والحجة: لأبي علي:5/2-6، 463-460، 32/6، واحتسب:1/109-110، 257، 359، 338/2-339، والحجة: لابن زنجلة:105، 120-121، 146، 225، 227، 594، والكشف:1/253، 503، 155/2-156، والهداية:1/165، 188، والمفاتيح:341، والموضح:1/357، 572/2، 987، وإعراب الشواذ:1/97، 263، 410، 682.

⁴ - الحجة: لابن زنجلة:422.

⁵ - هو: أبو البقاء عبد الله بن الحسين، محب الدين، العكبري، النحوي، الخبلي: أصله من عُكْبَرَا، أصيب في صباه بالجدري فعمي، ثقة صدوق، حسن الأخلاق متواضع، كثير المحفوظ، عالم بالنحو واللغة والفرائض والحساب. له: إعراب القرآن، وإعراب الحديث، وإعراب الشواذ، والتفسير، وشرح الفصيح، وشرح الحماسة، وشرح المقامات الحريرية، والاستيعاب في علم الحساب. توفي ببغداد عام(616هـ). ينظر: البغية:2/38،39، والأعلام:4/80.

⁶ - ينظر: النواذر: للأنصاري:ص240.

⁷ - إعراب الشواذ:1/566، 748، 631، 423/2، 476، وينظر: احتسب:1/301، 200/2، 288، والحجة: لابن زنجلة:127.

المبحث الثالث: قانون السهولة والتخفيف أو الجهد الأقل

يعرفه العلماء بأنه: ميل المتكلم إلى الاقتصاد في الجهد، بتخفيف المستثقل من الكلام¹. وقد عبّرت كتب الاحتجاج عن هذا القانون كذلك باصطلاحات مختلفة هي: (التخفيف) و(الاستثقال) غالباً، و(السهولة) و(اليسر) نادراً؛ ومن هذا النادر قول مكّي في نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا﴾ [المائدة: 117] في قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وأبي جعفر وخلف، بضمّ النون: «...وأيضاً فإنه كره الخروج من كسر إلى ضمّ ليس بينهما غير حرف ساكن، والساكن غير حائل لضعفه، فلا يعتدّ به، وألف الوصل لا حظّ لها في الوصل ولا يعتدّ به حاجزاً، فلما ثقل ذلك ضمّ الساكن الأوّل ليتبع الضمّ فيكون أيسر عليه في اللفظ وأسهل، وهي لغة»²؛ فقوله: (فيكون أيسر عليه في اللفظ وأسهل) محلّ الشاهد من الكلام، وقد استخدمه هنا ليدلّ به على أنّ السهولة والتخفيف والاقتصاد في الجهد المبدول مطلب أصيل تسعى إليه العربية.

ونصّ ابن خالويه على أمر جامع في هذا الباب؛ وهو أن «الخفيف فرغ عن الثقل»³؛ أي إنّ العدول إلى صوت يحقق مستوى أدنى من الجهد المبدول أثناء العملية النطقية، يستلزم غالباً أنّ الصوت المعدول عنه يحتاج مجهوداً أكثر من الأوّل. وقلت غالباً لأنّ الأمر قد يحدث بالعكس فيتمّ العدول من الأخرى إلى الأثقل، لعلّة صوتية ما.

ودونه في صراحة التعبير عن هذا الأمر قول المهديّ: «فإن قال قائل: ما الدليل على أنّ أصل (السرّاط) السين، وهلاّ قلت إنّ أصله الصاد؟ قيل له: الدليل على ذلك أنه قد استعمل بالسين في الكلام والقراءان، فلو كان أصله الصاد لم تقلب الصاد إلى السين؛ لأنّ العرب إنّما تستعمل القلب وما أشبهه إرادة الخفة والتجانس، فلم يكونوا ليركوا الصاد التي هي مجانسة للطاء وهي الأصل، ويجعلوا موضعها السين وهي حرف مهموس، فيكون الأصل على هذا أخفّ ممّا قلب الحرف إليه»⁴؛ فالمخالفة بين السين والصاد في (السرّاط) وما شابهه فرار من الثقل إلى الخفيف.

¹ - ينظر: الأصوات اللغوية: لإبراهيم أنيس: ص234-235، و التطور اللغوي: لرمضان عبد التواب: ص75.

² - الكشف: 167/1، 275، والموضح: 194/1.

³ - إعراب السبع: 106/1.

⁴ - الهداية: 18/1.

ومن المستثقل الذي يقع عليه التخفيفُ: الهمز، قال ابن أبي مريم: «واعلم أنَّ الهمزة لما كانت خارجة من أقصى الحلق، استحبتَّ العرب تخفيفها استثقلاً لإخراج ما هو كالتهوع¹». وقد استدلَّ أبو عليّ الفارسي على أنَّ الهمزة حرف مستثقل، بدلالة تفخيمهم لها³.

وأنتقل ما يكون الهمزُ إذا كان ساكناً، قال المهديّ: «ألا ترى أنهم أجمعوا على إبدالها(أي الهمزة) إذا اجتمعت مع همزة أخرى متحرّكة، نحو: آدم و آخر، ولم يجمعوا على الإبدال إذا كانتا متحرّكتين نحو: أئمة، فذلك لأنَّ الساكنة أثقل من المتحرّكة. وقد قيل: المتحرّكة أثقل...»⁴. ويبيّن ابن زنجلة وجه ثقل الهمزة الساكنة فقال: «وذلك أنه تخرج الهمزة الساكنة من الصدر، ولا تخرج إلاّ مع حبس النَّفس؛ والهمزة المتحرّكة تعينها حركتها وتعين المتكلّم بها على خروجها»⁵. وحبس النفس مع نطق الهمزة ناشئ عن انطباق الوترين الصوتيين، فإذا كانت ساكنة طالت مدّته، وهو ما يزيد ثقلها.

على أنَّ تخفيف الهمز قد يكون أثقل من تحقيقه في مواضع؛ قال المهديّ في استثناء أبي عمرو تخفيف الهمز في ﴿تَوْبِهِ﴾ [المعارج:13] و﴿تَوْرِي﴾ [الأحزاب:51] من أصله في تخفيف الساكنة إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة: «وأما علته في ﴿تَوْبِهِ﴾ و﴿تَوْرِي﴾ فإنه إنّما همزه لأنَّ ترك الهمز فيه أثقل من الهمز؛ لأنّه لو ترك الهمزة الساكنة لأبدلها واواً لانضمام ما قبلها، فتجتمع واوان: واو ساكنة قبل ضمّة، وبعدها واو مكسورة، وذلك أثقل من الهمز، وإنّما يترك الهمز للتخفيف»⁶. فإذا انتفت العلة التي من أجلها يطلب التخفيف؛ بأن أروث التغيير ثقلاً أكبر امتنع ذلك.

ومن المستثقل اجتماع الحروف المتقاربة فضلاً عن الأمثال؛ فمن الأول حذف التاء في قوله تعالى: ﴿فَمَا أَسْطَعُوا﴾ [الكهف:97]، قال أبو العلاء الكرمانيّ¹ (ت بعد 563هـ): «أصله:

¹ - أي: التقوي.

² - الموضح: 185/1، و ينظر: الكتاب: 548/3، و التطور النحوي: ليرحشتراسر: ص42، و التطور اللغوي: لرمضان عبد التواب: ص76.

³ - ينظر: الحجة: لأبي عليّ: 137/3-138، و ينظر في ثقل الهمزة: إعراب السبع: 56/1، 148/2، و الحجة: لابن زنجلة: 84، 85، 25، و الكشف: 89/1، 379، و الهداية: 41/1، و إعراب الشواذ: 95/1.

⁴ - الهداية: 54/1.

⁵ - الحجة: لابن زنجلة: 85، غير أنه عاد بعد هذا فنقض قوله عندما احتج لتخفيف الهمزتين من كلمة فقال: "ووجهها في ذلك أنَّ العرب تستثقل الهمزة الواحدة فتخففها في أخف أحوالها وهي ساكنة نحو: كاس؛ فإذا كانت تخفف وهي وحدها، فإن تخفف ومعها مثلها أولى"، الحجة: لابن زنجلة: 86، 91، 287، و إعراب السبع: 57/1، و الحجة: لابن خالويه: 65، 152، و الكشف: 85/1-86.

⁶ - ينظر: معاني القرآن: للقراء: 130/2.

⁷ - الهداية: 55/1، و ينظر: المعاني: 127/1، و إعراب السبع: 56/1، 204/2، و الحجة: لابن زنجلة: 579، و الكشف: 85/1-86.

¹ - هو: أبو العلاء محمد بن أبي الحسان بن أبي الفتح بن أبي شجاع الكرمانيّ. توفي بعد عام(563هـ). ينظر: مقدمة محقق مفاتيح الأغاني: ص15.

فما (استطاعوا) فلما اجتمع المتقاربان وهما التاء والطاء، أحببوا التخفيف بالحذف. قال ابن السكيت: يقال: ما أستطيع، وما أستطيع، وما أسطيع، وما أستطيع: أربع لغات¹، هذا التخفيف في اللفظ يتصل بالمعنى الذي سيقى فيه الكلمة ويشير إليه؛ فاعتلاء واستظهار الحائظ المبني من قطر التّحاس وزُبر الحديد، أخفّ وأسهل إذا ما قورن بمحاولة إحداث ثقب فيه. والله أعلم. إن الوقوف على الترابط والانسجام القائم بين الأداء الصوتي والسياق المعنوي وما ينجم عنه من أثر جمالي في القرآن الكريم، يفتح آفاقاً جديدة في استكناه نوع جديد من الإعجاز القرآني يُعرف بالإعجاز الصوتي³.

فإذا اجتمع مثلاً أو متقاربان، فإنّ للتخفيف صوراً شتى، منها الإدغام؛ قال مكّي: «واعلم أنّ أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المثليين، وعلة ذلك إرادة التخفيف؛ لأنّ اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ثم عاد مرّة أخرى إلى المخرج بعينه ليلفظ بحرف آخر مثله صعب ذلك. وشبهه النحويون بمشي المقيّد؛ لأنّه يرفع رجلاً ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه⁴، وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين، وذلك ثقيل على السامع»⁵. فاللجوء إلى الإدغام في سياقات معيّنة يكون بمثابة المنفذ الأكبر للفرار من الثقل الواقع.

ومنها الحذف، وهو أخفّ من الإدغام، نحو: قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام:152]، فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة وأبو جعفر ويعقوب: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بالتشديد، وقرأ الباقون: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بالتخفيف. في هذا يقول أبو علي: «والقول في ذلك أنّ التخفيف مثل التشديد في المعنى، إنّما هو: تذكرون، فحفف لاجتماع المتقاربة بالحذف كما خففه غيره بالإدغام. ويمكن أن يقال: إنّ الحذف أولى لأنّه أخفّ في اللفظ، والدلالة على المعنى قائمة»¹. ومن الإدغام في مثل هذا الباب ما يعرف عند علماء القراءات بـ(تاءات البيّ)².

¹ - ينظر: الإبدال: ليعقوب بن إسحاق بن السكيت، تج: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: علي النجدي ناصف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية دط، 1978م. ص129.

² - المفاتيح: 264، و ينظر: الحجة: لأبي علي: 179/5. ينظر في لغات (استطاع) الكتاب: 483/4-484، و الخصائص: 260/1.

³ - لمزيد من التفصيل في هذا الباب، ينظر: الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم: لعبد الحميد هندواي. الدار الثقافية للنشر-القاهرة ط1، 1425هـ/2004م.

⁴ - ينظر: الكتاب: 530/3.

⁵ - الكشف: 134/1، و ينظر: إعراب السبع: 56/1، الحجة: لابن زنجلة: 84، و الهداية: 81/1، و الموضح: 193/1-194.

¹ - الحجة: لأبي علي: 430/3، و ينظر: الموضح: 512/1، 929/2.

² - ينظر: ص91 وما بعدها من البحث.

ومنها الإبدال؛ قال ابن جني (ت392هـ) في حديثه عن أصل كلمة ﴿ذُرِّيَّةٌ﴾ [البقرة:266] وأنها تحمل أوجهاً كثيرة منها: «أن تكون ذرية: فَعِيلَةٌ كَمُرِّيْقَةٍ¹، إلاَّ أنَّ أصلها ذريرة على هذا، فلما كثرت الرءاءات أبدلوا الآخرة ياء وأدغموا فيها ياء فعيلة التي قبلها»²، وقال: «ونحو منه مما أبدل فيه أحد الأمثال ياءً هرباً من تكريرها قولهم: تَنْظَيْتِ وتَسْرَيْتِ، وتَلَعَيْتِ من اللُّعَاعَةِ وهي بقلة، وقَصَّيْتُ أظفاري، وتَفَضَّيْتُ من الفَضَّةِ، وكقوله³:

﴿ تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ ﴾

وهو تَفَعَّلٌ من الانقضاض، وأصله: تَقْضُضُ، كما أنَّ أصل تَنْظَيْتِ: تَنْظَنْتِ، وتَسْرَيْتِ: تَسْرَرَتْ.. وأصل تَلَعَيْتِ: تَلَعَعَتْ، وأصل قَصَّيْتُ أظفاري: قَصَصْتُ.. وأصل تَقْضَيْتِ: تَقْضَضْتُ...»⁴. وفي كلِّ هذه الأمثلة المذكورة كان الإبدال هو الأنسب في تحقيق السهولة واليسر مع المحافظة على وزن الكلمة دون غيره من مظاهر التخفيف، كالحذف أو الإدغام.

ومن المستثقل طول الكلمة⁵؛ قال المهدي (ت نحو440هـ): «إسكان أبي عمرو السين في: ﴿رُسُلَنَا﴾ [المائدة:32] ونظائره، والباء في: ﴿سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم:12] على وجه التخفيف؛ لأنَّ العرب تخفف جميع ما جاء على (فُعُل)، وتخفيف ﴿وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة:98] و﴿رُسُلِكَ﴾ [آل عمران:194] و﴿سُبُلِ رَبِّكَ﴾ [النحل:69] و﴿رُسُلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام:124] وما أشبه ذلك جائز، غير أنَّ أبا عمرو خصَّ بالتخفيف ما اتصل بضمير الجماعة دون غيره لطول الكلمة»⁶؛ ويُفسَّر هذا الطول بزيادة المقاطع الصوتية؛ ففي: ﴿رُسُلَنَا﴾ بضمَّ السين أربعة مقاطع، وفي: ﴿سُبُلِ﴾ مثلاً، ثلاثة مقاطع فقط.

وقال في موضع آخر: «وكان أبو عمرو يعتبر في أغلب الأمر طول الكلمة، فإذا طالت

¹ - المُرِّيْقُ: العُصْفُورُ بلغة أهل الشام؛ ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: لأبي حاتم السجستاني، تح: محمد الدالي، دار البشائر- دمشق ط1، 2001م، ص151.

² - المختصب: 157/1، 283-284، وينظر: الحجة: لأبي علي: 420/5، 478، والحجة: لابن زنجلة: 143، والكشف: 309/1، والهداية: 204/1، والموضح: 341/1، 982/2، 1037-1038.

³ - قبله: ﴿دَانِي جَنَاحِهِ مِنَ الطُّورِ قَمَرٌ﴾ والمعنى: كأن مجيئه من سرعته انقضاض بازٍ إذا ضمَّ جناحيه. والبيت للعجاج، ينظر: ديوان العجاج (رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي و شرحه)، تح: عبد الحفيظ السطلي، توزيع مكتبة أطلس- دمشق دط، دت ج1 ص42.

⁴ - المختصب: 157/1، و ينظر: 283-284، و ينظر: الحجة: لأبي علي: 420/5، 478، والحجة: (ز): 143، والكشف: 309/1، والهداية: 204/1، والموضح: 341/1، 982/2، 1037-1038.

⁵ - ينظر: اللغة: لفندريس: ص89.

⁶ - الهداية: 213/1.

الكلمة أسكن الياء، نحو: ﴿لِيَحْزُنُنِي﴾ [يوسف:13] و﴿لِيَلْبُوْنِي﴾ [النمل:40] و﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر:64] وما أشبه ذلك¹. وعلة ذلك أنّ الكلمة لما طالت ثقلت، فكره أن يزيد في طولها بحركة الياء، فحفّفها بالإسكان². هذا النوع من التغيير الذي رواه أبو عمرو تؤيّد به فلسفة اللغة العربية التي تقوم على الإيجاز والاختصار ما وسعها ذلك.

ومن المستثقل تكرّر الحركات، أو كثرتها، أو تنافرها؛ فأما ما يكره من تكرّر الحركات فالضمّة والكسرة³، دون الفتحة لختها⁴.

يقول أبو زكرياء الفراء⁵ (ت207هـ): «و قوله: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا﴾ [هود:28] العرب تسكن الميم التي من الزوم فيقولون: (أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا)، وذلك أنّ الحركات توالى فسكنت الميم لحركتها وحركتين بعدها وأنّها مرفوعة، فلو كانت منصوبة لم يستثقل فتخفّف، إنّما يستثقلون كسرة بعدها ضمّة، أو ضمّة بعدها كسرة، أو كسرتين متواليتين، أو ضمّتين متواليتين.. فإنّما يستثقل الضمّ والكسر لأنّ لمخرجهما مؤونة على اللسان والشفيتين: تنضمّ الرفعة بهما فيثقل الضمّة، ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلًا، والفتحة تخرج من حرق الفم بلا كلفة»⁶. وهذا الذي ذكره الفراء صحيح من الناحية الصوتية؛ ذلك أنّ الانتقال من الصائت الخلفي (الضمّة) إلى الصائت الأمامي (الكسرة) فيه مؤونة شديدة، وتنافر ظاهر. وليس الأمر كذلك إذا كان الانتقال من الصائت الأمامي (الكسرة) إلى الصائت المركزي (الفتحة). وما ذكر عن الثقل والتنافر الواقع بين الكسر والضمّ في: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا﴾ لا يقللّ أبدًا من شأن القراءات التي روي فيها الضمّ، فكلمها جارٍ على أصله من السّماع والتواتر، واللغة العربية أكبر من أن تتسع لرواية متواترة وتضيق بأخرى.

فمن تكرّر الضمّة قوله تعالى: ﴿عُرْيًا﴾ [الواقعة:37]، قال ابن خالويه (ت370هـ): «إجماع

¹ - ينظر: الكشف: 327/1.

² - الهداية: 160/1، و ينظر في التخفيف لطول الكلمة: الحجة: لابن خالويه: 263، والحجة: لأبي علي: 463-462/2، والمختص: 349/1، والحجة: لابن زنجلة: 225، 438، والهداية: 207/1، و إعراب الشواذ: 431/1، 682.

³ - و ابن خالويه يرى أنّ الضمّة أثقل الحركات؛ ينظر: الحجة لابن خالويه: 74، و ينظر: إعراب السبع: 81/1، الخصائص: 55/1.

⁴ - ينظر في حفّة الفتحة: إعراب السبع: 174/2، والحجة: لابن خالويه: 277، والحجة: لأبي علي: 77/5، والمختص: 53/1، 249، 274، 336-335/2، والموضح: 277-276/1، و إعراب الشواذ: 393-394.

⁵ - أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، المعروف بالفراء. الإمام المشهور، أخذ عنه الكسائي، وهو من جلة أصحابه، وكان أبرع الكوفيين. له مصنفات كثيرة مشهورة في النحو واللغة ومعاني القراءان. مات بطريق مكة عام (207هـ). ينظر: البلغة: 313، والبغية: 333/2، ومقدمة كتاب معاني القراءان: ص7-11.

⁶ - معاني القراءان: للفراء: 12-13.

القراء على ضمّ الرّاء، إلاّ ما تفرّد به حمزة وأبو بكر عن عاصم من إسكانها. والحجّة لمن أسكن أنّه استثقل الجمع بين ضمّتين متواليّتين، فخفف بإسكان أحدهما¹. والحقّ أنّ الثقل عند من أسكن لم يكن فقط من توالي صائتين خلفيين، وإنّما يضاف إلى هذا أنّهما وقعا بعد صوت حلقي هو صامت العين؛ أيّ أنّه يخرج من الجهة الخلفية للجهاز الصوتي، ولا يخفى ما في هذا من عمل للسان في محلّ واحد؛ وهو ما يورث الثقل المذكور.

ومن تکرّر الكسرة قوله تعالى: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ [فاطر:43]، فقد قرأ حمزة بإسكان الهمزة وصلّاً؛ قال الكرمانيّ (ت بعد 563هـ): «ويحتمل أنّه خفف آخر الاسم لاجتماع الكسرتين والياءين كما خففوا الباء من (إبل) لتوالي الكسرتين، ونزل حركة الإعراب بمتزلة غير حركة الإعراب²». ومع أنّ ابن جنيّ يجعل الاستغناء عن حركة الإعراب من اللغات الضعيفة في العربية، إلاّ أنّ هذا الأمر لا يجوز أن يتخذ بأيّ حال من الأحوال ذريعة للطعن في قراءة سبعية ثبت تواترها.

وتخفيف ما تکرّر من الضمّة والكسرة يكون بالفتحة كما يكون بالسكون. وفي هذا يقول ابن جنيّ: «وقد دللنا في كتابنا (الخصائص)⁴ على تقاود⁵ الفتح والسكون، ولأنّهما يكادان يجريان مجرى واحداً في الفم في عدّة أماكن؛ منها أنّ كلّ واحد قد يفرع ويستروح إليه من الضمّة والكسرة؛ ألا تراهم قالوا في (غُرَفَات) ونحوها تارة: غُرَفَات بالفتح، وأخرى: غُرَفَات بالسكون؛ كما قالوا في سِدْرَات تارة: سِدْرَات بالفتح، وأخرى: سِدْرَات بالسكون⁶». والتقاود الذي يقصده ابن جنيّ هو تعاور الفتحة والسكون على المحلّ الواحد، واستواؤهما إنّما هو في رفع الثقل الواقع، وإلاّ فإنّ السكون دليل على أنّ الصامت لا يتبعه أيّ صائت.

وأما ما يكره من توالي الحركات، فحدّه أبو عليّ بما زاد على ثلاث حركات؛ قال: «وقد كرهوا الحركة فيما تتوالى فيه الحركات، وإن كانت للإعراب، فزعم أبو الحسن¹ أنّ

¹ - الحجة: لابن خالويه: 340، و ينظر معاني القراءان: للقراء: 371/2.

² - ينظر في استنطاقهم تكرر الضمّة والكسرة: إعراب السبع: 100/1، 279، 227/2، والحجة: لابن خالويه: 85، 91-92، 102، 222، 297، الحجة: لابن زنجلة: 105، 120-121، 146، 227، 319، 324، والكشف: 1/253، 273-274، 503، والهداية: 1/165-188، و إعراب الشواذ: 1/263.

³ - المفاتيح: 341، و ينظر: معاني القراءان: للقراء: 371/2.

⁴ - الخصائص: 1/59.

⁵ - التقاود: الاستواء

⁶ - ينظر: النوادر في اللغة: 52.

⁷ - المختصّب: 1/54، و ينظر منه: 1/56، والحجة: لأبي عليّ: 2/150.

¹ - هو الأخفش النحوي المعروف.

بعضهم قال: ﴿رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم:10]، ونحو هذا ما أنشده سيبويه من قوله¹:

﴿إِذَا اعْوَجَجْنَ قَلْتَ صَاحِبُ قَوْمٍ﴾²

ونحوه قول جرير³: سيروا بني العمّ فالأهوازُ متزلّمكم ﴿وَنَهْرُ تَيْرِي وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ﴾⁴ فأمّا حدّ المستخفّ والمستثقل، فإن جعل ما زاد على الثلاثة غير مستخفّ كان مذهباً، وإن جعل المستثقل ما توالى فيه أربع حركات كان مذهباً؛ لأنك قد علمت استثقالهم له برفضهم إيّاه في الشعر، إلا في موضع الزحاف. وإذا لم يستخفّ الأربعة، فالخمسَةُ أجدر بالألّا تستخفّ⁵؛ إذن فحدّ الاستثقال في تجاور الحركات ماتوالى فيه أكثر من ثلاث.

فمما أسكن لكثرة الحركات لام الأمر في قوله تعالى: ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [إبراهيم:11]؛ قال ابن جنيّ في قراءة من قرأ بكسرهما: «هذا لعمرى الأصل في لام الأمر، أن تكون مكسورة، إلاّ أنّهم أقروا إسكانها تخفيفاً. وإذا كانوا يقولون: مُرّه فَلْيَقُمْ، فيسكنونها مع قلة الحروف والحركات، فإسكانها مع كثرة الحروف والحركات أمثل، وتلك حالها في قوله تعالى: ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾، لا سيما وقبلها كسرة الهاء⁶، فاعرف ذلك، فإنّ مصارفة الألفاظ باب معتمد في الاستثقال والاستخفاف⁷؛ وثقل التحريك بالكسر في اللام لكسرة الهاء قبلها، فإنّه مع وحوول صائت الفتح بينهما، إلاّ أنّ قوّة الكسر وفي المقابل ضعف الفتح، جعل الثقل يبدو على اللسان حال الوصل.

وقد تحذف الفتح على خفتها لكثرة الحركات، نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾

[المدّ:30]، فقد قرأ أبو جعفر: ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ بسكون العين؛ يقول ابن جنيّ: «أمّا

﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ بفتح هاء (تسعة) وسكون عين (عشر)؛ فلأجل كثرة الحركات، وأنّ الاسمين جعلاً كاسمٍ واحد، فلم يوقف على الأوّل منهما فيحتاج إلى الابتداء بالثاني. فلما أمن ذلك أسكن

¹ - هو أبو نخيلة، والبيت في الكتاب: 203/4، ومعاني القراءان: للقراء: 12/2، والخصائص: 75/1، 317/2، واللسان: 484/9، مادة (ع و م).

² - وبعده: ﴿بِالدُّوِّ أَمْثَالِ السَّيْنِ الْعُومِ﴾ إذا اعوججن: يريد الإبل في سيرها: قَوْمٌ: أي قومها على الطريق ولا تركها تعدل عنه، الدُّوُّ: القلاة الواسعة، العُومُ: جمع عائمة، وهي السفينة التي تشق الماء وتدخل فيه. ينظر: شرح أبيات سيبويه: لابن السيرافي، تح: محمد علي سلطان، دار العصماء - دمشق ط1، 2001م، ص2/399.

³ - هو في هجاء جرير بني العم وأعانوا عليه الفرزدق، ورواية الديوان (فلم تعرفكم)، ولا شاهد فيها. ينظر: ديوان جرير (شرح محمد بن حبيب)، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف - مصر دط، 1969م، ج1 ص441.

⁴ - ينظر: الكتاب: 437/4.

⁵ - الحجة: لأبي علي: 5/2-6، و ينظر منه: 28/1-83، 460/2-463.

⁶ - يريد الهاء من (الله) في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فليتوكّل المؤمنون﴾ [إبراهيم:11].

⁷ - المختصب: 359/1.

تخفيفاً أوّله، وجعل ذلك أمانة لقوة اتصال أحد الاسمين بصاحبه¹؛ فجعل كثرة الحركات، واعتبار مذهب النحاة في جعل الاسمين كالاسم الواحد، مستنداً في طلب الخفة بالحذف.

وأما ما يكره من تنافر الحركات، فهو الخروج من كسر إلى ضمّ، قال المهدوي: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [البقرة:173] وما أشبهه، من كسر الساكن الأوّل من الساكنين الملتقيين إذا كانا من كلمتين، وكان أوّل الكلمة الثانية ألف وصل تُبتدأ بالضمّ، فإنه جاء به على أصل الساكنين، وهو أن يكسر الأوّل منهما نحو قولك: قل الحقّ، واضرب الرجل، وما أشبهه.. ومن ضمّ الساكن الأوّل.. فإنه استثقل أن يكسره وبعده ضمّة، والخروج من كسر إلى ضمّ ثقيل، فضمّ لالتقاء الساكنين، لينخرج من ضمّ إلى ضمّ. ويقوي ذلك أنهم ضمّوا ألف الوصل في قولك: أخرج وما أشبهه، وكرهوا أن يكسروها لثقل الضمّ بعد الكسر³،⁴. والخروج من الكسر إلى الضمّ في: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ مماثلة مدبرة، الغاية منها التخفيف والاقتصاد في الجهد.

والخروج من ضمّ إلى كسر على ضربين: لازم و عارض، والأول مرفوض في حين إن الآخر جائز؛ لأنه لا حكم لعارض؛ قال أبو علي: ﴿إنّ الضمّ بعد الكسر على ضربين: أحدهما: أن يكون في بناء الكلمة وأصلها، كالضمّ بعد الفتح في (عَضُد). والآخر: أن يكون عارضاً في الكلمة غير لازم لها. فما كان من الضرب الأوّل فهو مرفوض في أبنية الأسماء والأفعال كما كان (فُعِل) في أبنية الأسماء مرفوضاً، وما كان من الضرب الثاني فمستعمل، نحو قولهم: فرّق، و نَزِقْ في الرفع.. وقد أعلمتك.. أن كثيراً ممّا لا يلزم الكلمة لا يقع الاعتداد به⁵﴾⁶. ويفسر عبد الصبور شاهين¹ هذا بأن: «اللغة تستثقل دائماً أن تتوالى في النطق ضمّة وكسرة، أو كسرة وضمّة، والسبب في

¹ - ينظر في استقفاهم كثرة الحركات للمعاني: 332/1، و المختصب: 338/2، و الحجّة لابن زنجلة: 82، 122، 192، 290. والكشف: 241/1، 156/2، والموضح: 375/1، 572/2، وإعراب الشواذ: 410/1، 642/2.

² - المختصب: 339/2، و ينظر: معاني القراءان: للقراء: 34/2، 203/3.

³ - ينظر في استقفاهم الخروج من كسر إلى ضمّ: إعراب السبع: 51/1، 81، 300، والحجّة لابن خالويه: 63، 92-94، و الحجّة: لأبي علي: 61/1، 324/6، و المختصب: 227/1، والحجّة لابن زنجلة: 82، 122، 192، 290، والكشف: 275/1، والهداية: 22/1، والمفاتيح: 140، و الموضح: 234/1، 779/2.

⁴ - الهداية: 188-189، و ينظر: الكتاب: 335/4، والخصائص: 68/1.

⁵ - ينظر: الكشف: 87/1.

⁶ - الحجّة: لأبي علي: 97-98، و ينظر: الكتاب: 335/4.

¹ - هو الأستاذ عبد الصبور شاهين من مواليد عام (1928م)، مفكر إسلامي مصري، وأحد أعمدة الدرس اللغوي العربي الحديث. درس في الأزهر الشريف، وبعده التحق بكلية دار العلوم وتخرّج منها عام (1956م). تلمذ على يد رائد الدرس اللغوي في العصر الحديث العلامة إبراهيم أنيس. أتقن اللغة الفرنسية وعرب عنها كثيراً من الكتب. من أشهر مؤلفاته: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: أبو عمرو بن العلاء، المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة للصراف العربي، وغيرها. وافته المنية مساء اليوم الأحد 26 سبتمبر 2010م، الموافق ل 17 شوال (1431 هـ).

ذلك واضح من الناحية العضوية؛ لأنّ الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدماً، والضمّة أضيق الحركات وأكثرها تراجعاً، والناطق يصعب عليه أن ينقل لسانه من وضع معيّن إلى عكسه تماماً، مع التزام السرعة العادية في الأداء. ولذلك تجنب العربيّ أن يعاني هذه الصعوبة في الأبنية الثابتة، أمّا بناء الفعل للمفعول فهو حالة عارضة تعبّر عن وظيفة لغويّة يقصد إليها المتكلّم، فهو يعتمد إلى التابع الصعب في هذه الحالة وحدها»¹.

على أنّ في توالي (كسرة فضمة) زيادة ثقل ليست في توالي (ضمّة فكسرة)، وذلك لأنّ الضمّة أثقل من الكسرة²، ففي الصورة الأولى خروج من ثقيل إلى أثقل، وهو غاية الثقل، وليس كذلك في الأخرى.

ومن المستثقل التصعّد بعد التسفل؛ قال ابن أبي مريم: «ولو أمال الألف في نحو (ناشط) و(واقد) لصوّب لسانه بإمالة الألف ثمّ صعّده³ بالحرف المستعلي، فكان في ذلك تصعّد بعد تسفل، وكان يثقل، فهذا بعيد؛ ألا ترى أنهم قالوا: (صُقْتُ) في: (سُقْتُ)، و(صويق) في: (سويق)، والصّراط في: (السّراط)، فأبدلوا من السين حرفاً مستعلياً ليوافق المستعلي ولا يقع تصعّد بعد تسفل، وقالوا: قِسْتُ وقَسَوْتُ وقَسَوْرَ⁴، فلم يبدلوا من السين صاداً؛ لأنّ فيه التسفل بعد التصعّد، وهذا لا يستثقل؛ لأنّ الانحدار بعد التصعّد غير ثقيل، فلهذا لا يستنكر، وإنّما يستنكر عكسه، وهو التصعّد بعد التسفل»⁵. و إبدال العرب السين في مثل: (سُقْتُ، سويق، السّراط) صاداً، فراراً من الانتقال من التسفل إلى التصعّد، إعمالاً لقانون السهولة واليسر والاقتصاد في الجهد.

المبحث الرابع: قانون كثرة الاستعمال

ومعناه: أن يكثر دور الكلمة، فتكون أولى بالتخفيف من غيرها¹. وقد تحدث عنه إبراهيم أنيس في سياق حديثه عن عوامل تطور الأصوات اللغوية تحت عنوان: نظرية الشيوخ، وصرّح بأنّ القدماء من علماء العربية أحسّوا بصحّة هذه النظرية فأشاروا إليها في ثنايا كتبهم ولاسيما في

¹ - المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي): لعبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة- بيروت دط، 1980م ص53-54.

² - قال إبراهيم أنيس: "بجد أنّ الضمّة هي التي تحتاج إلى جهد عضليّ أكثر؛ لأنّها تتكون بتحريك أقصى اللسان، في حين أنّ الكسرة تتكون بتحريك أدنى اللسان، وتحرك أدنى اللسان أيسر من تحرك أقصاه". في اللهجات العربية: لإبراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو المصرية- القاهرة ط6، 1984م. ص96.

³ - صوّب الشيء: خفضه، وصعّده: رفعه.

⁴ - من معاني القسور الأسد؛ ومن قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ جَمْرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [الذّٰر: 50].

⁵ - الموضح: 230، 234، 235، 212/1، وينظر: الكتاب: 130/4.

¹ - ينظر: اللغة: لفندريس: 274، و الأصوات اللغوية: لإبراهيم أنيس: ص237، ودراسة الصوت اللغوي: ص375.

حديثهم عن الترخيم في النداء، إلا أنهم لم يحاولوا تطبيقها في تفسير كثير من الظواهر اللغوية الأخرى¹.

ولا تكون هذه الكثرة سبباً لاستعمال التغيير في الكلمة، وإنما تعضد سبباً ضعيفاً لا يقوم وحده، فيقوى بها.

وهذه التغييرات التي تنشط أسبابها بفعل كثرة الاستعمال قد تكون صوتية، أو صرفية، أو نحوية، أو دلالية.

فمن التغييرات الصرفية التركيب المزجي في قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ﴾ [الأعراف:150] بفتح الميم². يقول ابن أبي مرزوق: «والوجه أنهما اسمان جعلتا واحداً، وبُنِيَا عَلَى الْفَتْحِ كِبَاءً خَمْسَةَ عَشَرَ، لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ، وَكَمَا قَالُوا: لَقَيْتَهُ كَفَّةً كَفَّةً³، وَهُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتٍ. وَالْفَتْحَةُ فِي (ابْنِ) فَتْحَةُ بِنَاءٍ وَليست بنصب، كما في الاسم المضاف إذا نودي، قال سيبويه⁴: إنما بني هذا، لأنه أكثر في كلامهم من: يا بن أبي ويا غلام غلامي. أشار إلى أن كثرة استعمالهم له دعوتهم إلى أن طلبوا فيه الخفة، فجعلوا الاسمين اسماً واحداً⁵». والتركيب المزجي في حد ذاته صورة من صور طلب الخفة في اللسان العربي، وكلمة شاع

على الألسن وكثر تداوله فيها تعرض لصور أخرى من التغيير تقرها العربية وتقبلها.

ومن التغييرات النحوية سلب المصادر عملها؛ وفي هذا يقول أبو علي: «...إذ لم يُعملوا من المصادر ما كثر استعمالهم له، كما ذهب إليه (أي سيبويه)⁷ في قولهم: اللَّهُ دَرُّكَ، وتمثيله إِيَّاهُ بقولهم: اللَّهُ بِلَادُكَ. فإذا قال: رَهْنْتُ زَيْدًا رَهْنًا وارتَهنت رَهْنًا، فليس انتصابه انتصاب المصدر، ولكن انتصاب المفعول به، كما تقول: رَهْنْتُ زَيْدًا ثَوْبًا، ورهنته ضيعة¹؛ فكثرة التداول والاستعمال قد تنقل الكلمة من وظيفتها النحوية المستحقة لها إلى وظيفة أخرى؛ كما هو الحال في المثالين السابقين.

¹ - ينظر: الأصوات اللغوية: لإبراهيم أنيس: ص 237 وما بعدها.

² - وهي قراءة: ابن كثير ونافع وأبي عمرو و حفص وأبي جعفر و يعقوب، و قراءة الباقيين بكسرها.

³ - أي مواجهة.

⁴ - ينظر: الكتاب: 214/2.

⁵ - ينظر: معاني القرآن: للفراء: 394/1.

⁶ - الموضح: 557/2، و ينظر: إعراب السبع: 209/1، و الحجّة: لابن خالويه: 164-165، و الحجّة: لأبي علي: 89/4-92، و الحجّة: لابن زحلة: 297، والكشف: 478/1.

⁷ - أي سيبويه: ينظر: الكتاب: 194/1.

¹ - الحجّة: لأبي علي: 446/2، و ينظر منه: 230/1، 215/4، 398.

ومن التغيرات الدلالية تعميم معنى كلمة (تعال)، قال ابن خالويه: «والأصل: ارتفع، ثم كثر في كلامهم حتى صار من في البئر يقول للذي فوق: تعال»¹. ومثل هذا كثير في لغة العرب.

وأما التغيرات الصوتية فكثيرة؛ منها حذف النون في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُفِ فِي ضَيْقٍ﴾ [النحل:127]؛ قال ابن خالويه: «فإن قيل: لم سقطت النون في قوله: ﴿وَلَا تَكُفِ﴾؟ فالجواب في ذلك أن الأصل: (وَلَا تَكُونُ)، فاستثقلوا الضمة على الواو فنقلوها إلى الكاف فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحذفوا الواو لالتقاء الساكنين، فصار: (لا تَكُنْ). والموضع الذي حذفت النون مع الواو، فلأن النون يضارع حرف المدّ واللين، وكثر استعمال (كان، يكون)، فحذفوها لذلك؛ ألا ترى أنك تقول: لم يكونا، والأصل: لم يكونان، فأسقطوا النون للحزم، فشبهوا (لم يك) في حذف النون بـ(لم يكونا)؛ فاعرف ذلك»². وما يذكره ابن خالويه من أن النون يشبه حرف المدّ واللين، مذهب يوافقه فيه الدرس الصوتي الحديث ممثلاً في أحد أعلامه وهو إبراهيم أنيس حيث يرى أن اللام والنون والميم تعدّ من الناحية الصوتية أشباهاً لأصوات اللين⁴.

ومنها حذف الهمزة في اسمي التفضيل: خير وشر، قال ابن جني في قراءة من قرأ: ﴿الكَذَّابُ الْأَشْرُّ﴾ [القمر:26]: «(الْأَشْرُّ) بتشديد الراء هو الأصل المرفوض؛ لأن أصل قولهم: هذا خير منه، وهذا شر منه—هذا أخير منه، وأشر منه؛ فكثر استعمال هاتين الكلمتين، فحذف الهمزة منهما»⁵. فقد بلغ من العربية أن جعلت من شيوع اللفظ وكثرة استعماله سنداً في ردّ أصول لغوية صحيحة لم يستحفظها الاستعمال.

ومنها أيضاً إدغام لام التعريف في أربعة عشر حرفاً، هي: (الشين، والضاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والذال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والتاء)؛ وهي التي تعرف عند علماء التجويد بـ(أل الشمسية).

¹- إعراب السبع: 326/1، و ينظر: الحجة: لابن خالويه: 201.

²- ينظر: الكتاب: 399/4.

³- إعراب السبع: 361/1، و ينظر: المختص: 37/1.

⁴- ينظر: الأصوات اللغوية: ص 238.

⁵- المختص: 299/2، و ينظر: إعراب السبع: 331/2.

قال ابن أبي مريم: «وإنما أدغمت لام المعرفة في هذه الحروف لمقاربتها¹ لها، ولم يدغم سواها من اللامات فيها كلها؛ لكثرة استعمالهم لام التعريف في الكلام²». ³ والإدغام أحد مظاهر قانون المماثلة، وإنما امتنع سريان قانون المماثلة هنا على غير لام التعريف، لتعارضه مع قانون كثرة الاستعمال الذي توفر في لام التعريف ولم يتوفر في اللامات غيرها.

ومن التغييرات الصوتية كذلك إمالة أبي عمرو ألف (النار) دون (الجار) مع اتفاقهما في الوزن وانقلاب الألف عن واو؛ قال ابن خالويه: «فإن سأل سائل: لم أمال أبو عمرو ﴿أَصْحَبُ النَّارِ﴾ [البقرة: 39] ولم يعل ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ [النساء: 36]، وألفهما منقلبتان من الواو، ووزنهما سيان، والأصل فيهما: نَوْرٌ، جَوْرٌ، فقلبوا من الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فالجواب في ذلك: أن (النار) كثر دورها في القرآن فأماله تخفيفاً، و(الجار) لما قلّ دروه في القرآن تركه على أصله، والدليل على ذلك أن أبا عمرو يميل ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 19] في موضع الجرّ والنصب لكثرة دوره في القرآن، ولا يميل (الجارين) في موضع النصب؛ لأنّه في القرآن في موضعين: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: 22]، ﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: 130]»⁴. وفي المقابل ذكرت النار في القرآن الكريم بلفظ النار في (145) موضعاً في عدة سور⁵.

ومنها قلب همزة والكسائي الضمّة كسرةً في (أمّ) إذا سبقت بكسرة أو ياء ساكنة؛ قال المهديّ: «من كسر الهمزة إذا كان قبلها ياء أو كسرة، فإنّه استثقل أن يأتي بالهمزة مكسورة وقبلها ياء ساكنة أو كسرة، فغيّر الهمزة إتباعاً لما قبلها كما غيرت بالبدل والتخفيف، وخصّ بذلك همزة (أمّ) دون غيرها من الهمزات نحو همزة (أفّ) ونظائره لكثرة استعمالهم (أمّ) و(أمّهات)⁶»⁷؛ فقد وردت لفظة (أمّ) وما اشتقّ في (35) موضعاً من القرآن الكريم، بينما لم ترد لفظة (أفّ) مثلاً إلا ثلاث مرات فقط في كلّ القرآن الكريم.

¹ - قال (لمقاربتها) لأنه لم يذكر اللام، فهي تدغم في لام التعريف كما يدغم الحرف في مثله.

² - ينظر: الكتاب: 457/4، والمقتضب: 348/1.

³ - الموضح: 207/1، و ينظر: الكشف: 141-142، والهداية: 88/1.

⁴ - إعراب السبع: 60-61، و ينظر منه: 75-76، والحجّة لابن خالويه: 67، 73، 94، والهداية: 99.

⁵ - ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الكتب المصرية-القاهرة. دط، 1364 هـ. ص 723 وما بعدها.

⁶ - ينظر: معاني القرآن: للفرّاء: 5/1-6.

⁷ - الهداية: 245/2-246، و ينظر: الحجّة: لأبي علي: 138/3، والكشف: 379/1، وإعراب الشواذ: 373/1.

ومنها ما يكون مركباً؛ أي فيه أكثر من تغيير، نحو قولهم: أَيْشٍ؟ قال أبو علي: «ومن ذلك قولهم: أيش تقول؟ حكاها أبو الحسن والفراء¹. والقول فيه أنه كان: أي شَيْءٍ؟ فحفظت الهمزة وألقيت كسرتها على الياء، وكثر الكلام بها، فكسرت حركة الياء بالكسرة، كما كسرت في: قاضين وغازين ونحوه، فأسكنت والتقت مع التنوين، وكل واحد منهما ساكن، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فإذا وقفت عليها قلت: أَيْشٍ، فأسكنت²»³؛ فكانت مراحل التحول كالاتي: من: (أَيْ شَيْءٍ)، إلى: (أَيْ شَيْءٍ)، إلى: (أَيْشٍ)، وفي الأخير: (أَيْشٍ).

المبحث الخامس: قانون أمن اللبس

أمن اللبس في الكلام يعني سلامته من الاشتباه بغير المراد، وهو شرط لحدوث التغيرات اللغوية، صوتيةً كانت أو غير ذلك.

فمن غير الصوتية القلب في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَذُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ سَوَّيْتُمْ بِهِمُ الْأَرْضَ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾⁴ [النساء:42]؛ قال أبو علي: «وفي هذا الوجه اتساع؛ لأن الفعل مسند إلى الأرض، وليس المراد: ودوا لو تصير الأرض مثلهم، إنما المعنى: ودوا لو يصيرون يتسبون بها، لا تتسوى هي بهم، وجاز ذلك لأنه لا يلبس. وقالوا: (أَدْخَلَ فَوْهَ الْحَجَرِ) لما لم يلبس⁵»⁶. وكتب اللغة والنحو ملامى بأمثال هذه التراكيب في العربية؛ كقولهم: خرق الثوب المسمار.

ومن الصوتية حذف الواو وإسكان الميم في نحو: ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [الفاحة:07]؛ قال المهدي: «وعلة من أسكن الميم أنه أراد التخفيف؛ إذ لا يقع في حذف الواو لبس، وذلك أنك تقول في الواحد المذكور: عليه، وفي المؤنث: عليها، وفي الاثنين: عليهما، وفي جمع المؤنث: عليهن، فلم يبق (عليهم) إلا لجماعة المذكور. فلما كانت إحدى العلامتين تنوب عن الأخرى بغير لبس يقع في الكلمة،

¹ - ينظر: معاني القرآن: للفراء: 2/1.

² - وحذفت الياء الثانية من (أَيْ).

³ - الحجة: لأبي علي: 162/3، و ينظر: الحجة: لابن زنجلة: 204، والكشف: 390/1-391، والهداية: 252/2، والموضح: 418/1.

⁴ - وهي قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر.

⁵ - ينظر: الكتاب: 181/1، ومعاني القرآن: للفراء: 182/3.

⁶ - الحجة: لأبي علي: 162/3، و ينظر: الحجة: لابن زنجلة: 204، والكشف: 390/1-391، والهداية: 252/2، والموضح: 318/1.

اختار ما هو أخف¹. وهذا الذي ذكره المهدي يتماشى مع مذهب السلف في كون الواو المدية تكون مسبوقه بضمّة، والحقيقة أنّ هذا خلاف ما أثبتته الدراسات الصوتية الحديثة، فالواو ما هي إلاّ ضمّة طويلة، فإذا حذف هذا الصائت تحوّلت الميم إلى حال السكون. وهذا يعني أنّ التغيّر الصوتي الذي حصل في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ واحد فقط؛ وهو الحذف، والإسكان حالة معولٌ إليها اضطراراً.

ومنها الإشمام في نحو ﴿قِيلَ﴾، قال أبو علي: «حجّة من قال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: 11] فأشتمّ الضمّة الكسرة وأمال بها نحوها: أنّ ذلك أدلّ على (فَعَلَ)؛ ألا ترى أنّهم قد قالوا: كيد زيد يفعل، وما زيل يفعل، وهو يريدون (فَعَلَ)؟ فإذا حرّكوا الفاء هذه التحريكة أمن بها التباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول»². والإشمام في الآية الكريمة السابقة صورة أدائية تعين على إبانة المعنى أشدّ بيان.

ومنها إمالة أبي عمرو ألف (ها) و(يا) من قوله تعالى: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مرم: 1]؛ قال ابن خالويه: «وحدثني محمد بن الحسن الأنباري عن ابن فرج عن أبي عمر عن يزيد عن أبي عمرو أنّه قرأ: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ بكسر الهاء والياء. قال: قلت: فلم كسرت الياء؟ قال: لئلاّ تلتبس بالياء التي للنداء إذا قلت: يا رجل، ويا زيد»³. فقد فرّ أبو عمرو بالإمالة من اللبس المتوقع.

ومنها استثناء أبي عمرو تخفيف همزة ﴿رِثْيَا﴾ [مرم: 74] من أصله في تخفيف الساكنة إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلّاة. قال المهدي: «وأما علّته في (رثيا)، فإنّه إنّما همزه.. كراهة الالتباس؛ لأنّه على قرائته ممّا تراه العين، ولو ترك همزه لقال: (ورثياً)، لصار من ريّ الشارب»⁴؛ وفرق ما بين الريّ والرؤية.

ومنها امتناع إدغام النون في الواو والياء- وكذلك الرّاء واللام- إذا كانت في كلمة واحدة؛ قال مكّي: «ولو وقعت النون قبل الواو والياء في كلمة، لم يكونا إلاّ مظهرين؛ لأنك لو أدغمت لالتبس بالمضاعف، فنقول: ﴿الْدُنْيَا﴾ [البقرة: 85]، و﴿بُنَيْنٌ﴾ [الصف: 4]، و﴿فَتَوَانٌ﴾ [الأنعام: 99]،

¹ - الهداية: 24/1، و ينظر: الحجة: لأبي علي: 59-60، 78، والكشف: 39/1، والموضح: 233/1، وإعراب الشواذ: 102/1.

² - الحجة: لأبي علي: 345/1، و ينظر منه: 324/1، والهداية: 156-157، والموضح: 247-248.

³ - إعراب السبع: 6/2، و ينظر منه: 27/2، والحجة: لابن زحلة: 437، 449.

⁴ - الهداية: 55/1.

و﴿صَبْرًا﴾ [الرعد:4]: بالإظهار¹،² ولو قرئت بالإدغام لكانت هكذا: (الدُّيَا) و(بَيَّانٌ) و(قَوَّانٌ)، والفرق في هذا ظاهر بين كِلَا من الشكليين والمعنيين.

ومنها سكتاتُ **حفص** الأربعة، قال **المهدوي**: «ووجه سكوت حفص على قوله عزّ وجلّ: ﴿عِوَجًا﴾ و﴿مَرْقِدَانًا﴾ أنّه أراد زوال اللبس الواقع عند اتصال قوله: ﴿عِوَجًا﴾³ بقوله: ﴿قِيمًا﴾، وكذا سكت على قوله: ﴿مَرْقِدَانًا﴾⁴ ليبيّن أنّ: ﴿هَذَا﴾ ابتداءً، وليس متعلقاً بقوله: ﴿مَرْقِدَانًا﴾. فأما سكوته على التّون من قوله: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة:27] واللام من قوله: ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين:14]، فإنّه -والله أعلم- فرّ من الإدغام⁵؛ إذن قد يكون السكت طريقة إلى صون المعنى من فهم سقيم قد يعرض له.

ومنها أنّ الكسر أصل للتقاء الساكنين⁶، قال **مكي**: «فإن قيل: من أين كان الكسر أصلاً للتقاء الساكنين؟ فالجواب: أنّه لما وجب تحريك الأوّل للتقاء الساكنين، كان الكسر أولى به في الأسماء؛ إذ ليس فيه كسر يراد به الإعراب إلّا ومعه تنوين، فأمنوا أن يلتبس بالمعرب، إذ لو ضمّوا أو فتحوا للتقاء الساكنين لالتبس بالمعرب الذي لا ينصرف، لأنّ الفتح والضمّ يكونان إعراباً بغير تنوين في الأسماء، ولا يكون الكسر إعراباً في الأسماء إلّا بالتنوين، فدلّ الكسر بغير تنوين أنّه ليس بإعراب وأنّه بناء، إذ لو كان إعراباً لاتبعه التنوين. فأما علّة الكسر للتقاء الساكنين في الأفعال؛ فإنّه لما كان الخفض لا يدخل الأفعال حرّكوها للتقاء الساكنين بحركة لا تشكل بالإعراب، إذ لا خفض فيها، ولو

حرّكت بالفتح أو الضمّ لالتبس بالإعراب، لأنّ الفتح والضمّ من إعراب الأفعال»⁷.
والحكم بأنّ الكسر لا يكون إعراباً في الأسماء إلّا بالتنوين لا يقول به إلّا عالم نحرير مضطلع باللغة العربية وأسرارها، وأحسب أنّ **مكي** بن أبي طالب أحد أولئك.

¹ - ينظر: الكتاب: 4/455-456.

² - الكشف: 1/164-165، و ينظر منه: 1/162، و ينظر: إعراب السبع: 1/321-322، و الحجّة: لابن خالويه: 200، والهداية: 1/92.

³ - من قوله تعالى: ﴿الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً قيماً لينذر بأساً شديداً من لدنه﴾ [الكهف:1-2].

⁴ - من قوله تعالى: ﴿قالوا يا ويلنا من بعثنا من مرقدنا هذا ما وعد الرحمن وصدق الرسولون﴾ [يس:52].

⁵ - الهداية: 2/392.

⁶ - ينظر: الكتاب: 4/215.

⁷ - الكشف: 1/38.

المبحث السادس: قانون طرد الباب

وهو أن يستحقَّ بعضُ أمثلةٍ يجمعها معنىٌّ ما (باب) تغييراً، فيُحْمَلُ (يطرد) سائرُها عليه، لتجريَ على سننٍ واحدٍ¹.

فمنه أتهم حذفوا الهمزة في نحو: (أُكْرِمُ)، إذ أصله: أُوْكِرِمُ، لثقل اجتماع الهمزتين، وحذفوها في: (يُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ونُكْرِمُ) ولم تجتمع فيها همزتان، حملاً على حذفها في (أكرم) ليجري مضارع (أَفْعَل) على طريقة واحدة في حذف الهمزة مع أحرف المضارعة.

ومنه أتهم حذفوا الواو في نحو: (يَعِدُّ)؛ إذ أصله يَوْعِدُ، لوقوعها بين ياء وكسرة، وحذفوها في (أعد، وتعد، ونعد) ولم تقع بين ياء وكسرة، حملاً على حذفها في (يعد)؛ قال مكِّي: « فلماً وقعت الواو بين ياء وكسرة حذفت، لغة مسموعة لا يستعمل غيرها، وجرت التاء والنون والألف مجرى الياء في الحذف معهنّ لثلاً يختلف الفعل² »³.

ومنه إسكان بعض القراء هاء (هُوَ) و (هِيَ) إذا كان قبلها (تَمْ)، كما يسكنونها إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام؛ قال المهدوي: «وعلة من أسكن الهاء إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام متصلة بها أن هذه الحروف لما اتصلت بالكلمة، وكان كل واحد منها على حرف لا يمكن أن يسكت عليها، أشبهت ما هو من نفس الكلمة، فصار قولك: (وَهُوَ) يشبه في اللفظ: (عَضُدًا) و (سُبُعًا)، و صار قولك (وَهِيَ) يشبه في اللفظ (كِتِفًا) و (فَخِذًا)، والعرب تُسكن وَسَطَ ذلك تخفيفاً، فكذلك أسكنت الهاء من (هُوَ) و (هِيَ) تخفيفاً إذا اتصل بها أحد هذه الحروف الثلاثة. وعلة تفريق أبي عمرو بين هذه الحروف وبين (تَمْ) من قوله: (تَمْ هُوَ) [التصص: 61] أن (تَمْ) منفصلة من (هو)، و يجوز أن يسكت عليها، فصارت الهاء في حكم الابتداء، والعرب لا تبتدئ بساكن. وعلة قالون والكسائي في تسويتها بين (تَمْ) وغيرها أن (تَمْ) تجتمع مع الواو والفاء في النسق، فأشبهتهما لذلك، فحكما لها بحكما..»⁴.

¹ - ينظر: الكتاب: 4/279، والمقتضب: 1/210، والإنصاف: للأصاري: 11/1-12، و التطور النحوي: ليرحشتراسر: ص41، والتطور اللغوي: لرمضان عبد التواب: ص104-105.

² - ينظر: المقتضب: 1/226، والإنصاف: 12/1-13، 2/782، المسألة (112)؛ وهذا مذهب البصريين، و مذهب الكوفيين أنها حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي.

³ - الكشف: 2/197، و ينظر: الهداية: 1/105.

⁴ - الهداية: 1/157-158.

وقال مكِّي: «فأما من أسكن مع ﴿ثُمَّ﴾، فإنه لما كانت كلُّها حروف عطف¹، حملها محملاً واحداً»².

ومنه ما اعتلَّ به أبو عليٍّ لرواية ورش في قصره تخفيف همزة على التي تكون فاء الكلمة، نحو قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 03]، قال: «وَحجّة من لم يهمز أن يقول: إنَّ هذه الهمزة قد لزمها البدل في مثالين من الفعل الماضي والمضارع، فالماضي نحو: آمَنَ، و أُوْمِنَ، والمضارع نحو: أُوْمِنُ، ولم يجز تحقيقها في هذه المواضع. وهذا القلب الذي لزمها في المثالين إعلال لها، والإعلال إذا لزم مثلاً أتبع سائر الأمثلة العارية من الإعلال، كإعلالهم (يقوم) لـ(قام)، وإعلالهم (يكرم) من أجل (أكرم)، و(أعد) لـ(يعد)؛ فوجب على هذا أن يختار ترك الهمز في (يؤمنون)، اعتباراً لما رأينا من الإعلال ليتبع قولهم (يؤمنون) في الإعلال المثالين الآخرين لا على التخفيف القياسي في نحو: جونة في (جؤنة)³، وبوس في (بؤس)⁴»⁵.

المبحث السابع: قانون التعويض

هو جبر الحذف بالزيادة، وليس بلازم؛ فقد يكزون حذف ولا يكون معه تعويض. قال ابن زنجلة: «ومن العرب من إذا حذف عوّض، ومنهم من إذا حذف لم يعوّض. فمن عوّض آثر تمام الكلمة، ومن لم يعوّض آثر التخفيف، ومثل ذلك في تصغير (مُعْتَسَل): منهم من يقول: (مُعَيْسِل) فلم يعوّض، ومنهم من يقول: (مُعَيْسِل) فعوّض من التاء ياء»⁶.

فمن ذلك مجيء مصدر (فَعَّلَ) على (تَفْعِيل)، وقياسه أن يجيء على (فَعَّال) حذفوا التضعيف وعوّضوا عنه بالتاء. قال مكِّي في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِدَابًا﴾ [النبا: 35]: «قوله: ﴿كِدَابًا﴾ قرأه الكسائي بالتخفيف، جعله مصدر (كَذَبَ) كـ(الكتاب) مصدر (كَتَبَ)، وقرأ الباقون بالتشديد، أتوا به على قياس مصدر (كَذَبَ) المشدّد؛ لأنَّ الأصل في مصدر ما زاد على ثلاثة أحرف أن يأتي بلفظ الفعل منوناً مكسوراً الأوّل بزيادة ألف رابعة، فتقول: كَذَبَ كِدَابًا،

¹ - عدا اللام.

² - الكشف: 235/1، و ينظر: الحجة: لابن زنجلة: 548، و الهداية: 428/2.

³ - الجؤنة: بالضم؛ سَقَطَ (سَلَّةٌ) مَغشَى بجلد، ظرف لطيب العطار. ينظر: القاموس المحيط: للفيروزآبادي: ص 1185.

⁴ - يريد أن وجوب تخفيف (يؤمنون) لطرده الباب، لا للتخفيف القياسي فإنه حائز.

⁵ - الحجة: لأبي علي: 240/1، و ينظر: الهداية: 49/1، 55-56، والموضح: 240.

⁶ - ينظر: الكتاب: 426/3، والخصائص: 302/2.

⁷ - الحجة: لابن زنجلة: 456، و ينظر منه: ص: 195، 545.

وأكرم إكراماً، ودحرج دحرجاً. فأماً قولهم: (التكذيب)، فسيبويه يقول¹: إنَّ التاء عوض من زوال لفظ التضعيف من المصدر،

والياء التي قبل الآخر عوض من الألف الرابعة في (كذاباً)².

ومنه قراءة ابن كثير: ﴿الذَانَّ﴾ [النساء:16]، و﴿هذَانَّ﴾ [طه:63]، و﴿هَاتَيْنَّ﴾ [القصص:27] مشددة النون؛ قال أبو علي: «من قرأ ﴿الذَانَّ﴾ و﴿هذَانَّ﴾ و﴿هَاتَيْنَّ﴾، فالقول في تشديد نون التثنية أنه عوض من الحذف الذي يلحق الكلمة؛ ألا ترى أن قولهم: (ذا) قد حذف لامها، وقد حذفت الياء من اللذان في التثنية...³ فإن قال قائل: هلاً وجب عوض المنقوص في التثنية في نحو: يد ودم وغد؟ فإن ذلك ليس بسؤال؛ ألا ترى أنهم عوضوا في أسطاع⁴ و أهراق⁴، ولم يعوضوا في أجاد وأقام ونحو ذلك؟ وأيضاً فإن الحذف لما لم يلزم هذه المتمكنة، كان الحذف في حكم لا حذف.. وليست المبهمة كذلك»⁵.

ومنه جمع (إسوار) على (أساورة)، وقياسه أن يجمع على (أساوير). قال مكّي: «حكى أبو زيد: إسوار المرأة وسوارها، وكان القياس في جمع إسوار: أساوير، كإعصار وأعاصير، ولكن جعلت الهاء بدلاً من الياء، كما جعلوا الهاء بدلاً من الياء في (زنادقة)»⁶.

ومنه قراءة من قرأ: ﴿الْمَشَمَّةُ﴾ [البلد:19] بحذف الهمزة وتشديد الشين؛ قال ابن خالويه: «وذلك أن من العرب من إذا أسقط الهمزة شدد الحرف الذي قبل الهمزة عوضاً مما حذف، كقول أبي جعفر: ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَيَّ كُلَّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْأً﴾ [البقرة:260] حذف وعوض»⁷؛ و كأن التشديد هنا للمحافظة على إيقاع الكلمة.

¹ - ينظر: الكتاب: 79/4، و الخصائص: 290/2.

² - الكشف: 359/2، و ينظر: الحجة: لأبي علي: 369/6، و ينظر: الحجة: لابن زنجلة: 746.

³ - ينظر: الكتاب: 411/3.

⁴ - زادوا السين في (أطاع) و الهاء في (أراق) عوضاً من ذهاب حركة العين من أفعل، ينظر: الكتاب: 25/1، 258/4.

⁵ - الحجة: لأبي علي: 141/3-144، و ينظر: إعراب السبع: 130/1، الحجة: لابن خالويه: 121، الحجة: لابن زنجلة: 193-194، والكشف: 381/1، الهداية: 247/2، والمفاتيح: 141، والموضح: 408/1-409، 840/2، و إعراب الشواذ: 375/1-376.

⁶ - الكشف: 259/2، و ينظر: الحجة: لأبي علي: 151/6، و المختصب: 95/1، و الهداية: 508/2-509، و الموضح: 1153/3.

⁷ - إعراب السبع: 487/2.

المبحث الثامن: قانون ضعف الطَّرْف

ومعناه: أن آخر الكلمة يكون أكثر عرضة للتغيير من سواه، قال سيبويه (ت180هـ): «فآخر الحروف أضعف لتغيره»¹، وقال فندريس: «والقطعة النهائية من الكلمة حائرة القوى من حيث هي نهائية، بصرف النظر عن قيمة الكلمة الصوتية وأبعادها ونبرها...»².

هذا القانون لم يرد في كتب القراءات إلاّ لمأماً، ومنه قول ابن خالويه في احتجاجه لحذف الواو وإسكان الميم في نحو ﴿عليهم﴾: «فحجّة من حذف قال: لأنّ الواو متطرّفة، فحذفتها إذ كنت مستغنياً عنها، لأنّ الألف دلّت على التثنية، ولا ميم في الواحد إذا قلت: عليه. فلمّا لزم الميم لجمع حذفها اختصاراً. فإنّ حلّت هذه الواو غير طرفٍ لم يُجْزَ»

حذفها، كقوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُومًا﴾ [هود:28]»³. وقد سبقت الإشارة إلى أنّ التغيير الواقع هنا هو تغيير واحد؛ وذلك بأن حذف صائت الضمّ الطويل الذي يلحق آخر كلمة: (عليهم).

ومنه قول ابن زنجلة في قراءة أبي عمرو بحذف إحدى المهمزتين المتفتحتين في نحو قوله

تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد:18] واحتجّاه لمن ذهب إلى أنّها الأولى: «ووجه من يقول الأولى هي المحذوفة: هي أنّ الأولى وقعت في الكلمة آخرًا، والثانية وقعت في كلمتها أوّلاً، والأواخر أحقّ بالإعلال من الأوائل»⁴؛ ويقصد بالأواخر المقطع الأخير من الكلمة فهو أكثرها ضعفاً.

ومنه قول المهديّ: «والأطراف مواضع الحذف»⁵، وقوله في موضع آخر: «والإمالة

بالطرف أولى منها بالوسط؛ لأنّ الإمالة تغيير، والأطراف مواضع التغيير»⁶.

ومنه قول ابن أبي مريم: «والتغيير إلى الأواخر أسبق منه إلى الأوائل»⁷.

ومنه قول العكبري في قراءة من قرأ ﴿يَسْتَحِي﴾ [البقرة:26] بحذف إحدى الياءين، واحتجّاه أنّ

المحذوفة الثانية: «والتغيير باللامات أولى»⁸؛ أي الأواخر.

¹ - الكتاب: 119/4.

² - اللغة: لفندريس: ص88، وينظر: علم اللغة: لعبد الواحد وآفي: ص301 وما بعدها، و فقه اللغة: له أيضا. تحفة مصر - القاهرة ط2، 2000م. ص108، ودراسات في فقه اللغة: لخمّد الأنطاكي: ص215-216.

³ - إعراب القراءات السبع: 51/1، وينظر: الحجّة لابن خالويه: ص63، على أنّه جاء في الكتاب: "وزعم يونس أنّه يقول: أعطيتكُمُ وأعطيتكُمها، كما يقول في المظهر..." الكتاب: 377/2.

⁴ - الحجّة لابن زنجلة: ص92.

⁵ - الهداية: 46/1.

⁶ - المصدر نفسه: 96/1.

⁷ - الموضح: 681/2.

⁸ - إعراب الشواذ: 140/1.

كانت هذه بعض القوانين الصوتية العامة التي تشترك فيها القراءات القرآنية كلّها، كلّ قراءة على حسبها إكثاراً أو إقلالاً؛ فقد يظهر قانون ما في قراءة ما بصورة متكرّرة، بينما قد يظهر في قراءة أخرى آخر على استحياء شديد يكاد يقارب العدم؛ لا لشيء إلاّ لغياب الظواهر التي تمثله ويتجلى فيها، وهذه القوانين ذاتها تتشارك فيها القراءات القرآنية مع اللّغة العربية في أصواتها شعراً ونثراً، قديماً وحديثاً، بل أكاد أقول مع كلّ لغات العالم؛ إذ إنّها القوانين ذاتها التي يوردها علماء الأصوات المحدثون أثناء حديثهم عن التطور الصّوتي للغة.

والفصل الموالي سيحاول أن يسلّط الضوء على مجموعة أخرى من القوانين تمثّل القسم الثاني منها؛ وهي ما اصطُلحت عليه بالقوانين الخاصّة؛ وهي - كما سيأتي - قوانين تدرج تحت القوانين العامّة السالفة، إلاّ أنّ وجه وصفها بالخصوصيّة كونها جاءت لصيقة بالقراءات القرآنية في حال تفرّدها لدى كلّ مقرئ على حدى؛ فهي لا تكاد تكون في أغلبها نقطة اشتراك بين كلّ القراءات القرآنية مثل سابقتها.

الفصل الثالث

القوانين الصوتية الخاصة بالضابطة للظواهر الصوتية في القراءات القرآنية

- المبحث الأول: في قراءة عبد الله بن عامر الشامي (ت118هـ) (رحمه الله).
المبحث الثاني: في قراءة عبد الله بن كثير المكي (ت120هـ) (رحمه الله).
المبحث الثالث: في قراءة عاصم بن أبي النجود الكوفي (ت127هـ) (رحمه الله).
المبحث الرابع: في قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري (ت154هـ) (رحمه الله).
المبحث الخامس: في قراءة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي (ت156هـ) (رحمه الله).
المبحث السادس: في قراءة نافع بن عبد الرحمن المدني (ت169هـ) (رحمه الله).
المبحث السابع: في قراءة علي بن حمزة الكسائي (ت189هـ) (رحمه الله).

الفصل الثالث: القوانين الصوتية الخاصة بالضابطة للظواهر الصوتية في القراءات القرآنية توطئة:

سأحاول في هذا الفصل أن أفق على القوانين الصوتية الضابطة للظواهر الصوتية في كل قراءة منفردة - وأقصد السبع المتواترة دون غيرها-؛ وهي الظواهر التي تفرّد بها كل قارئ؛ تفرّداً كلياً، أو أغلبياً، فقد توجد بعض الظواهر التي تكثر في قراءة، تواجداً محتشماً في قراءة أخرى؛ ومثال الأوّل باب تغليظ اللّامات عند ورش من طريق أبي يعقوب الأزرق بقراءة شيخه نافع (عليهم رحمة الله)، ومثال الثاني باب الإدغام الكبير عند السّوسي من قراءة شيخه أبي عمرو بن العلاء (عليهما رحمة الله).

ومن الواضح أنّ هذا النهج المتبع سيفرض عليّ أن يكون حديثي منصباً على كل قراءة انفراداً في شكل مبحث مستقل؛ فتكون النتيجة إذن سبعة مباحث بعدد القراءات المتواترة التي ذكرها ابن مجاهد (ت324هـ) في كتابه السبعة؛ مراعيّاً في تسلسل الحديث تواريخ الوفاة؛ فأذكر الأقدم فالأقدم، مع الإشارة في مطلع كل مبحث إلى صاحب القراءة وراوييه اللذين أخذوا عنه، وطرفهما اللذين أخذوا عنهما.

وجدير بالذكر أنّ السبب الذي دعاني إلى وسم هذه القوانين بالخصوصية؛ هو تعلّقها بالقراءة الواحدة. كما أنّه لما كان الجزء فرعاً عن الكل؛ فإنّ تضاعيف البحث ستكشف لا محالة أنّ هذه القوانين ما من واحد منها إلّا وهو ينضوي تحت قانون من القوانين العامّة التي أسلفت الحديث عنها بشيء من الإسهاب في الفصل السابق.



المبحث الأوّل: القوانين الصوتية الخاصة في قراءة ابن عامر الشامي (رحمه الله).

تُنسب هذه القراءة إلى الإمام أبي عمران عبد الله بن عامر اليحصبي (ت118هـ)¹، وأمّا راوياه فهما:

1- هشام: وهو أبو الوليد هشام بن عمّار السّلمي الدمشقي (ت245هـ)².

¹ - هو: عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، ولد عام(8هـ) على الأصح، إمام أهل الشام ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الدرداء، وثبت سماعه من جماعة من الصحابة. تولى قضاء دمشق، وها توفي في يوم عاشوراء من عام(118هـ). ينظر:غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري: 380/381/1.

² - هو: أبو الوليد هشام بن عمّار بن نصير بن أبان، السلمي الدمشقي، قاضيها وخطيبها. كان فصيحاً واسع الرواية، صدوقاً صبوراً كبير المخّل. ولد عام(153هـ) في خلافة المنصور، وتوفّي عام(245هـ). ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات: للقسطلاني: 102/1.

2- ابن ذكوان: وهو أبو عمرو عبد الله بن أحمد القرشي الفهري (ت242هـ)¹.

ولهشام طريقان هما:

أ- الحلواني: أبو الحسن أحمد بن يزيد (ت250هـ)².

ب- الداجوني: أبو بكر محمد بن أحمد الرملي (ت324هـ)³.

ولابن ذكوان طريقان كذلك هما:

أ- الأخفش: أبو عبد الله هارون بن موسى التغلبي (ت292هـ)⁴.

ب- الصوري: أبو العباس محمد بن موسى الدمشقي (ت307هـ)⁵.

يتفق ابن عامر مع سائر القراء في أداء بعض الظواهر الصوتية، ويختلف معهم في أداء بعضها الآخر، ولا يعني هنا أن أرصد وجوه الاتفاق والاختلاف؛ إذ ليست وجهتي في بحث ذلك ولا إليه. وقد تعددت وجوه الظواهر الصوتية في هذه القراءة، ولا بدّ لهذه الظواهر من أطر تنتظمها، حتى يسهل استخلاص القوانين الصوتية التي تحكمها. وقد اخترت من هذه الظواهر ظاهرتي: الهمز، والإدغام، وتناولتهما تحت إطار واحد هو المماثلة (وهي كما سبق أحد القوانين الصوتية العامة). وفي ما يأتي تفصيل ذلك.

المماثلة:

تكثر التغيّرات الصوتية عند أداء بعض الأصوات في قراءة ابن عامر؛ لإحداث توافق صوتي بين صوتين أو أكثر من أصوات الكلمة الواحدة، أو أصوات الكلمات المتجاورة؛ وحقيقة هذا التوافق تتمثل في أن يفقد أحد الأصوات ملمحاً من ملامحه الخاصة،

¹ - هو: عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان القرشي الفهري، ولد يوم عاشوراء من عام (173هـ)، إمام الجامع الأموي في الشام، وشيخ الإقراء بها. توفي يوم الإثنين لليلتين بقيتا من شوال عام (242هـ) على الصواب. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري: 363، 364/1، و ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات: للقسطاني: 102/1.

² - هو: أحمد بن يزيد بن أزداد الصفار أبو الحسن الحلواني، ولد عام (266هـ)، وكان إماماً كبيراً في القراءات، عارفاً صدوقاً، ضابطاً متقناً خصوصاً في روايتي قالون وهشام، ثقة. توفي عام (تيف وخمسين ومائتين للهجرة) على رححه ابن الجزري. ينظر: غاية النهاية: 136، 137/1. ولطائف الإشارات: 106/1.

³ - هو: أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان الرملي الضرير، يعرف بالداجوني الكبير، ولد عام (273هـ). إمام مشهور ثقة مأمون حافظ ضابط، رحل إلى العراق وإلى الري. أخذ القراءة عرضاً وسماعاً، وصنّف كتاباً في القراءات. لم يذكر له تاريخ الميلاد. توفي في رجب برملة ليد عام (324هـ). ينظر: غاية النهاية: 70، 70/2، ولطائف الإشارات: 133/1.

⁴ - هو: هارون بن موسى بن شريك أبو عبد الله التغلبي الأخفش الدمشقي، ولد عام (200هـ)، مقرئ مصدّر، نحوي، ثقة معمر، وكان من أهل الفضل. شيخ القراء بدمشق، وإليه رجعت الإمامة في قراءة ابن ذكوان. يعرف بالأخفش باب الجاية، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ابن ذكوان، وأخذ الحروف عن هشام. صنّف كتاباً كبيراً في القراءات والعربية. توفي عام (292هـ). ينظر: غاية النهاية: 303، 303/2. ولطائف الإشارات: 135، 136/1.

⁵ - هو: أبو العباس محمد بن موسى بن عبد الرحمن بن أبي عمّار الصوري، الدمشقي. مقرئ مشهور، ضابط ثقة، عرف بالإتقان. أخذ القراءة عرضاً عن ابن ذكوان، وروى عنه الداجوني، والمطوعي. توفي عام (307هـ). ينظر: غاية النهاية: 234، 234/2، و لطائف الإشارات: 136/1.

أو يكتسب ملامحاً من ملامح صوت مجاور ليحدث الاتفاق بينهما¹. وفي ما يأتي بيان أهمّ القوانين الصوتية التي تحكم عملية التغيير هذه في قراءة ابن عامر. وسأقدم هذه القوانين في صياغة محدّدة، ثمّ أتبعها بالتوضيح.

أولاً: المماثلة في الهمز

تعترى الهمزة مفردةً أو مزدوجةً، من كلمة واحدة أو من كلمتين متتابعتين، بعضُ التغيرات الصوتية بسبب ما يجاورها من أصوات، وفي ما يلي ذكر لبعض القوانين التي تضبط هذه التغيرات.

القانون الأول: تُسهّل الهمزة الثانية بعد إطالة صائت الفتححة من الهمزة الأولى، في كلّ سياق تنابع فيه همزتان من كلمة واحدة أو كلمتين، أو لهما مفتوحة .

التوضيح: يمثّل هذا القانون الصوتي وجهاً من أحد روايتي هشام عن ابن عامر؛ تُعامل فيه الهمزتان المتعاقبتان من كلمة أو كلمتين - كما يذكر علماء القراءات - بتسهيل الهمزة الثانية مع إدخال ألف بينهما²، وهذا لا يكون إلاّ إذا كانت الهمزة الأولى مفتوحة. ومن مثل ذلك الكلمات القرآنية الآتية: ﴿عَأْتِ﴾ [المائدة:116]، ﴿أَوْذَا﴾ [السجدة:10]، ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:06]. والواضح أنّ الهمزة الأولى همزةٌ استفهام؛ والحقّ أنّه من الناحية الصوتية لم يتمّ إدخال ألف، ولكنّ فتحة الهمزة الأولى أطيلت حتى أصبحت ألفاً، ولعلّ الذي دعاهم إلى القول بإدخال ألف بين الهمزتين هو الشكل الكتابي لا الناحية النطقية³.

وهذا الوجه المرويّ عن هشام عربيّ سليم؛ يقول سيبويه (ت180هـ): «ومن العرب ناسٌ يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا»⁴.

وقد تمّ هذا التغيّر الصوتي على مرحلتين هما: مدّ الفتححة حتى تصبح ألفاً، ثمّ تسهيل الهمزة الثانية. والتسهيل من الناحية الصوتية، وفي هذا السياق، هو حذف الهمزة الثانية، مع بقاء حركتها¹؛ يؤيّد هذا تعريفهم للتسهيل بأنّه: «أنّ تجعل (الهمزة) بين الهمزة وبين

¹ - ينظر: التطور اللغوي مظاهره وقوانينه: لرمضان عبد التواب: ص30، وظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب: للمهدي بوروية: ص185 وما بعدها.

² - ينظر: كتاب التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ). مكتبة العلم- القاهرة. ط1، 2003م/1424هـ. ص24، وينظر له أيضاً: التهذيب لما تفرّد به كلّ واحد من القراء السبعة: تح: حاتم صالح الضامن. دار نينوى. دمشق. ط2005، 1426م/1426هـ. ص109.

³ - ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية (منهج لساني معاصر): لسمير شريف استيتية. عالم الكتب الحديث- الأردن. دط، 2005م. ص27.

⁴ - الكتاب: لسبويه: 1/551.

¹ - ينظر: الأصوات اللغوية: لإبراهيم أنيس: ص91.

الحرف الذي منه حركتها»¹. ويظهر هذا واضحاً في الكتابة الصوتية الآتية:

'a/'i/dā ← 'ā/'i/dā ← 'ā/i/dā

ووجه المماثلة هنا يظهر في حذف الصامت وهو همزة القطع الثانية، من أجل إحداث تماثل بين المقطعين الأول والثاني، فيكون التجاور بينهما ذا حدّ صائتي لا صامتي.
القانون الثاني: يتحوّل الصائت الخلفي (الضمّة) إلى صائت أمامي (كسرة)، فيما جاء من جمع التكسير على وزن (فُعول)، وعينه نصف حركة.

التوضيح: يشير هذه القانون بشكل خاصّ إلى تحوّل ضمّة فاء جمع التكسير الذي على وزن (فُعول)، مما عينه نصف حركة (ياء)، إلى كسرة؛ وذلك مثل: ﴿يُوتِ﴾ [النور:36]، ﴿شُيُوخًا﴾ [غافر:67]، ﴿عُيُونًا﴾ [القمر:12]، ﴿الغُيُوبِ﴾ [المائدة:109]، ﴿جُيُوبٍ﴾ [النور:31]؛ فقد قرأها ابن عامر وغيره² بكسر الباء في الأولى، والشين في الثانية، والعين في الثالثة، والعين في الرابعة، والجيم في الأخيرة. وذهب ابن زنجلة (نحو403هـ) في تفسير هذا التحوّل الصوتي في كلمة ﴿يُوتِ﴾ إلى أنّ العرب: «استثقلوا الضمّة في الباء وبعدها ياء مضمومة، فيجتمع في الكلمة ضمّتان بعدهما واو ساكنة، فتصير بمترلة ثلاث ضمّات، وهذا من أثقل الكلام، فكسروا الباء لثقل الضمّات، ولقرب الكسر من (الياء)، وكذلك الكلام في (الغيوب، وجيوبهنّ، وشيوخاً)»³. والحقّ أنّ هذا التوجيه فيه استيعاب لحقيقة التغير الصوتي؛ المتمثل في تحويل الضمّة في هذه الجموع إلى كسرة، اللهمّ إلاّ في تصوّره أنّ لياء ضمّة تسبق الواو الساكنة في ﴿يُوتِ﴾ وشبهها، وهذا جار على تصوّر علماء العربية المتقدّمين بأنّ لكلّ حركة من الحركات الطوال (حروف المدّ) حركة قصيرة من جنسها تسبقها؛ فالألف في كلمة: ﴿جَاءَ﴾ [النساء:43] مسبوقة بفتحة، والياء في ﴿قِيلَ﴾ [البقرة:11] مسبوقة بكسرة، والواو في ﴿يُوتِ﴾ [البقرة:189] مسبوقة بضمّة. وهذا من الناحية الصوتية لا وجود له، وتصوره قائم على أساس غير موجود. غير أنّ صعوبة النطق تتمثل في أنّ ﴿يُوتِ﴾ بضمّ الباء، يتعاقب فيها ثلاثة أصوات متبانية من حيث وضع اللسان عند نطقها؛ فضمّة الباء صوت خلفي؛

¹ - كتاب التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو الداني: ص26.

² - وهم: ابن كثير، وهمزة، والكسائي، بنظر: حجة القراءات: لابن زنجلة: ص127.

³ - المصدر نفسه: ص127.

لأنّ اللسان يرتدّ إلى الخلف عند نطقها، وأمّا الياء فهي صوت أمامي؛ لأنّ موضع نطقه الحنك الصلب، والواو صوت خلفي؛ وبذلك تكون الياء قد انحصرت بين صوتين خلفيين، مع كونها مخالفة لهما من حيث إنها صوت أمامي. فبكسر الباء يصبح الصائتان الأول والثاني أماميين، وهذا هو وجه المماثلة؛ وهي هنا مماثلة رجعية أثر فيها اللاحق بالسابق.

القانون الثالث: يتحوّل صامت الهمز المتطرّف المسبوق بنصف حركة إلى صائت يماثلها

التوضيح: يفسّر هذا القانون تحوّل الهمزة في ﴿سُوءٌ﴾ [البقرة:49] إلى نصف حركة (واو) في قراءة ابن عامر¹. فهذه الهمزة تتحوّل إلى واو، ثمّ تقصر واو المدّ الأولى، وتدغم الحركة الناجمة عن هذا التقصير في الواو (نصف الحركة) المنقلبة عن همزة²؛ وهذا يعني أنّ العملية قد تمّت في ثلاث مراحل، هي:

1- تحوّل صامت الهمز إلى صائت ملائم للحركة التي قبلها، وهي واو المدّ.

2- يُشَمّ آخر الحركة الطويلة بنصف الحركة التي من جنسها؛ ويمثل بالكتابة الصوتية

الآية: uu ← uw

3- يدغم الصائتان الناجمان عن المرحلة السابقة؛ فيصير الشكل النهائي كالآتي: (سُوءٌ).

وهذا النوع من المماثلة؛ أعني تحوّل الهمزة إلى صائت، ينطبق في أوّل مراحلها على

الهمزة الأخيرة من كلمة ﴿لَوْلُو﴾ [الطور:24] في قراءة ابن عامر برواية هشام. وينطبق كذلك

على كلمة ﴿قُرُو﴾ [البقرة:228]، بل ينطبق على الهمزة في ﴿بَرِيءٌ﴾ [الأنعام:19] و﴿النَّبِيُّ﴾

[التوبة:37]. فإن كان الساكن زائداً لمدّ، وكان ياءً أو واواً، أبدلت الهمزة: مع الياء ياءً، و

مع الواو واواً، وأدغم ما قبلها فيهما نحو الكلمات القرآنية الثلاثة السابقة: ﴿بَرِيءٌ﴾،

﴿النَّبِيُّ﴾، ﴿قُرُو﴾ وشبهها. والرّوم والإشمام جائزان في الحرف المتحرّك بحركة الهمزة³.

¹ - ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (444هـ)، تح: محمد صدوق الجزائري. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. ط1، 1426هـ/ 2005م. ص245.

² - ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لسمير شريف استيتية: ص35.

³ - التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو الداني: ص38.

ثانياً: المماثلة في الإدغام

أسفر استقراء مواطن الإدغام في قراءة ابن عامر، في مظانها من كتب القراءات عن استخلاص مجموعة من القوانين الصوتية، أذكر منها الآتي:

القانون الأوّل: يدغم صوت التّون الساكن في أحد الأصوات الستة المجموعة في (يرملون)، ويكون الإدغام معها جميعاً بغنة للتأنيف.

التوضيح: يتفق ابن عامر مع سائر القراء، في أنه يدغم التنوين والتّون في: الميم، والنون، والواو، والياء (نصفي الحركة) بغنة¹، في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ﴾ [النساء:124]، وقوله تعالى: ﴿مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد:34]، ولكنه يخالفهم في أنه يجعل الإدغام بغنة، مع اللام والراء كذلك؛ كما في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:2]، و﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا﴾

[البقرة:24]، و في قوله تعالى: ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة:5]، و﴿ثَمَرَةٌ رِّزْقًا﴾ [البقرة:25]².

والغنة ليست في حقيقتها الصوتية إلاّ تأنيفاً³ لبعض الأصوات. والتأنيف هذا ناجم عن إخراج تيار الهواء من الحجرتين الأنفية والفموية في وقت واحد. وهذا هو الفرق الأساس بين الأصوات الأنفية التي يخرج تيار الهواء عند نطقها من الحجرة الأنفية فقط، والمؤنفة وهي التي يتم نطقها على نحو ما وضّحت. وأزيد على بيان الفروق الموجودة بين الأصوات الأنفية و المؤنفة فرقاّ آخر؛ وهو أنّ كميّة الهواء التي تخرج من الحجرة الأنفية، تكون أقلّ من كميّة الهواء التي تخرج من الحجرة الفموية عند نطق الأصوات المؤنفة⁴.

والغنة في قراءة ابن عامر عند إدغامه النون أو التنوين في اللام أو الراء، تجعل للصوت نسقاّ إيقاعياً خاصاً.

القانون الثاني: تدغم الذال في الأصوات الهلالية لجعل المقطع الأول من مقطعي الإدغام منبورا.

¹ - ينظر: التمهيد في علم التجويد: لأبي الخير بن الخوري(833هـ)، تح: غانم قدوري الحمد. مؤسسة الرسالة- لبنان، ط1، 1421هـ/2001م، ص167.

² - ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة: لأبي عمرو الداني: ص294.

³ - صفة التأنيف صفة للغة تكنسبه الأصوات غير الأنفية من مجاورتها لصوتي الميم والنون، وهي غير صفة الأنفية التي هي صفة أساسية في صوتي الميم والنون. ولمزيد من البيان ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: لعبد العزيز الصيغ. دار الفكر المعاصر. بيروت، دمشق، ط1، 1421هـ/2000م، ومناهج البحث في اللغة: لتمام حسان. دار الثقافة، الدار البيضاء-المغرب، دط، 1407هـ/1986م، ص182، 181.

⁴ - ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لسمير شريف استينية: ص38.

التوضيح: يفسر هذا القانون إدغام هشام ذال (إذ) في الأصوات الآتية: (التاء، والجيم، والدال، والزاي، والسين، والصاد)¹. وهذه كلّها أصوات هلالية²؛ بمعنى أن موضع نطق كلّ واحد منها واقع في المنطقة التي تشبه الهلال، وهي الجزء الأمامي من الفكّ العلوي، من جذر الأسنان حتى مقدّمة الحنك الصلب. والأصوات الهلالية ليست هي الستّة المذكورة فقط، ولكن ستّة الأصوات هذه، هي الواردة في أوّل موقع من أي كلمة تأتي عقب (إذ) في القراءان الكريم.

ووجه المماثلة في هذا الإدغام، أنّ الذال يتحوّل إلى صوت هلاي مماثل للصوت الهلاي الذي يتبعه، وذلك كما في: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ [البقرة:166]، ﴿إِذْ جَعَلَ﴾ [المائدة:20]، ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ [الحجر:52]، ﴿وَإِذْ زَيْنَ﴾ [الأنفال:48]، ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور:12]، ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ [الأحقاف:29]؛ فقد قرأ ابن عامر فيها كلّها بالإدغام.

القانون الثالث: تدغم الدال في الأصوات الهلالية لجعل المقطع الأول من مقطعي الإدغام منبوراً.

التوضيح: يفسر هذا القانون أيضاً إدغام هشام دال (قد) في الأصوات الآتية: (الجيم، الذال، الزاي، السين، الشين، الصاد، الضاد، الظاء)³. وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَ﴾ [هود:76]، ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك:05]، ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة:102]، ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف:30]، ﴿لَقَدْ صَدَقَ﴾ [الفتح:27]، ﴿وَلَقَدْ صَرَبْنَا﴾ [الروم:58]. والعلّة الصوتية التي على أساسها يفسر إدغام هشام للدال في هذه الأصوات هو أنّها جميعاً أصوات هلالية، وأنّ الإدغام يجعل المقطع الأوّل منبوراً. وأمّا عدم إدغامه دال (قد) في الظاء من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص:24] فهو الاختيار. واختيار وجه دون سائر الوجوه أساس تشترك فيه القراءات كلّها.



¹ - ينظر: النشر في القراءات العشر: لابن الجزري: 2، 3/2.

² - استعرت هذا المصطلح من صاحب كتاب: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية.

³ - ينظر: النشر في القراءات العشر: لابن الجزري: 4، 3/2.

المبحث الثاني: القوانين الصوتية الخاصة في قراءة ابن كثير (رحمه الله)

تنسب هذه القراءة إلى أبي معبد عبد الله بن كثير المكي (ت120هـ)¹، وأما راوياه فهما:

1- البزّي: وهو أبو الحسن أحمد بن محمد المكي (ت250هـ)².

2- قنبل: وهو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المخزومي المكي (ت291هـ)³.

وللبزّي طريقان هما:

أ- أبو ربيعة: محمد بن إسحاق الربيعي المكي (ت294هـ)⁴.

ب- ابن الحباب: أبو عليّ الحسن بن الحباب الدقاق (ت301هـ)⁵.

و لقنبل طريقان كذلك هما:

أ- ابن مجاهد: أبو بكر أحمد بن موسى التميمي (ت324هـ)⁶.

ب- ابن شنبوذ: أبو الحسن محمد بن أحمد البغدادي (ت328هـ)⁷.

تكثر الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير بشكل يلفت النظر ويدعو للتأمل؛ وبدهي أنّ كثرة الظواهر تُؤدّن بكثرة القوانين الصوتية التي تضبطها، وقد تكون هذه الكثرة مدعاةً للخلط والتشويش والتكرار؛ لذا آثرت أن أختير من هذه الظواهر مجموعةً أدرسها تحت إطار واحد.

¹ هو: أبو معبد عبد الله بن كثير الدّاري، ولد عام(45هـ)، وهو إمام أهل مكة في القراءة، أخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن السائب، ومجاهد بن جبر، ودرّس مولى عبد الله بن عباس. روى عن عدد من الصحابة منهم: عبد الله بن الزبير، وأبو أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك. توفي بمكة عام(120هـ). ينظر: غاية النهاية: لابن الجزري.ج/497،496.

² هو: أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، البزّي، مولى بني مخزوم، المكي، ولد عام(170هـ)، مؤدّن المسجد الحرام وإمامه. أستاذ محقق، ضابط متقن. انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، توفي بها عام(250هـ) عن ثمانين سنة. ينظر: غاية النهاية:1/109، و لطائف الإشارات:1/101.

³ هو: أبو عمر محمد بن عبد الرحمن بن محمد، المكي المخزومي، ولد عام(195هـ)، يلقّب قنبل لشدة؛ والقنبل: الغليظ الشديد، وقيل: نسبة لبيت بمكة. انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ورحل إليه الناس من الأقطار. توفي عام(291هـ). ينظر: غاية النهاية:2/146، 147. و لطائف الإشارات:1/101.

⁴ هو: أبو ربيعة محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان الربيعي المكي المؤدّب. كان مقرئاً حليلاً، ضابطاً متقناً، ثقة عدلاً. يؤدّن بالمسجد الحرام بعد البزّي. أخذ القراءة عرضاً عن البزّي وقنبل، وقرأ في حياتهما. توفي في رمضان من عام(294هـ). ينظر: غاية النهاية:2/89. و لطائف الإشارات:1/117.

⁵ هو: أبو علي الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق البغدادي، وكان ثقة ضابطاً، متصدراً، من كبار الحدّاق والمحقّقين. روى القراءة عرضاً وسماعاً عن البزّي، وروى عنه ابن مجاهد، وابن الأثيري. توفي ببغداد عام(301هـ). ينظر: غاية النهاية:1/191، و لطائف الإشارات:1/117.

⁶ هو: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي الحافظ الأستاذ، شيخ الصنعة وأول من سبّح السبعة. ولد عام(245هـ) بسوق العطش ببغداد.قرأ على ابن عبدوس، وقينبل، وابن كثير المؤدّب.كان ثقة، حافظ ضابطاً، ورعاً، وكان إليه المنتهى في زمانه في الإقراء، وبعد صيته في الأقطار، وتراحم الناس عليه، وتنافسوا في الأخذ عنه، حتى كان في حلقة ثلاثمائة مصدر، وله أربعة وثمانون خليفة يأخذون على الناس. توفي ظهر الأربعاء في العشرين من شعبان عام(324هـ). ينظر: غاية النهاية:1/128-130، و لطائف الإشارات:1/120.

⁷ هو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلّت البغدادي الإمام، المعروف بابن شنبوذ. شيخ الإقراء بالعراق، أستاذ كبير، أحد من حال حال في البلاد في طلب القراءات، مع الثقة والخير والصلاح والعلم. كان يرى جواز القراءة بما صحّ سنده، وإن خالف الرسم، وعقد له بسبب ذلك مجلس حضره ابن مجاهد وكانت بينهما حفة، ولم يعد أحد ذلك قادحاً في روايته، ولا وصمة في عدالته. توفي في صفر عام(328هـ) على الصواب. ينظر: غاية النهاية:2/49-52، و لطائف الإشارات:1/105.

تغيّر البنية المقطعية:

تغيّر البنية المقطعية في قراءة ابن كثير بتأثير تغيّرات صوتية كثيرة ومتنوعة، ولن أعرض هنا لكلّ المؤثرات في البنية المقطعية في هذه القراءة؛ إذ المقام لا يتسع، ولكنني سأدرس أهمّ هذه المؤثرات وأبرزها من خلال القوانين الصوتية الضابطة لها. وتدرج هذه القوانين التي سأتي على ذكرها تحت مسميات الظواهر الصوتية الآتية: التقاء الساكنين، تحريك ميم الجمع، (تاءات البزّي)، الوصل. وهذا بيان لها:

أولاً: التقاء الساكنين

صيغة القانون: يمتنع التحوّل إلى الصائت الأمامي (الكسر) عند التقاء الساكنين، إذا كانت همزة الوصل متبوعة بالصائت الخلفي (الضمّ)، وأمّا إن كانت متبوعة بصائت الكسرة بقيت على حالها.

التوضيح: لقد كان ما يسمّى في التراث اللغوي والنحوي (التقاء الساكنين) مصدراً من مصادر اللبس، فالتحاة يرون أنّ كسرة نون (أَنْ) في قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ﴾ [المؤمنون: 27]، إنّما جيء بها للتخلّص من صعوبة نطق الساكنين المتعاقبين¹. وهنا ينبغي أن نلاحظ ما يأتي:

1- يفترض النحاة وجود كسرة مستقلة عن وجود همزة الوصل² في مثل: ﴿أَنْ اصْنَعْ﴾ والحقيقة أنّه لا وجود لهذه الكسرة؛ إذ كسرة النون ليست شيئاً آخر غير همزة الوصل في: ﴿أَنْ اصْنَعْ﴾.

2- أنّ فائدة همزة الوصل هذه تتمثّل في أنّها تغيّر البنية المقطعية³، فبدلاً من أن تكون مقاطع: ﴿أَنْ اصْنَعْ﴾ هكذا:

(أ - ن / ص - ن - ع) تصبح هكذا: (أ - ن / ص - ن - ع)، هذا بالإضافة إلى تغيّر موقع النبر.

¹ - ينظر: الكتاب: لسيبويه: 152/4.

² - ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

³ - تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير مقرئ مكة المكرمة: لسمير شريف استيتية. مجلة جامعة أم القرى، مجلة فصلية للبحوث العلمية المحكمة. السنة السابعة، العدد التاسع، العام 1414هـ/1994م، ص 185.

3- إذا كانت همزة الوصل ضمة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكُمْ﴾ [المائدة:49] مثلاً، فإن الضمة هذه لا تتحوّل إلى كسرة عند ابن كثير ونافع، لذلك فهما يقرأها بالضم ﴿وَأَنْ أَحْكُمْ﴾، ومن القراء من يقرأها بالكسر¹؛ أي إنهم يحولون الضمة إلى كسرة.

4- وإذن، فما يسمى (الكسر لالتقاء الساكنين) قد يكون أصيلاً؛ كما في: ﴿أَنْ أَصْنَعُ﴾، وقد يكون محوّلًا عن ضمّ كما في ﴿وَأَنْ أَحْكُمْ﴾ عند عاصم وأبي عمرو وحمزة ويعقوب² (4). وقد يكون الكسر محوّلًا عن فتحة كما في: ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة:16]، فمعظم القراء يقرأونها بكسر الواو (اشتروا). وهذا الكسر محوّل عن الفتحة التي هي همزة الوصل في: ﴿الضَّلَالَةَ﴾. وأمّا ابن كثير ونافع فإنهما يقرأها بضمّ الواو (اشتروا)؛ أي إنهما يحولان الفتحة إلى ضمة².

وسواء أكانت القراءة بضمّ الواو أم بكسرها، فالكلّ عربيّ صحيح، والكلّ من اللسان العربيّ الفصيح³، قال سيبويه: «وقد كسر قوم فقالوا: ﴿قُلْ أَنْظُرُوا﴾ [يونس:101].. وأمّا الذين يضمّون فإنهم يضمّون في كلّ ساكن يكسر في غير الألف المضمومة، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَقَالَتْ أُخْرُجْ عَلَيْنَ﴾ [يوسف:31].. ومنه: ﴿أَوْ أَنْقِصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ [الزّمل:3]. وهذا كلّ عربي قد قرئ به»⁴.

ثانياً: تحريك ميم الجمع

صيغة القانون: تتغير البنية المقطعية مطلقاً عند تحريك ميم الجمع بصائت الضمّ.

التوضيح: تُعامل العربية الفصيحة المشتركة ميم الجمع بإبقائها ساكنة، وقد ذهب بعضهم إلى خلاف ذلك؛ يقول العكبري (616هـ): «والأصل في ميم الجمع أن يكون بعدها واو كما قرأ ابن كثير، فالميم لمجاوزه الواحد، والألف دليل التثنية نحو: عليهما، والواو للجمع نظير الألف، ويدل على ذلك أن علامة الجماعة في المؤنث نون مشددة نحو: عليهنّ،

¹-(4)- ينظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: لعبد الفتاح القاضي: ص.114، وينظر أيضاً: مصحف دار الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر: جمال الدين محمد شرف. دار الصحابة للتراث بطنطا-مصر، ط1، 1426هـ/2006م. ص116.

²- القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لسمير شريف استينية: ص81.

³- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي (911هـ)، تصحيح وتعليق: محمد أحمد حاد المولى بك وصاحبه. مكتبة دار التراث- القاهرة. ط3، دت: مج1 ص255، 275.

⁴- الكتاب: لسبويه: 153/4.

فكذلك يجب أن يكون علامة الجمع للمذكّر حرفين، إلا أنهم حذفوا الواو تخفيفاً، ولا لبس في ذلك؛ لأنّ الواحد لا ميم فيه»¹.

إذن فميم الجمع تلحقها واو في قراءة ابن كثير كما في: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 07]² من فاتحة الكتاب العزيز. وهذا يؤدي إلى تغيير البنية المقطعية للكلمة، فبدلاً من أن تكون هكذا: (ع/ لِي/ هِم) تصبح: (ع/ لِي/ هِ/ مُو)، فتكون المقاطع ثلاثة حال التسكين، وأربعة عند التحريك بالضمّ.

ثالثاً: تاءات البزّي

صيغة القانون: إذا تعاقبت تاء المطاوعة وتاء المضارعة في حال الوصل، حذفت حركة أولاهما، ثمّ أدغمتا.

التوضيح: يوضّح هذا القانون التغيّر الصوتي الذي يحدث في ظاهرة صوتية تعرف في كتب القراءات بتاءات البزّي³؛ ذلك أنّ البزّي فيما رواه عن ابن كثير يحذف الحركة التي بين التائين ويدغمهما، كما في (فَلَا تَنَاجَوْا) من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَنَاجَوْا بِالْإِنْمِرِ﴾ [المجادلة: 9]، وفي (هَلْ تَرَبَّصُونَ) من: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَاءٍ﴾ [التوبة: 52]، و في (إِذِ تَلَقَّوْنَهُ) من قوله تعالى: ﴿إِذِ تَلَقَّوْنَهُ بِالسِّنِّكِزِ﴾ [النور: 15]، وكما في: (إِنْ تَوَلَّوْا) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ [هود: 3]، وغير ذلك من المواطن⁴ في القرآن الكريم. إنّ أبرز أثر لهذا التغير يتمثل في تغير طبيعة المقاطع التي تكون مجاله ومحلاً له. فالتركيب المقطعي في (إِذِ تَلَقَّوْنَهُ) يجري عند تشديد التاء على سمت غير سمتة الذي كان عليه من قبل. فبعد أن كان المقطع الثاني قبل التشديد قصيراً مفتوحاً: (ص+ح)، أصبح بعده على الشكل الآتي: (ص+ص+ح).

وتوالي المقاطع على هذا النحو ليس فيه ما يدعو إلى الاستغراب، فهو جار في العربية على نظر مألوف، وسمت معروف؛ فقد برز أمر جديد، وهو أنّ المقطع الذي فيه التاء المشدّدة في (تَلَقَّوْنَهُ) يبدأ بصامتتين، والشائع في اللسان العربي ألاّ يبدأ مقطع بصامتتين،

¹ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (616هـ). دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. دط، دت. ج 1 ص 9.

² - ينظر: مفردة عبد الله بن كثير المكي: لأبي عمرو الداني (444هـ)، تح: حاتم صالح الضامن. دار البشائر. دمشق. ط 1، 1428هـ/2008م. ص 28.

³ - ينظر: التهذيب لما تفرّد به كل واحد من القراء السبعة: لأبي عمرو الداني: ص 61-63، والنشر: لابن الجوزي: 174، 291/2.

⁴ - ينظر: مفردة عبد الله بن كثير المكي: لأبي عمرو الداني: ص 113-116.

والشيوخ لا يعني عدم صحّة خلافه على كلّ حال، والذين يقولون إنّه لا يجوز أن يبدأ مقطع عربي بصامتين، كان عليهم أن يرجعوا النظر في مقولتهم هذه في ضوء هذه القراءة¹.

وربما كان هذا هو سبب ردّ سيويوه، لتشديد هذه التاء في مثل هذا السياق²، مع كون ذلك وارداً في قراءة سبعية هي قراءة عبد الله بن كثير، وما ينبغي أن تردّ قراءة سبعية ولا عشرية، فالكلمة على أصله من التواتر، وعلى سمته العربي، شائعاً كان بين العرب، أم غير شائع، ولا ينقص من قدره عدم شيوعه.

وإن جاز ردّ تشديد التاء في موطن ما، فإنّه قد يجوز في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْتَ﴾ [البقرة: 267]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَنْجُوا بِالْإِنْمِ﴾ [المجادلة: 9] بالتشديد: (لَا تَيْمَمُوا)، (فَلَا تَنْجُوا) من رواية البرّقي، إلا أنّ سيويوه مع ذلك قد أجاز تضعيف التاء وعدمه في هذا السياق³. والتغيير الذي يجري على البنية المقطعية في هذه الحال، يتمثل في أن المقطع الأول سيصبح مكوناً من: (ص+ح+ح+ص)، وكان قبل ذلك مكوناً من: (ص+ح+ح). وكلّ الذي حدث هو أنّ المقطع قد أغلق بعد أن كان مفتوحاً. إن المقطع الذي ينشأ عن هذا التغيير (أي: تشديد التاء) مقطع غير شائع في العربية، فهو يستعمل في مثل: ﴿ضَالِّينَ﴾ [المؤمنون: 106] و﴿حَاجِرًا﴾ [آل عمران: 20]، وفي الوقف؛ كما في الوقف على: ﴿رَجِيمٌ﴾ [البقرة: 143]. ولكنّ عدم شيوعه لا يقدر في صحته ولا ينال من سلامته وفصاحته⁴.

وثمة سياق آخر تشدّد فيه التاء برواية البرّقي، وذلك في مثل قراءته لقوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ﴾ [طه: 69]، بالتشديد في: (تَلْقَفْ). والمقطع الأول الذي ينجم عن هذا التغيير في موطن التشديد يكون مكوناً من: (ص+ح+ص)؛ أي إنّ من المقطع المديد، وهو من الكثرة والشيوخ في اللسان العربي بما لا نحتاج معه إلى مزيد بيان.

¹ - ينظر: تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير مقرئ مكة المكرمة: لسمير شريف استيتية: ص188.

² - الكتاب: 4/438.

³ - المصدر السابق: 4/440.

⁴ - ينظر: تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير مقرئ مكة المكرمة: لسمير شريف استيتية: ص188.

وأحسب أنّ هذا هو السبب في أنّ التشديد في هذا الموطن جازز في نظر علماء العربية، فهو «متفق على جوازه بين النحاة لعدم النقاء الساكنين، حيث كان الحرف الذي قبل التاء متحرراً»¹.

رابعاً: الوصل

صيغة القانون: يتغير المقطع القصير المفتوح في (هاء الكناية) إلى مقطع طويل مفتوح في حال الوصل.

التوضيح: يفسر هذا القانون تحوّل المقطع من قصير مفتوح إلى طويل مفتوح في حال الوصل، وهو الموضوع الذي يسمّى في كتب القراءات (هاء الكناية)²؛ وذلك مثل الهاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس:35]. وتكون هذه الهاء على أحوال هي:

1- أن تقع قبل الساكن، وذلك مثل الهاء في الآية الكريمة: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة:197]، فهذه لا يمدّها ابن كثير ولا غيره³.

وقد ردّوا عدم الوصل هنا إلى أنّ الصلة (أي مدّ الهاء): تؤدّي إلى الجمع بين الساكنين، والوصل يبقى على حركتها ضمّة كانت أو كسرة⁴، نحو قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة:197]، وقوله تعالى: ﴿رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ [الليل:20]. والساكنان المقصودان هنا هما صوت المدّ الناجم عن الإشباع (الوصل)، ثمّ الصامت الذي يليه.

وينجم عن هذا الإشباع أن ينشأ مقطع مكوّن من: (ص+ح+ح+ص). وهذا المقطع لا تلجأ إليه العربية كثيراً كما أسلفت.

أمّا القول بأنّ الهاء تبقى على حركتها مع وجود الإشباع، فهو تصوّر يجعل الصوامت وحروف المدّ التي تليها حركات من جنسها، فالألف في (قال) تكون مسبوقة بفتحة، والواو في (قو) تكون مسبوقة بضمّة، والياء في (جيء) مسبوقة بكسرة. وهذا تصوّر لا يسعفه التحقيق العلمي؛ «إذ لو كانت أصوات المدّ هذه مسبوقة بحركات من جنسها

¹ - القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لسمير شريف استيتية: ص84، نقلا عن: سبيويه والقراءات: لأحمد مكي الأنصاري: ص55.
² - المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر: ل محمد سالم محيسن، المكتبة الأزهرية للتراث-مصر. دط، 1417هـ/1997م. ص37.
³ - ينظر: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: لأبي القاسم عليّ بن القاصح (801هـ-): ضبطه وصحّحه وخرج آياته: محمد عبد القادر شاهين. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان، ط2، 1425هـ/2004م. ص56.
⁴ - ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

- لما كان الإشباع أصلاً مؤدياً إلى الحركات الطويلة (أصوات المد) «¹».
- 2- أن تقع الهاء بين حركتين مثل: ﴿أَمَانَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: 21]، ومثل: ﴿وَحَمَّ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾ [الجاثية: 23]، فهذا لا خلاف بين القراء على وصله وإشباعه.²
- 3- أن تكون الهاء مسبوقه بصامت ومتبوعه بحركة، مثل: ﴿أَجْتَبَنَهُ﴾ [النحل: 121]، و﴿مِنَهُ﴾ [البقرة: 60]، و﴿فِيهِ﴾ [البقرة: 02]، فهذه يمدّها ابن كثير.³



المبحث الثالث: القوانين الصوتية الخاصة في قراءة عاصم بن أبي النجود (رحمه الله)
تنسب هذه القراءة إلى عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي (ت 127هـ)⁴، ورواياه هما:

- 1- شعبة: وهو أبو بكر شعبة بن عياش (ت 193هـ)⁵.
- 2- حفص: وهو أبو عمر حفص بن سليمان (ت 180هـ)⁶.
- ولشعبة طريقان هما:
- أ- الصليحي: وهو أبو زكريا يحيى بن آدم الصليحي (ت 203هـ)¹.
- ب- العليمي: وهو أبو محمد يحيى بن محمد العليمي (ت 243هـ)².
- ولحفص طريقان كذلك هما:

¹ - تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير مقرأ مكة المكرمة: لسمير شريف استيتية: ص 190.

² - ينظر: سراج القارئ المبدي وتذكار المقرئ المنتهي: لابن القاصح: 56.

³ - المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

⁴ - هو: إمام أهل الكوفة وقارئها أبو بكر عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي، وكان إماماً في القراءان والحديث، لغويًا نحويًا، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي. وكان إذا تكلم تكاد تعجب لفصاحته وحسن صوته. توفي في بادية السماوة بالكوفة عام (127 أو 128هـ). ينظر: غاية النهاية: 315/1-317، وينظر: لطائف الإشارات: ج 1 ص 96.

⁵ - هو: شعبة بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي الإمام العلم، كنيته أبو بكر، ولد عام (95هـ)، أخذ القراءان عرضاً عن عاصم ثلاث ختمات. عمّر دهرًا، وكان إماماً كبيراً من أئمة السنة، عالماً عاملاً. توفي عام (193هـ). ينظر: غاية النهاية: 296/1، 295، ولطائف الإشارات: 103/1، 102.

⁶ - هو: حفص بن سليمان بن المغيرة البزار الأسدي الكوفي، كنيته أبو عمرو، أو أبو داود، ولد عام (90هـ)، كان ربيب عاصم القارئ وأعلم أصحابه بقراءته. ثقة في الإقراء، يقرأ أهل المشرق اليوم بقراءته. توفي عام (180هـ) على الصحيح. ينظر: غاية النهاية: 230/1، 229، ولطائف الإشارات: 103/1.

¹ - هو: أبو زكريا يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسيد الصليحي. كان أحولاً، وهو من الأئمة الأعلام الكبار، ومن حفاظ السنة. توفي في النصف من شهر ربيع الأنوار عام (203هـ) بقم الصلح (قرية من قرى واسط) ببغداد. ينظر: غاية النهاية: 318/2، 317، ولطائف الإشارات: 140/1.

² - هو: أبو محمد يحيى بن محمد بن قيس العليمي، الأنصاري الكوفي، ولد عام (150هـ). شيخ القراءة بالكوفة، مقرأ حاذق ثقة. أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر بن عياش، وحماد بن أبي زياد عن عاصم. توفي عام (243هـ). ينظر: غاية النهاية: 330/2، 329، ولطائف الإشارات: 140/1.

أ- ابن الصَّبَّاح: وهو أبو محمد عبيد بن الصَّبَّاح (ت219هـ)¹.

ب- ابن الصَّبَّاح: وهو أبو حفص عمر بن الصَّبَّاح (ت221هـ)².

تشتمل قراءة عاصم على العديد من القوانين الصوتية تتوزع بين ظواهر صوتية كثيرة جديدة بالدراسة، وسوف لن يستوفيني المقام إذا أنا رُحِت أتتبع كل تلك الظواهر بقوانينها الضابطة، لذا سأكتفي بالوقوف على ظاهرة منها؛ ألا وهي ظاهرة التَّون الساكنة وأحكامها مع الأصوات بعدها، محاولاً رصد القوانين الصوتية التي تضبط هذه الأحكام وتحليلها. وظاهرة النون الساكنة في الواقع ليست خصوصية في قراءة عاصم، بل يشاركه فيها جميع القراء، اللهم إلا ما كان من تفرّد لأبي جعفر في مسألة الغنة كما سيأتي. من أجل هذا سيكون حديثي في هذا المبحث حديثاً عاماً.

التَّون الساكنة:

يقصد بالتَّون الساكنة كل نون غير متبوع بحركة، ويلحق بها التنوين، كما في الآيات

الكريمة الآتية: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة:62]، ﴿وَلَكِنْ صَبْرًا﴾ [الشورى:43]، ﴿وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف:

131]، ﴿إِنَّمَا﴾ [البقرة:37]، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:02]، ﴿ءَايَةً أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ [طه:15].

على الرّغم من أنّ الفرق بين النون الساكنة والتنوين قائم بوضوح عند علماء الأصوات المحدثين؛ ذلك أنّ النون فونيم من فونيمات العربية؛ أي إنّ صوت من أصواتها التي تتكون منها الكلمات، والتنوين إجراء صوتي في الأسماء المعربة غير المعرفة بـ(الـ)، وغير المضافة، كما أنه من طرائق العربية في غلق المقطع الأخير من الكلمة³، وذو هي وظيفته الصوتية؛ فعلى الرغم من هذا أقول إلا أنّ إلحاق علماء القراءات التنوين بالنون الساكنة، لم يخرج بهم عن جادة المنهج العلمي؛ ذلك أنّهم إنّما بنوه على أساسين علميين صوتيين بحثين: أولهما: أنّ التنوين في حقيقته النطقية إنّما هو نون ساكنة، وثانيهما: أنّ الأداء التجويدي للنون الساكنة والتنوين يسفر عن انطباق نفس الأحكام عليهما.

¹ - هو: أبو محمد عبيد بن الصباح بن أبي شريح بن صبيح، النهشلي، الكوفي، ثم البغدادي. مقرر ضابط صالح. أخذ القراءة عرضاً عن حفص عن عاصم. توفي عام(219هـ) على ما صححه صاحب الغاية. ينظر: غاية النهاية:1/441،440. ولطائف الإشارات:1/144.

² - هو: أبو حفص عمرو بن الصباح بن صبيح، البغدادي الضرير. مقرر حاذق ضابط. روى القراءة عرضاً وسماعاً عن حفص بن سليمان وهو من جلة أصحابه. توفي عام(221هـ). ينظر: ولطائف الإشارات:1/144.

³ - ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لسمير شريف استيتية: ص98.

أولاً: الإظهار

الإظهار كما هو في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة، إتمام نطق النون ظاهراً غير مخفي، من موضع نطقه الأصلي وهو اللثة. أما القانون الضابط له في قراءة عاصم وغيرها من القراءات فيصاغ على الشكل الآتي:

تُظهر النون والتنوين إذا كانت متبوعة بأحد الأصوات الستة الآتية: (الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء).

على الرغم من أن جعل علماء التجويد والقراءات هذه الأصوات الستة كلها حلقية¹ هو خلاف ما استتب عليه الأمر عند علماء الأصوات المحدثين، إلا أن هذا لا يؤثر في صحّة الحكم الذي ينجم عن وجودها بعد نون ساكنة أو تنوين؛ إذ تظلّ النون ظاهرة، غير مخفية في النطق، وتكون اللثة هي موضع نطقها.

التوضيح: يُفسّر هذا القانون صوتياً بأنّ هناك فجوة زمنية قصيرة تلاحظ عند نطق صوت النون متبوعاً بأحد هذه الأصوات الستة، تحدث بين تمام النطق بالنون، والبداية بنطق واحد من الأصوات الستة؛ فإذا أنعمنا النظر في: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: 62] فإننا لا بدّ واجدون انقطاعاً سيراً بين النون والهمزة. ويحدث مثل ذلك عند نطق: ﴿مِنْهُ﴾ [البقرة: 60] و﴿مِنْهُمْ﴾ [البقرة: 75]. وكلّما كان الكلام سريعاً اختفت هذه الفجوة، وظهر الصوتان (النون وما بعدها) متتابعين، وكلّما كان الكلام بطيئاً ظهرت تلك الفجوة واضحة تماماً².

والسبب الكامن وراء حدوث هذه الفجوة هو وقوع النون في نهاية المقطع ساكنة غير متحرّكة، علاوةً على كون المقطع الموالي يتدبّر بأحد هذه الأصوات الستة؛ فقد ساعدت هذه الأصوات النون على الظهور التام؛ لأنّها تقع في الجزء الخلفي من جهاز النطق، بينما تقع النون في الجزء الأمامي منه. فمن ذلك يجد الناطق صعوبة في الانتقال المفاجئ من صوت أمامي إلى صوت خلفي مباشرة، فيضطر لأنّ ينمّح النون الوقت الكافي للظهور بوضوح. وينجم عن ذلك أنّ الأعضاء الناطقة تتهيأ لنطق الصوت الموالي من الأصوات الستة، وتكون فترة التهيؤ هي الفجوة الزمنية بين الصوتين¹.

¹ - ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: لغام قدوري الحمد، دار عمار. عمان-الأردن، ط2، 1428هـ/2007م، ص166.

² - ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لاستينية: ص99، 98.

¹ - ينظر: المرجع نفسه: ص99.

ثانياً: الإخفاء

يعرّف الإخفاء في كتب القراءات، بأنه: «النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام، عار عن التشديد، مع بقاء الغنة في الحرف الأوّل»¹. وينضبط هذا الحكم بالقانون الآتي: تُخْفَى التّون الساكنة والتنوين إذا وليها أحد الأصوات الخمسة عشر الآتية: (الصاد، الفاء، الذال، الثاء، النون، الكاف، الميم، الجيم، الشين، القاف، السين، الدال، الطاء، الضاد، الظاء).

التوضيح: تتلخّص الحقيقة النطقية للتّون عندما تكون متبوعة بأحد هذه الأصوات، في أنّ اللسان لا ينطبق تماماً على موضع النطق، فيظل بينه وبين ذلك الموضع فجوة يمرّ منها الهواء بحريّة تامّة².

و من الجدير أن ينتبه إليه أنّ موضع نطق النون يتغيّر مع بعض هذه الأصوات الخمسة عشر؛ من ذلك أنّها إذا كانت متبوعة بالجيم أصبحت غارية (palatal)؛ أي إنّ موضع نطقها يتحوّل إلى الحنك الصلب (الغار)، وعندما تكون متبوعة بالكاف تصبح طبقية، وعندما تكون متبوعة بالقاف فإنها تصبح لهوية (uvular)³.

ثالثاً: الإقلاب

وهو جعل صوت ما مكان صوت آخر. ومع النون الساكنة والتنوين تتحولان إلى ميم⁴. والقانون الضابط لهذا الحكم هو:

تُقلب النون الساكنة أو التنوين ميماً إذا وليها صوت الباء، ويستصحب إخراج الهواء من الأنف.

التوضيح: يظهر الإقلاب في جعل النون الساكنة ميماً إذا ما كانت متبوعة بصوت الباء، مع الإبقاء على الغنة¹. والمقصود بالإبقاء على الغنة: «هو إخراج الهواء من الأنف»². ومن مثل ذلك:

¹ - البرهان في تجويد القرآن: محمد الصادق قمحاوي. المكتبة الثقافية. بيروت-لبنان. دط. دت. ص9.

² - ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لاستيتية: ص100.

³ - ينظر: المرجع السابق: الصفحة نفسها.

⁴ - ينظر: التمهيد في علم التجويد: لابن الجزري: ص168.

¹ - ينظر: البرهان في تجويد القرآن: محمد الصادق قمحاوي: ص8.

² - القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لاستيتية: ص100.

أنبئهم ← أمبئهم
من بعد ← ممبعد

رابعاً: الإدغام

تُضبط عمليّة الإدغام مع التّون الساكنة في القراءات القرآنية وفق القانون الآتي¹:
تدغم كلُّ نونٍ ساكنةٍ أو تنوينٍ إذا وليها أحد الأصوات الستّة المجموعة في الفعل (يرملون)، ويكون الإدغام بغير غنة مع صوتي الرّاء واللام، وبغنة مع الأصوات الأربعة المتبقية.

التوضيح: تتشكّل عملية الإدغام في النون الساكنة والتنوين من مرحلتين اثنتين، أولهما: قلب النون الساكنة لتكون مجانسة لأحد الأصوات المذكورة، ثانيهما: إدغام الصوتين المتماثلين. وكما هو واضح من نصّ القانون فإنّ هذا الإدغام ينقسم قسمين: إدغام بغير غنة، وإدغام بغنة.

والتفسير الصوتي للقسم الأوّل منهما هو أنّ تيار الهواء لا يخرج من الأنف عند نطق المدغم، بل من الفم. ويحدث هذا الإدغام عندما تكون النون متبوعة بالراء واللام، كما في: ﴿مَنْ لَّا﴾ [يونس:40]؛ فتتطق هكذا: (مَلَام)، وكما في: ﴿مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة:37]؛ فتتطق هكذا: (مِرْبِه).

وأما القسم الثاني؛ أي الإدغام بغنة، فإنّ تيار الهواء الخارج معه يسلك طريق الأنف والفم معاً، أو من الأنف فقط. ويحدث ذلك عندما يكون الصوت اللاحق للنون واواً، أو ياءاً، أو ميماً، أو نوناً، كما في: ﴿مِنْ وَالِي﴾ [الرعد:11]؛ فقد انقلبت النون إلى واو، ثمّ أدغمت الواوان، وكما في: ﴿مَنْ يَعْمَلُ﴾ [النساء:123]؛ إذ انقلبت النون إلى ياء، ثمّ أدغمت الياءان. وفي هذا النوع من الإدغام يخرج الهواء من الأنف والفم معاً، فالصوت مؤنّف (nasalized)¹.

وأما إذا ولي النون ميمٌ كما في: ﴿وَمَنْ﴾ [البقرة:114] فإنّ النون تتحوّل ميماً. و يسلك تيار الهواء في هذه الحالة مسلكاً واحداً هو الأنف. ومثّل ذلك يحدث عندما تكون النون

¹ - ينظر: التمهيد في علم التجويد: لابن الجزري: ص166-168، وينظر: البرهان في تجويد القرآن: لمحمد الصادق قمحاوي: ص7-8.

¹ - ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لاستيتية: ص101.

مشددة، كما في: ﴿مَنْ﴾ [البقرة: 262]، فإن التشديد مكوّن من نونين، والهواء كلّهُ يخرج من الأنف عند نطقه؛ فهو صوت أنفي (nasal)¹.



المبحث الرابع: القوانين الصوتية الخاصة في قراءة أبي عمرو بن العلاء (رحمه الله) صاحب هذه القراءة هو أبو عمرو بن العلاء المازني البصري (ت 154هـ)²، وله راويتان تنسبان إلى:

1- الدُّوري: وهو أبو عمرو حفص بن عبد العزيز الدُّوري (ت 246هـ)³.

2- السُّوسي: وهو أبو شعيب صالح بن زياد السُّوسي (ت 261هـ)⁴.

وأما طريقه فهي:

طريقا الدُّوري:

أ- ابن عبدوس: وهو أبو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس (ت بعد 280هـ)⁵.

ب- ابن فرح: أحمد بن فرح البغدادي (ت 303هـ)¹.

طريقا السُّوسي:

أ- ابن جرير: أبو عمران موسى بن جرير (ت 316هـ)².

¹ - ينظر: المرجع نفسه: ص 101.

² - هو: زيان بن العلاء التميمي ويكنى أبا عمرو، ولد عام (68هـ)، إمام العربية والإقراء، وهو من القراء السبعة. وليس في القراء السبعة أكثر شيوخاً منه. روى عنه الحروف محمد بن الحسن بن أبي سارة، والأصمعي، وسيبويه. توفي بالكوفة عام (154هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري. 262/1-265.

³ - هو: أبو عمر حفص بن عمر بن صهبان، النحوي الضري، الدُّوري، نسبة لموضع قرب بغداد، ولد به أيام المنصور عام (150هـ). كان إمام عصره في القراءة، وشيخ وقته في الإقراء. ثقة ثبت كبير ضابط، وهو أوّل من جمع القراءات. روى عن أبي عمرو وعن الكسائي. توفي في شوال عام (246هـ). ينظر: غية النهاية: 231، 232/1، ولطائف الإشارات: 101/1.

⁴ - أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله السُّوسي، نسبة لموضع بالأهواز. كان ضابطاً محرراً ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد البيهقي. توفي بالرقّة وقد قارب السبعين عام (261هـ)، ولم يذّر له تاريخ ميلاد. ينظر: غاية النهاية: 302/1، ولطائف الإشارات: 101/1، 102.

⁵ - هو: أبو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس البغدادي، الدقاق. ثقة محقق ضابط محرر. أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو الدوري، وأكثر عنه، وهو من أكبر أصحابه وأجلهم، وأضبطهم. وروى عنه ابن مجاهد. توفي عام (بضع وثمانين ومائتين للهجرة). ينظر: غاية النهاية: 337، 338/1، ولطائف الإشارات: 124/1.

¹ - هو: أبو جعفر أحمد بن فرح بن جرير البغدادي، المفسر، الضري. ثقة كبير، ضابط. كان إماماً في القراءات والتفسير. قرأ على الدوري بجميع ما عنده من القراءات، وقرأ عليه ابن مجاهد، وابن شنيوذ. توفي في ذي الحجة عام (303هـ) على الأرجح، وقد قارب التسعين. ينظر: غاية النهاية: 89، 90/1، ولطائف الإشارات: 124/1.

² - هو: أبو عمران موسى بن جرير الرقي، الضري. مقررئ نحوي مصدر حاذق مشهور. وكان بصيراً بالإدغام، ماهراً في العربية، وافر الحرمة، كثير الأصحاب. أخذ القراءة عرضاً عن السُّوسي وهو أجل أصحابه. توفي على الأقرب عام (316هـ). ينظر: غاية النهاية: 277/2، ولطائف الإشارات: 130/1.

ب- ابن جمهور: أبو عيسى بن موسى بن جمهور (ت300هـ)¹.

في قراءة أبي عمرو ظواهر صوتية كثيرة تمثل لهجة تميم التي ينتمي إليها أبو عمرو، ومع ذلك ففي هذه القراءة آثارٌ لهجية أخرى؛ لأنها كسائر القراءات مبنية على الاختيار. وقد اخترت-للدراصة- من بين تلك الظواهر أكثرها شيوعاً وانتشاراً في قراءة أبي عمرو؛ وهي ظاهرة: الهمز. وهذا بيان ذلك.

الهمز:

يرد الهمز في قراءة أبي عمرو على شكلين مختلفين؛ محققاً أحياناً، ومخففاً أحياناً أخرى؛ فهو يحققه عند التلاوة المفصلة -أي ينطقه همزة قطع خالصة-، ويسهله في الصلاة، وإذا قرأ قراءة الدرَج، وإذا قرأ بالإدغام².

ولتسهيل الهمز أحكام مفصلة في قراءة أبي عمرو تضبطها قوانين خاصة، أوجزها فيما هو آت:

أولاً: الهمز المفرد

القانون الأول: إذا جاء صامت الهمز ساكناً مفرداً من كلمة واحدة، فإنه يسهل.

التوضيح: في قراءة أبي عمرو تسهل الهمزة الساكنة المفردة التي تكون في الكلمة الواحدة،

كما في³: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:03]، ﴿يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة:75]، ﴿بِسْمَا﴾ [البقرة:90]، ﴿الذُّبُ﴾

[يوسف:13]، ﴿الرَّيَا﴾ [الإسراء:60]، ﴿مَأْمَنُهُ﴾ [التوبة:06]. وقد ذكروا في تفسير ظاهرة تسهيل

الهمزة في قراءة أبي عمرو، أن الهمزة تنقلب إلى حرف علة¹؛ أي إن الهمزة

في ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ تصبح واواً، وفي ﴿بِسْمَا﴾ تصبح ياء، وفي ﴿مَأْمَنُهُ﴾ تصبح ألفاً². وليس هذا

التفسير صحيحاً بالمعايير الصوتية المعاصرة، بل الصحيح أن الهمزة تتحول إلى حركة مماثلة

للحركة التي قبلها، فتجتمع الحركتان وتصبحان حركة طويلة واحدة. وعلى ذلك فإن

الهمزة في ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ تتحول إلى ضمة، فتجتمع الضمّتان وتصبحان واواً، وتتحوّل الهمزة

¹ - هو: أبو عيسى موسى بن زريق البغدادي ثم التنيسي المقيّم. مصدر ثقة مشهور. أخذ القراءة عرضاً عن السويدي، وعامر بن عمر الموصلي، وهو كبير من أصحابهم. روى عنه ابن شنيذ. توفي في حدود عام(300هـ). ينظر: غاية النهاية:2/277، ولطائف الإشارات:1/130.

² - ينظر: مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري: لأبي عمرو الداني(444هـ)، تح:حاتم صالح الضامن. دار البشائر، ط1، 1428هـ/2008م. ص167،168.

³ - ينظر: المصدر السابق: ص169،168.

¹ - ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء: لعبد الصبور شاهين: ص 109.

² - ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: لعبد الصبور شاهين. مكتبة الخانجي-القاهرة. د.ط.د.ت. ص97.

في ﴿يَسْكَمَا﴾ إلى كسرة، فتجتمع الكسرتان وتصبحان ياءً، وتحوّل الهمزة في ﴿مَأْمَنُ﴾ إلى فتحة فتجتمع الفتحتان وتصبحان ألفاً¹.

ويمكن التعبير عن هذا التغيّر بالآتي: تتحوّل الهمزة-الصامت الوقفي الحنجري- إلى الحركة التي تماثل الحركة التي تسبقها.

واستثني من هذا القانون الهمزة الساكنة بالجزم كما في: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [آل عمران:120]، والهمزة الساكنة للبناء كما في ﴿أَنِيتُهُمْ﴾ [البقرة:33]²، وغير ذلك.

ثانياً: الهمز المزدوج

القانون الثاني: إذا اجتمع صامتاً همز متتابعين مفتوحين من كلمة واحدة، سهّل الثاني منهما مع إطالة صائت الأول .

التوضيح: يذهب أهل الأداء من القراء في بيان هذا القانون إلى أن أبا عمرو يقرأ الهمزتين المفتوحتين المتتابعتين من كلمة واحدة بتسهيل الثانية منهما، مع إدخال ألف بينهما³؛

ويتضح ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ءَأَنْتَ﴾ [المائدة:116]، فإنه يقرأه وفق الشكل الآتي:

أَأَنْتَ ← أَأَ — نْتَ

والحقّ أن هذا الذي ذكره لا يثبت أمام ما توصل علماء الأصوات المعاصرون؛ فما يسمونه تسهياً، ما هو في حقيقته إلّا حذف للهمزة الثانية وإبقاءً لحركتها¹، والألف التي قالوا بتوسطها بين الهمزتين ما هي في حقيقتها الصوتية إلّا إطالة لفتحة الهمزة الأولى.

القانون الثالث: إذا اجتمع صامتاً همز من كلمتين، أولاهما مفتوح وثانيهما مضموم، حققت الأولى، وأبدلت الثانية واواً (نصف حركة خلفية).

التوضيح: والمعنى أنّه إذا كانت أولى الهمزتين مفتوحة وثانيتهما مضمومة في كلمتين، كما في قوله تعالى: ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [المؤمنون:44]، فإنّ أبا عمرو يقرأ بتحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل

¹ - ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لاستيتية: ص110، 109.

² - ينظر في المستثنيات: مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري: لأبي عمرو الداني: ص169-171، وينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: لعبد الصبور شاهين: ص109.

³ - ينظر: مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري: للداني: ص50، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: لشاهين: ص110.

¹ - ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لاستيتية: ص110.

الهمزة الثانية (بين بين)¹ كما اصطلح على ذلك القراء. والذي سموه هنا همزة (بين بين) هو في المنظور الصوتي الحديث: الواو نصف الحركة². والعلّة في هذا التغيّر الصوتي دون غيره تكمن في أنّ الهمزة الثانية لما حذفت وبقيت حركتها، أصبح المقطع الأوّل من الكلمة مبتدئاً بصائت، وهو خلاف ما درجت عليه العرب في كلامها، فلجئوا إلى الواو نصف الحركة الخلفية، لاشتراكها مع صائت الضمّ في خصائص نطقية.

القانون الرابع: إذا اجتمع صامتاً همز من كلمتين، أولاهما مفتوح وثانيهما مكسور، حَقَّقَت الأولى، وأبدلت الثانية ياءً (نصف حركة أمامية).

التوضيح: يشترط لعمل هذا القانون أن تكون الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة من كلمتين، كما في قوله تعالى: ﴿شُهَدَاءَ إِذْ﴾ [البقرة:133]، فأبو عمرو يقرأ بتحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الهمزة الثانية (بين بين)³ كما اصطلح على ذلك القراء. والحقّ أنّ الذي سموه (بين بين) في هذه الحالة، هو في الحقيقة النطقية نصف حركة أمامية؛ وهي الياء⁴.

القانون الخامس: إذا اجتمع صامتاً همز من كلمتين، أولاهما مضموم وثانيهما مفتوح، حَقَّقَت الأولى، وأبدلت الثانية واواً (نصف حركة خلفية).

التوضيح: من مُثَل هذا القانون في القراءان الكريم قوله تعالى: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ [الأعراف:100]، فقد قرأ أبو عمرو بتحقيق الهمزة الأولى، وإبدال الثانية نصف حركة خلفية الواو¹. وما يقال في تفسير هذا التغيّر الصوتي الواقع، هو ذاته ما قيل في القانون الثالث فليراجع.

القانون السادس: إذا اجتمع صامتاً همز من كلمتين، أولاهما مكسور وثانيهما مفتوح، حَقَّقَت الأولى، وأبدلت الثانية ياءً (نصف حركة أمامية).

التوضيح: والمعنى: أنّه متى ما اجتمع في سياق واحد متتابع من كلمتين همزتان؛ أولاهما متبوعة بصائت الكسر القصير، وثانيهما متبوعة بصائت الفتح القصير، فإنّ أبا عمرو

¹ - ينظر: مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري: لأبي عمرو الداني: ص49، 50، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء: لشاهين: ص111.

² - ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لاستيتية: ص110.

³ - ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء: لشاهين: ص111.

⁴ - ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لاستيتية: ص111.

¹ - ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء: لشاهين: ص111.

يتعامل معه بتحقيق الهمزة الأولى، وتحويل الثانية ياء نصف الحركة الخلفية¹. ومن أمثلة هذا السياق في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَعَاءَ أَخِيهِ﴾ [يوسف:76].

القانون السابع: إذا اجتمع صامتاً همز من كلمتين، متَّفقان بالفتح، أو الضمّ، أو الكسر حذف إحداهما مع بقاء حركته.

التوضيح: والمعنى أنّه متى ما اجتمع في سياق واحد همزتان متَّفقتان بالفتح، أو الضمّ، أو الكسر؛ فإنّ أبا عمرو يتعامل مع هذا السياق بحذف إحدى الهمزتين والإبقاء على حركتها². ومن أمثلة هذا السياق قوله تعالى: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود:40]. فإذا قدرنا أنّ الهمزة الأولى هي المحذوفة، وهو ما يذهب إليه القراء³، كان تمثيل النطق هكذا:

جَاءَ أَمْرُنَا ← جَاءَ أَمْرُنَا

وإذا قدرنا أنّ الثانية هي المحذوفة، وهو الذي أميل إليه، كان التقدير هكذا:

جَاءَ أَمْرُنَا ← جَاءَ مَرُنَا



المبحث الخامس: القوانين الصوتية الخاصة في قراءة حمزة بن حبيب الزيّات (رحمه الله)

تنسب هذه القراءة لحمزة بن حبيب الزيّات التيمي الكوفي (ت156هـ)¹، وأمّا رواياه

فهما:

1- خلف: وهو أبو محمد خلف بن هشام البزار الأسدي البغدادي (ت229هـ)².

2- خلّاد: وهو أبو عيسى خلّاد بن خالد الصيرفي الكوفي (ت220هـ)³.

وخلّف عن حمزة طريقان هما:

¹ - ينظر: المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

² - ينظر: مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري: لأبي عمرو الداني: ص49، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء: لشاهين: ص111.

³ - ينظر: مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري: لأبي عمرو الداني: ص49.

¹ - هو: حمزة بن حبيب الزيّات أبو عمارة الكوفي، ولد عام(80هـ)، حبرُ القراءان وإمام الناس بعد عاصم والأعمش، وأحد القراء السبعة. كان إماماً حجةً ثبناً، قيماً بكتاب الله، عالماً بالفرائض. اختار مذهب حمران الذي يقرأ قراءة ابن مسعود رضي الله عنه. توفي عام(156هـ)، وقبره بجلوان. ينظر: غاية النهاية: ج1 ص236-238.

² - هو: خلف بن هشام الأسدي البزار، ولد عام(150هـ)، أحد القراء العشرة، وأحد الرواة عن سليم عن حمزة، لكنه خالفه في مائة وعشرين حرفاً. كان ثقة كبيراً زاهداً عابداً عالماً توفي ببغداد عام(229هـ). ينظر: غاية النهاية: 1/247، 246، وينظر: لطائف الإشارات: 1/98.

³ - هو: أبو عيسى خلّاد بن خالد، الصيرفي الكوفي، من أضيظ أصحاب سليم وأجلهم. وكان محققاً مجوّداً إماماً في القراءة. لم يذكر له تاريخ ميلاد. توفي بالكوفة عام(220هـ). ينظر: لطائف الإشارات: 1/103.

أ- إدريس: وهو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحدّاد البغدادي (ت293هـ)¹.

ب- ابن عثمان: أبو الحسين أحمد بن عثمان الخراساني (ت344هـ)².

ولخلاد أيضاً طريقان هما:

أ- ابن شاذان: أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري (ت286هـ)³.

ب- ابن الهيثم: أبو عبد الله محمد بن الهيثم الكوفي (ت249هـ)⁴.

تتماز قراءة حمزة بوجود ظواهر صوتية كثيرة، أكثر من أيّ قراءة أخرى من القراءات السبع، باستثناء قراءة أبي عمرو بن العلاء؛ وهذا يعني أنها تقمن على الكثير من القوانين الصوتية التي تضبط هذه الظواهر. لذا سأكتفي باستعراض جملة من هذه القوانين ضمن ظاهرتين صوتيتين تكادان تكونان أكثر اختصاصاً بقراءة حمزة دون غيره؛ ألا وهما ظاهرتا السكت والوقف كما هو معروف في كتب القراءات.

السكت والوقف:

أولاً: السّكت

السّكت كما تعرّفه كتب القراءات والتجويد: «هو قطع الصوت زمناً دون زمن الوقف عادة من غير تنفس. وقد اختلفت ألفاظ الأئمة في التأدية عنه بما يدلّ على طول السكت وقصره»¹. ويأتي السّكت في هذه القراءة من رواية خلف عن سليم عن حمزة، وهو يعبر عنه بالسكّنة اليسيرة². أمّا القانون الصّوتي الضابط له فيمكن صوغه كالآتي:

صيغة القانون: يُسكت على الصّامت الصحيح الساكن المتبوع بهمزة، سكتاً قصيراً قبل نطقها محققة، دون قطع النفس.

¹ - هو: أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي، ولد عام (199هـ). إمام ضابط متقن ثقة. قرأ على خلف بن هشام روايته واختياره. روى عنه ابن مجاهد سماعاً، وابن شنبوذ عرضاً. توفي يوم الأضحى من عام (292هـ). ينظر: غاية النهاية: 1/141-140، ولطائف الإشارات: 1/148-147.

² - هو: أبو الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان، الخراساني البغدادي الحربي القطان. ولد عام (260هـ). كان ثقة، كبيراً، ضابطاً. توفي عام (344هـ). ينظر: غاية النهاية: 1/76، ولطائف الإشارات: 1/106.

³ - هو: أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري البغدادي، مقرئ حاذق معروف محدث مشهور ثقة. أخذ القراءة عرضاً عن خلاد، وهو من جلة أصحابه. روى عنه ابن شنبوذ، وأبو بكر النفاش. توفي في الرابع من جمادى الأولى من عام (286هـ) وقد نيف على التسعين. ينظر: غاية النهاية: 2/135، ولطائف الإشارات: 1/149.

⁴ - هو: أبو عبد الله محمد بن الهيثم الكوفي، قاضي عكبر، ضابط مشهور، حاذق في قراءة حمزة. أخذ القراءة عرضاً عن خلاد بن مخلد، هو من أجل أصحابه. توفي عام (249هـ). ينظر: غاية النهاية: 2/240، ولطائف الإشارات: 1/149.

¹ - النشر في القراءات العشر: لابن الجزري: 1/240. (بتصرف طفيف).

² - ينظر: المصدر السابق: الصفحة نفسها.

التوضيح: هذا القانون يعني أن حمزة إذا قرأ كلمة: ﴿الْأَرْضُ﴾ [البقرة:11] مثلاً، فإنه يسكت على اللام قبل نطق الهمزة محققة¹؛ ومعنى هذا أن السكت يمتنع في هذه القراءة إذا أسقطت الهمزة، أو نقلت حركتها إلى الساكن؛ وهو ما يعرف عند علماء القراءات بالنقل. وتقع مثل هذه الظاهرة (السكت) في مثل قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾ [الذاريات:24]، وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾ [البقرة:06] وغيرهما كثير.

والتفسير الصوتي لظاهرة السكت أن تحقيق النبر في المقطعين المتواليين هو الدافع إليه؛ إذ لولا وجود السكت لكان من الصعب تحقيق نبر المقطعين معاً على النحو الذي يكون عليه عند حدوثه².

ثانياً: الوقف

أما الوقف فهو كما تعرّفه كتب القراءات: «قطع صوت القارئ على آخر الكلمة الوضعية زمنياً»³ «يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة»⁴. وقراءة حمزة قد تميّزت بأنها عند الوقف على كلمات مهموزة تبدل الهمزة حركة أو نصف حركة أو أنها تسهّلها (بين¹). وظاهرة الوقف في قراءة حمزة من أهمّ الظواهر الصوتية، بل هي في نظر بعض العلماء من المشكلات التي يحتاج النظر فيها إلى دراية وتعمّق؛ قال ابن الجزري (رحمه الله): «وهو باب مشكل يحتاج إلى معرفة تحقيق مذاهب أهل العربية، وأحكام رسم المصاحف العثمانية، وتمييز الرواية، وإتقان الدراية»². وفي ما يلي قوانين إبدال الهمزة عند الوقف في قراءة حمزة:

القانون الأول: تبدل الهمزة الواقعة في وسط الكلمة ساكنةً وما قبلها مضموم، ضمّةً في حال الوصل.

¹ - ينظر: التهذيب لما تفرّد به كل واحد من القراء السبعة: لأبي عمرو الداني: ص146، 145، وينظر: رفعة الدرجات في قراءة حمزة الزيّات: لتوفيق إبراهيم ضمرة. دائرة المكتبة الوطنية. عمان-الأردن. ط1، 1429هـ/ 2008م. ص20.

² - ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لاستنينة: ص134.

³ - لطائف الإشارات: 248/1.

⁴ - النشر: 240/1.

¹ - ينظر: التهذيب لما تفرّد به كل واحد من القراء السبعة: لأبي عمرو الداني: ص139-145، ورفعة الدرجات في قراءة حمزة الزيّات: لتوفيق إبراهيم ضمرة: ص33-38.

² - النشر: 428/1.

التوضيح: يتضح عمل هذا القانون في مثل قوله تعالى: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ﴾ [البقرة:55] ، فإن حمزة يقرؤه: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ﴾ وفي مثل: ﴿يُؤْمِرُونَ﴾ [النحل:50] و﴿تُؤْمِرُونَ﴾ [الحجر:65] فإنه يقرأهما ﴿يُؤْمِرُونَ﴾ و﴿تُؤْمِرُونَ﴾؛ وهو في كل هذا يبدل الهمزة الساكنة المضمومة ما قبلها ضمةً، ولا يقال إنه أبدلها واواً كما كان العلماء السابقون يتصورون¹، وهو قول ينسجم مع مذهبهم القائم على القول بوجود ضمة مستقلة عن الواو سابقة لها مباشرة. و تصورهم هذا غير صحيح من الناحية الصوتية كما أثبتت ذلك الدراسات الصوتية الحديثة.

القانون الثاني: تُبدل الهمزة الواقعة في وسط الكلمة ساكنةً وما قبلها مفتوح، فتحةً في حال الوصل.

التوضيح: يتضح عمل هذا القانون في مثل الكلمات القرآنية الآتية: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة:67] ﴿رَأْسِهِ﴾ [البقرة:196]، ﴿تَأْسٍ﴾ [المائدة:26] فإن حمزة يقرأها هكذا على التوالي: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ ﴿رَأْسَهُ﴾، ﴿تَأْسٍ﴾؛ بإبدال الهمزة فتحةً.

وقد قلت إن الهمزة أبدلت فتحةً لأن حركة الصامت الذي قبل الهمزة هي الفتحة، وعندما تتحوّل الهمزة إلى فتحة تجتمع فتحتان فتصيران ألفاً، وذلك وفق النسق الآتي:

رَ - أَسِ - هِ ← رَ - سِ - هِ
رَأْسِهِ ← رَأْسِهِ

أي إن التحوّل يتمثل في إبدال الهمزة فتحة بسبب وجود الفتحة التي قبلها، ولم تتحوّل الهمزة إلى ألفٍ كما ظنّ ابن الجزري حين قال: «وإن كان قبله فتح أبدل ألفاً»¹؛ فهو من الوجهة الصوتية الحديثة خطأ محض.

القانون الثالث: تبدل الهمزة الواقعة في وسط الكلمة ساكنةً وما قبلها مكسورةً، كسرةً في حال الوصل.

التوضيح: هذا القانون يتبين عمله في مثل الكلمتين القرآنتين: ﴿شِئْتُمْ﴾ [البقرة:58]،

¹ - ينظر: التهذيب: للدان: ص139، والنشر: 431/1.

¹ - النشر: 431/1.

و﴿يُنْسَ﴾ [هود:99]، فإنَّ حمزة يقرؤها وفق النَّحو الآتي على التوالي: ﴿شَيْتُمْ﴾، ﴿بَيْسَ﴾¹؛ أي بإبدال الهمزة الساكنة كسرةً، فتجتمع كسرتان تصيران بعد ذلك ياء مدّ. وغني عن التنبيه الآن إلى أن ما ذهب إليه علماء السلف من أنها تقلب ياء، هو قول جانبه الصواب العلمي، ولا تُقرّه الدراسات الصوتية الحديثة². مع احترام شديد لجناب أولئك الأفاضل عليهم رحمة الله.

ويمكن تمثيل هذا التحوّل الصوتي بالآتي:

ب - ء س ← ب - س ← بيس

القانون الرابع: تبدل الهمزة المتحرّكة الواقعة في وسط الكلمة وما قبلها مضمومًا، نصفَ حركة خلفية (واوًا)، في حال الوقف.

التوضيح: يتّضح عمل هذا القانون في مثل الكلمات القرآنية الآتية: ﴿مُوجَلًا﴾ [آل عمران:145]، ﴿يُؤَيِّدُ﴾ [آل عمران:13]، ﴿فَلْيُودَ﴾ [البقرة:283]؛ فإنَّ حمزة يقرأها جميعها بإبدال الهمزة واوًا³، هكذا: ﴿مُوجَلًا﴾، ﴿يُؤَيِّدُ﴾، ﴿فَلْيُودَ﴾؛ أي إنَّ الهمزة في جميع هذه الكلمات تحوّلت إلى نصف حركة خلفية، وأخذت هذه الأخيرة حركة الهمزة المبدلة، وهي في هذه الأمثلة الفتحة.

القانون الخامس: تبدل الهمزة المتحرّكة الواقعة في وسط الكلمة وما قبلها مكسورًا، نصف حركة أمامية (ياءً)، في حال الوقف.

التوضيح: من مُثَل عمل هذا القانون في القراءان الكريم الكلمات الآتية: ﴿فَتَّةٌ﴾ [البقرة:249]، ﴿فَتَتَيْنِ﴾ [البقرة:13]، ﴿مَائَةٌ﴾ [البقرة:259]، ﴿لِيَطْمِينَنَّ﴾ [البقرة:260]، فإنَّ حمزة قرأ في كلّ منها بإبدال الهمزة ياءً¹، هكذا: ﴿فِيَّةٌ﴾، ﴿فِيَّتَيْنِ﴾، ﴿مَائَةٌ﴾، ﴿لِيَطْمِينَنَّ﴾؛ أي إنَّ جميع هذه الكلمات وما هو على شاكلتها تتحوّل الهمزة فيها إلى نصف حركة أمامية، ثمَّ تأخذ هذه الأخيرة حركة الهمزة المبدلة.



¹ - ينظر: التهذيب: ص139.

² - ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لاستيتية: ص139.

³ - ينظر: التهذيب: ص139.

¹ - ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

المبحث السادس: القوانين الصوتية الخاصة في قراءة أبي رويم نافع المدني (رحمه الله)

صاحب هذه القراءة من حيث نسبة الاشتهار لا الابتكار هو: نافع بن عبد الرحمن

المدني (ت169هـ)¹، وأما راويا قراءته فهما:

1- قالون: وهو أبو موسى عيسى بن مينا الزرقي المدني (ت220هـ)².

2- ورش: وهو أبو سعيد عثمان بن سعيد المصري (ت197هـ)³.

أما طريقا قالون، فهما:

أ- أبو نُشَيْط: وهو محمد بن هارون الربيعي (ت258هـ)⁴.

ب- الخُلَوَانِي: وهو أبو الحسن أحمد بن يزيد (ت250هـ)⁵.

وأما طريقا ورش، فهما:

أ- الأزرق: وهو أبو يعقوب يوسف بن عمرو المدني (ت240هـ)¹.

ب- الأصبهاني: وهو أبو بكر محمد بن عبد الرّحيم الأسدي (ت296هـ)².

لقد اخترت من الظواهر الصوتية التي تتضمنها هذه القراءة، ظاهرةً هي من أكثرها شيوعاً في القراءات القرآنية المتواترة؛ ألا وهي ظاهرة المماثلة، إلا أنّها -مع ذلك- ذات وجه اختصاص بقراءة نافع دون غيرها في بعض أشكالها؛ ويتمثل ذلك في مبثني تغليظ اللّامات وترقيق الرّاءات، كما ينصّ على ذلك علماء القراءات³.

¹ - هو: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، كنيته أبو رويم، ولد عام (70هـ)، أحد الأعلام، ثقة صالح، كان إذا قرأ يُشَمُّ من فيه رائحة المسك. قرأ على سبعين من التابعين، وروى عنه القراءة عرضاً جماعة منهم: الإمام مالك بن أنس، وقالون، وورش. انتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة. توفي عام (169هـ). ينظر: غاية النهاية: 288/1 وما بعدها.

² - هو: أبو موسى عيسى قالون ابن مينا، المدني النحوي، الزُّرقي مولى الزهرين. ولد عام (120هـ)، كان أصمّ يلتمّ أذنه فم القارئ، اختصّ بِنافع كثيراً حتى قيل: إنه ربيبه. قرأ عليه قراءته غير مرّة. وآلت إليه مشيخة القراءة بالمدينة بعد نافع. توفي عام (220هـ) على الأصح. ينظر: غاية النهاية: 542، 543/1، ولطائف الإشارات: 100/1.

³ - هو: أبو سعيد عثمان بن سعيد القبطي الملقب بورش، ولد عام (110هـ)، شيخ القراء المحققين، وإمام أهل الأداء المرتلين، كان ثقة حجّة جيد القراءة، مع براعة في العربية. انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية. توفي بمصر عام (197هـ). ينظر: غاية النهاية: 446، 447/1، ولطائف الإشارات: 100، 101/1.

⁴ - هو: أبو جعفر محمد بن هارون، الرّبّيعي، البغدادي، ويقال المرزوي، المعروف بأبي نَشَيْط. مقرر جليل ضابط مشهور، ثقة محقق. أخذ القراءة عرضاً عن قالون. توفي عام (258هـ) على التحقيق. ينظر: غاية النهاية: 238، 239/2، ولطائف الإشارات: 106/1.

⁵ - سبقت ترجمته، ينظر: ص 82 من البحث.

¹ - هو: أبو يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار، المدني، ثم المصري، المعروف بالأزرق. ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عن ورش وخلفه في القراءة والإقراء بمصر، ولازمه مدة طويلة، حتى قرأ عليه عشرين ختمة. توفي في حدود الأربعين ومائتين من الهجرة. ينظر: غاية النهاية: 349/2، ولطائف الإشارات: 111/1.

² - هو: أبو بكر محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب بن يزيد بن خالد بن قرّة بن عبد الله، الأسدي الأصبهاني. صاحب رواية ورش عند العراقيين. إمام ضابط مشهور ثقة، نزل بغداد. روى عنه ابن مجاهد، وعبد الله البلخي. توفي ببغداد عام (296هـ). ينظر: غاية النهاية: 150/1، ولطائف الإشارات: 112/1.

³ - ينظر: التهذيب: للداني: ص 41-43.

المماثلة:

تظهر المماثلة كقانون صوتي عام في قراءة نافع في مواطن متعددة، أشهرها ما يمكن تناوله تحت موضوعي: تفخيم اللام وترقيقها، وترقيق الراء وتفخيمها. وللمماثلة في ثنايا هذين الموضوعين قوانين صوتية خاصة تضبط التغيرات الصوتية التي تحدث وتفسرها.

أولاً: اللام تفخيماً وترقيقاً

تأتي اللام في السياق القرآني في قراءة نافع، إما ساكنة، أو مضمومة، أو مكسورة، وتكون في كل هذه المواطن منطوقة على الأصل؛ أي مرققة، فلا يلتفت إلى ما يسبقها من أصوات مفخماً كان أو مرققاً. وأما حين تأتي مفتوحة فإن نافع فيها مذهبين؛ أولهما يسري مع الحكم السابق اطراداً؛ أي الترقيق -على الأصل كما ذكرت- وهو رواية قالون عنه¹، وثانيهما ينطقها مفخمة، وهو ما رواه ورش عنه. إلا أن لورش فيما رواه من تفخيم قانوناً صوتياً مطرداً يضبط الظاهرة ويشرحها.

وقبل الحديث عن هذه الخصوصية في ظاهرة التفخيم أود أن أقدم بالحديث عن قانون صوتي آخر يضبط ظاهرة التفخيم لصوت اللام أيضاً؛ إلا أنه من القوانين التي اتفقت كلمة القراءات متواترها وشاذها على العمل بمقتضاه؛ ألا وهو قانون تفخيم اللام في لفظ الجلالة (الله).

القانون الأول: يُنطق الصامت الجانبي (اللام) من لفظ الجلالة (الله) مفخماً إذا سبق بفتحة أو ضمة، ومرققاً إذا سبق بكسرة.

التوضيح: هذا القانون الصوتي كما ذكرت واحد من بين القوانين الصوتية التي أجمع

القراء عليها؛ وهو يعني: أن الصامت الجانبي (اللام) ينطق في مثل قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: 01] مرققاً لأنه سبق بصائت أمامي (كسرة)، إلا أنه في هذه الحالة لا مماثلة؛ لأن اللام نُطق بها على أصلها وهو الترقيق. وأما في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: 20]، وقوله تعالى: ﴿فَضِّلُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 64]، فإن اللام تنطق مفخمة على خلاف الأصل تماثلاً مع الفتحة والضممة قبلها¹.

¹ - ينظر: مفردة نافع بن عبد الرحمن المدني: لأبي عمرو الداني. تج: حاتم صالح الضامن. دارالبشائر. دمشق-سورية. ط1428هـ/2008م. ص106.

¹ - ينظر: النشر: 115/2.

والتفسير الصوتي لهذا التماثل التقدميّ الواقع مع صائتي الفتح والضم؛ أن ظاهرة التفخيم كما هي في علم الأصوات الحديث تنتج عن حركات عضوية تتغير من شكل حركات الرنين بالقدر الذي يعطي الصوت تلك القيمة الصوتية المفخّمة¹، ومعه ترتفع مؤخّرة اللسان تجاه أقصى الحنك (الحنك اللين)، فيحدث تغيير في التجويف الفموي يصاحبه رنين مسموع، ويكون رجوع اللسان معه بصورة أسرع مما يحدث له أثناء النطق بالأصوات المرقة². وهذا هو ما يحقّق التماثل المطلوب؛ ليقترّب اللام الصامت الأمامي (من طرف اللسان) من صوتين كان عنهما بعيداً؛ هما: الصائت الأمامي (الفتحة)، والصائت الخلفي (الضمّة).

وأما القانون الضابط لتفخيم اللام عند ورش في عدا لفظ الجلالة فهو الآتي.

القانون الثاني: يفخّم الصامت الجانبي (اللام) المتبوع بفتح، إذا سبق بأحد الصوامت الثلاثة: الصاد، أو الطاء، أو الظاء، مفتوحةً أو ساكنةً.

التوضيح: هذا القانون الصوتي في قراءة نافع يتفرّد به راويه ورش في اختياره عنه، وهو تفرّد عرفته قراءة نافع دون سائر القراءات؛ حتى إنهم إذا بوبوا لتعليق اللامات - في كتب القراءات - لم يحتاجوا لتخصيصه بأحد القراء؛ لانصرافه رأساً لقراءة نافع برواية ورش. قال ابن الجزري (ت833هـ): «وقد اختصّ المصريون بمذهب عن ورش في اللام لم يشاركهم فيه سواهم»¹. وهو وجه - كما سيأتي بيانه - عربيّ فصيح.

ومن مثل عمل هذا القانون الصوتيّ الكلمات القرآنية الآتية: ﴿الصَّلَاةُ﴾ [البقرة: 03]، ﴿فِيضَلُّبُ﴾ [يوسف: 41]؛ وهذا فيما يخصّ اللام المفتوحة المسبوقة بالصاد مفتوحةً أو ساكنةً، وفيما يخصّ (الطاء) فمن مثلها: ﴿الطَّلَقُ﴾ [البقرة: 227]، ﴿مَطْلَعُ﴾ [القدر: 05]. وأمّا اللام المسبوقة بالطاء فمن مثلها: ﴿ظَلَمُوا﴾ [البقرة: 59]، ﴿أظلمُ﴾ [البقرة: 20]. والعلة الصوتية الداعية إلى المماثلة ههنا فهو قانون الجهد الأقل²؛ وتفسير ذلك أن انتقال اللسان من الاستعلاء الموجود في الصوامت الثلاثة إلى الاستفال لترقيق اللام يحتاج إلى بذل جهد مضاعف؛

¹ - ينظر: مناهج البحث في اللغة: لتمام حسان: ص116.

² - ينظر: علم الأصوات: لكامل بشر: ص394.

¹ - النشر: 83/2.

² - ينظر: الفصل الثامن من هذا البحث. ص21-28.

لذلك جنح اللسان إلى تفخيم اللام تماثلاً مع الاستعلاء الموجود، واختزالاً للمجهود. يضاف إلى هذا أن زمن النطق، ونسبة التردد، والشدة في النطق باللام مفخمة في هذه الكلمات وغيرها هو أقل منه في نطقها مرققة، كما أثبتت ذلك الدراسات الصوتية الأكوستيكية الحديثة¹.

وحرري بالذكر أن هذا القانون الصوتي يطرد عمله حتى عندما يكون بين اللام وبين الصوت المطبق فاصل، وذلك في مثل: ﴿فَصَالًا﴾ [البقرة: 233]، ﴿أَفْطَالًا﴾ [طه: 86].

ثانياً: الراء تفخيماً وترقيقاً

اختلف علماء القراءة والتجويد في أصل الراء هل هو التفخيم أو الترقيق؟ فذهب جمهور العلماء إلى الأول²، واحتجوا لذلك بحجج كثيرة؛ منها أن أكثر الراءات في العربية مفخّم³، وأن ترقيقها لا يقع إلا بمسوّغ⁴.

لقد وردت الراء في القرآن الكريم ساكنةً، ومكسورةً، ومفتوحةً، ومضمومةً، وهي في قراءة نافع ماضية كذلك على هذا النسق، إلا أنها تأتي أحياناً مفخّمةً، وأحياناً أخرى مرققة. ولها في كل تلك الأحوال قوانين صوتية تضبطها حال التفخيم وحال الترقيق. وبما أن الأصل في الراء التفخيم، فإن حديثي سينصبّ على الراءات التي خرجت عن الأصل بالترقيق، والعلة التي سوّغت ذلك.

وقبل الشروع في ذلك أشير إلى أن نافعاً قد تفرّد كذلك في قراءته بخصوصية ترقيق بعض الراءات دون سائر القراء¹، فيما رواه عنه تلميذه ورش. ويضبط هذا التفرّد في ترقيق الراءات مجموعة من القوانين الصوتية، أذكر منها الآتي.

القانون الأول: ترقق كل راء وقعت متطرفة بعد ألف، عند الوقف عليها، سواء أكانت مكررة أم غير مكررة.

¹ - لمزيد من التفصيل ينظر: تحليل أكوستيكي لوجوه الاختلاف الصوتي بين ورش وقالون في قراءة نافع: لعبد المهدي كايد أبو اشقير. عالم الكتب الحديث. إربد، ط1، 2006م. ص123-132.

² - الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: لغام قدوري الحمد: ص405.

³ - الأصوات اللغوية: لإبراهيم أنيس: ص66.

⁴ - تحليل أكوستيكي لوجوه الاختلاف الصوتي بين ورش وقالون في قراءة نافع: لعبد المهدي كايد أبو اشقير. ص37.

¹ - ينظر: النشر: 91/2.

التوضيح: يتضح عمل هذا القانون في مثل الكلمات القرآنية الآتية: ﴿النَّارِ﴾ [البقرة:24]، ﴿النَّارِ﴾ [آل عمران:27]، ﴿الأَبْرَارِ﴾ [آل عمران:193]؛ فإنَّ ورشاً قرأ في كلِّ منها بترقيق الرّاء¹. والتعليل الصوتي الذي يفسّر هذا القانون هو ورود الرّاء متبوعة بصائت (الكسرة)، إضافة إلى قراءة الألف بالتقليل أو الإمالة بين بين- كما يسمّيها بعض القراء²؛ فالانزياح عن الفتح الخالص يوّلد الترفيق، وكلّما ازدادت الإمالة حدّة بلغ الترفيق مبلغه³. ولا يخفى ما في هذا من طلب التماثل بين الصائت والصامت.

القانون الثاني: ترقيق كلِّ راءٍ مضمومةٍ منوّنةٍ كانت أو غير منوّنةٍ، واقعةً بعد كسرة لازمة أو ياءٍ مدّيةٍ.

التوضيح: يُذكر في هذا الباب من الأمثلة القرآنية التي يسري عليها عمل هذا القانون الكلمات الآتية: ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة:82]، ﴿السَّحَرُ﴾ [البقرة:102]، ﴿النَّذِيرُ﴾ [الحجر:89]؛ فقد قرأ ورش فيها بترقيق الرّاء⁴ مع أنّها مضمومة. ويُرجع علماء الأصوات المحدثون ذلك إلى كونها جاورت الصائت الأمامي القصير (الكسرة) في المثالين الأوّل والثاني، والصائت الأمامي الطويل (ياء المدّ)؛ فانساب الترفيق بيسر دون أن تبذل أعضاء النطق جهداً زائداً في هذا التشكيل الصوتي محققاً بذلك التماثل المطلوب بين الصائت والصامت. وورود صامت (الحاء) في المثال الثاني فاصلاً بين الصائت والصامت لم يحل دون ولادة نسيج صوتي يجري في مجرى الترفيق؛ ذلك أن (الحاء) جاءت ساكنة لا قوّة لها فكأنّها عدمٌ بهذا الاعتبار¹.

القانون الثالث: ترقيق كلِّ راءٍ مفتوحةٍ منوّنةٍ كانت أو غير منوّنةٍ، سُبقت بكسرة لازمة أو صامت ساكن قبله كسر، ولم يلبها أحدٌ حروف الاستعلاء الآتية: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف.

¹ - ينظر: المصدر نفسه: 105/2.

² - ينظر: النشر: 30/2.

³ - ينظر: تحليل أكوستيكي: لأبو اشقير. ص 39.

⁴ - ينظر: التهذيب: للدان: ص 41.

¹ - ينظر: تحليل أكوستيكي: لأبو اشقير. ص 40.

التوضيح: يظهر عمل هذا القانون الصوتي في نحو قوله تعالى: ﴿تَنْظُرُ أَنْ يُفَعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة:25]، وقوله تعالى: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ [النجم:14]؛ حيث قرأ ورش في اختياره عن نافع بترقيق الراء في كل من: ﴿فَاقِرَةٌ﴾ و﴿سِدْرَةٌ﴾ تحقيقاً للممثلة المقبلة أو التقديمية المباشرة في المثال الأوّل، وغير المباشرة في المثال الثاني، بين صائت (الكسرة) وصوت (الراء). وهو ما يحقّق تشكيلاً صوتياً متناسقاً بين الكسر والترقيق¹.

وهناك مجموعة أخرى من القوانين الصوتية المتعلقة بظاهرة الترقيق في قراءة نافع، ليس المقام ممّا يسع لذكرها كلّها، لذلك سأكتفي بما ذكر وأترك ما لم يذكر إلى دراسات أخرى قد تأتي في المستقبل القريب بقلم الباحث أو غيره.



المبحث السابع: القوانين الصوتية الخاصة في قراءة عليّ بن حمزة الكسائي (رحمه الله)

تنسب هذه القراءة إلى أبي الحسن عليّ بن حمزة الأسدي الكسائي (ت189هـ)²، وقد أخذ عنه -كسائر القراء- خلقٌ كثيرٌ اشتهر منهم اثنان:

1- الدُّوري: وهو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري (ت246هـ)³.

2- اللّيث: وهو أبو الحارث اللّيث بن خالد البغدادي (ت240هـ)¹.

وللدُّوري من قراءة الكسائي طريقتان هما:

أ- النصيبي: أبو الفضل جعفر بن محمّد (ت307هـ)².

ب- أبو عثمان: سعيد بن عبد الرحيم البغدادي (ت310هـ)³.

وأما طريقا اللّيث فهما:

¹ - ينظر: المرجع نفسه: ص 41.

² - وهو: عليّ بن حمزة الكسائي الكوفي، ولد عام (119هـ)، فارسي الأصل، أسدي الولاء. أخذ القراءة عن حمزة الزيات، والنحو عن الخليل. له كتب كثيرة في اللغة والنحو والقراءات. توفي عام (189هـ). ينظر: غاية النهاية: 474-478.

³ - سبقت ترجمته، ينظر: ص 98 من البحث.

¹ - هو: أبو الحارث اللّيث بن خالد البغدادي، ثقة معروف، حاذق ضابط، عرض على الكسائي، وهو من جلة أصحابه. توفي عام (240هـ). ينظر: غاية النهاية: 33/2. ولطائف الإشارات: 103/1.

² - هو: أبو الفضل جعفر بن محمد بن أسد الضرير النّصيبي، يعرف بابن الحمامي، حاذق ضابط. شيخ نصيبين والجزيرة في القراءة، مع الحذق والضبط، وهو من جلة أصحاب الدوري. توفي عام (307هـ). ينظر: غاية النهاية: 177، 178/1، ولطائف الإشارات: 156/1.

³ - هو: أبو عثمان سعيد بن عبد الرحيم بن سعيد، الضرير البغدادي مؤدّب الأيتام، مقرر حاذق ثقة ضابط جليل. عرض على الدوري وهو من كبار أصحابه. توفي بعد عام (310هـ). ينظر: غاية النهاية: 278/1، ولطائف الإشارات: 156/1.

أ- محمد بن يحيى: أبو عبد الله البغدادي (ت288هـ)¹.

ب- سلمة بن عاصم: أبو محمد البغدادي (ت بعد270هـ)².

تتقاطع قراءة الكسائي مع الكثير من القراءات القرآنية المتواترة وغير المتواترة؛ فلا تكاد تجد فيها ظاهرة صوتية إلا وجدت لها مثيلاً في غيرها؛ وهذا يعني أنها تتشارك الكثير من القوانين الصوتية الخاصة التي تضبط هذه الظواهر مع غيرها من القراءات. إلا أنه رغم هذا فقد ثبت لها بعض التفرد في جانب من إحدى تلك الظواهر، آثرت أن أخص هذا المبحث بالحديث عن القوانين الصوتية التي تضبطها؛ وهذه الظاهرة الصوتية هي الإمالة.

الإمالة:

الإمالة³ في المفهوم الصوتي المعاصر: أي حركة واقعة بين أعلى حركة وأدنى حركة (سواء أكانت الحركة أمامية أم خلفية). فأعلى حركة أمامية هي الكسرة القصيرة والطويلة (وهي ياء المد)، وأدنى حركة أمامية هي الفتحة المرققة القصيرة و الطويلة (وهي الألف)؛ فأدنى حركة واقعة بين الكسرة والفتحة المرققة، أو بين ياء المد والألف المرققة، هي حركة مالة. كذلك فإن أي حركة واقعة بين الضمة والفتحة المفخمة، أو بين واو المد والألف المفخمة هي في حقيقتها إمالة. إلا أن علماء العربية والقراءات لا يقصدون بالإمالة إلا ما كان بين أعلى وأدنى حركتين أماميتين¹.

تكثر الإمالة في قراءة الكسائي، وذلك على الرغم من اختلاف راوييه الدوري والليث فيما اختاراه عنه؛ وفي هذا يقول ابن مجاهد (ت324هـ): «وأما الكسائي فروى عنه أبو الحارث أنه لم يميل من ذلك شيئاً، إلا إذا تكررت الراء في موضع الخفض، مثل: ﴿الْأَشْرَارِ﴾ [ص:62]، و﴿مِنْ قَرَارٍ﴾ [إبراهيم:26] و﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران:193]. وكان أبو عمرو الدوري يروي عنه أنه كان يميل كل ألف بعدها راء مكسورة»².

إن تتبّع مواطن حدوث الإمالة في قراءة الكسائي يمكن من استخلاص القوانين الصوتية

¹ - هو: أبو عبد الله محمد بن يحيى البغدادي، المعروف بالكسائي الصغير، ولد عام(189هـ). مقررئ محقق جليل، شيخ متصدّر ثقة. أخذ القراءة عن أبي الحارث وهو أجل أصحابه. توفي على الراجح عام(288هـ). ينظر: غاية النهاية:2/245،244، ولطائف الإشارات:1/153.

² - هو: أبو محمد سلمة بن عاصم البغدادي النحوي. صحب القراء، وروى القراءة عن أبي الحارث، وروى عنه ثعلب. توفي بعد السبعين ومائتين على ما ذكره ابن الجزري. ينظر: غاية النهاية:2/282.

³ - ينظر على سبيل المثال لا الحصر: الإمالة في القراءات واللهجات العربية: لعبد الفتاح شلي: ص31.

¹ - ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لاستيتية: ص223.

² - السبعة في القراءات: لأبي بكر بن مجاهد(ت324هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف-القاهرة، ط3 دس. ص149.

الآتية:

القانون الأول: تُمال كل ألف منقلبة عن ياء في الأسماء أو الأفعال.

التوضيح: من المثل التي يسري عليها عمل هذا القانون في القرآن الكريم على قراءة الكسائي¹ الكلمات الآتية: ﴿أَسْتَوَى﴾ [البقرة: 29]، ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾ [البقرة: 29]، ﴿فَلَقَّحْ﴾ [البقرة: 37]، ﴿تَوَلَّى﴾ [البقرة: 205]، ﴿أَخْفَى﴾ [الأعراف: 48]، ﴿يُجْرِنُهُ﴾ [النجم: 41]، ﴿أَعْطَى﴾ [طه: 50]، ﴿فَنَسَّهَا﴾ [النجم: 54]، ﴿فَنَعَامَى﴾ [القمر: 29]، ﴿أَذْهَى﴾ [القمر: 46]، ﴿أَشْرَبْنَاهُ﴾ [البقرة: 102]، ﴿سَعَى﴾ [البقرة: 205]، ﴿قَضَى﴾ [البقرة: 117]، ﴿رَضَى﴾ [البقرة: 120]، ﴿وَصَّى﴾ [الشورى: 13]، ﴿أَصْطَفَى﴾ [البقرة: 132]، ﴿رَضَّهَا﴾ [البقرة: 144]، ﴿زَى﴾ [البقرة: 144]، ﴿أَتَقَى﴾ [البقرة: 189]، ﴿أَعْتَدَى﴾ [البقرة: 178]، ﴿أَلْهَدَى﴾ [البقرة: 120]. وإمالة هذه الكلمات وأضرابها من فصيح اللسان العربي، قال سيبويه (ت180هـ): «أما ما كان من بنات الياء فتمال ألفه، لأنها في موضع ياءٍ وبدلٌ منها فَتَحَوْهَا نَحْوَهَا»².

وحرى بالذكر أن هذا النوع من الإمالة ينتفي إذا ما تبعه صوت ساكن في حال الوصل دون الوقف؛ لانعدام الألف عندئذ، وهو ما يعرف بالتقاء الساكنين¹.

وقد ذهب مكِّي (ت437هـ) إلى أن إمالة نحو: ﴿رَأَى﴾ [الأنعام: 76] وما شابهها، إنما هي إمالة للإمالة، فقال: «أميلت الألف التي بعد الهمزة لتقرب من أصلها وهو الياء، وأميلت فتحة الهمزة ليوصل بذلك إلى إمالة الألف، وأميلت الراء لإتيان حرفين ممالين بعدها»². ويبدو من منطلق الدراسات الصوتية الحديثة أن هذا التعليل غير صحيح؛ فمكِّي يتصور - مثلما كان غيره من العلماء السابقين - أن الهمزة في: ﴿رَأَى﴾ لها فتحة ذات وجود مستقل، والحق أن الألف فتحة طويلة تحركت بها الهمزة، ولا وجود لفتحة قصيرة قبلها.

القانون الثاني: تمال ألف التانيث في ما كان على وزن: (فَعَلَى)، (فَعَلَى)، (فَعَلَى)، (فَعَالَى)، (فَعَالَى).

¹ - ينظر: قراءة الكسائي رواية أبي عمر الدوري عن طريق ابن مقسم: لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرمانى (ت بعد 563هـ)، تج: حاتم صالح الضامن. دار نينوى. دمشق-سورية. ط1، 1426هـ/2005م. ص24، والنشر: 35/36/2.

² - الكتاب: لسبويه. ج4 ص118.

¹ - ينظر: قراءة الكسائي رواية أبي عمر الدوري عن طريق ابن مقسم: لابن أبي نصر الكرمانى: ص26.

² - الكشف: لمكي القيسي: 191/1.

التوضيح: من مثل هذه الأوزان التي تكون الألف فيها متطرّفة للتأنيث الكلمات القرآنية الآتية: ﴿الْأُنثَى﴾ [التجم: 21]، ﴿الْأُخْرَى﴾ [الزمر: 42]، ﴿النَّقْوَى﴾ [البقرة: 197]، ﴿النَّجْوَى﴾ [طه: 62]، ﴿إِحْدَى﴾ [الأنفال: 07]، ﴿الشَّعْرَى﴾ [التجم: 49]، ﴿فُرْدَى﴾ [الأنعام: 94]، ﴿كَسَائِي﴾ [النساء: 142]، ﴿الْيَتَمَى﴾ [البقرة: 220]، ﴿الْأَيْمَنَى﴾ [التور: 32]. وقد قرأ فيها الكسائي بإمالة الألف نحو الياء¹، إمّا لأنّها في الأصل منقلبة ياء في أحد تصاريف الكلمة، أو أنّه راعى في ذلك الرسم لا اللفظ، فجعل ما كتب على شاكلة الأول يأخذ حكمه في الإمالة.

القانون الثالث: تمال الألف في (مرضات)، و(مرضاتي)، والألف الأخيرة في (خطاياكم)، و(خطاياهم).

التوضيح: يعدّ هذا القانون من بين القوانين التي تفرّد بها الكسائي² في باب الإمالة؛ حيث إنّ العرب لا تميل الألف إذا سبقت بأصوات الاستعلاء الآتية: الصاد، والضاد، والطاء، والغين، والقاف، والحاء. وقد علّل سبويه هذا المنع بقوله: «وإنما مُنعت هذه الحروف الإمالة؛ لأنّها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى. فلمّا كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها، كما غلبت الكسرة عليها في (مساجد) ونحوها. فلمّا كانت الحروف مستعليةً، وكانت الألف تستعلي، وقرّبت من الألف، كان العمل من وجه واحد أخفّ عليهم»¹.

إنّ هذا الذي ذكره سبويه من أنّ الألف صوتٌ مستعلٍ، وأنّ إمالته تورّث ثقلًا، لأنّ الألف - كما قال - «إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى»، ليس صحيحاً من المنظور الصوتي؛ فقد أثبت الدرس الصوتي الحديث أنّ اللسان عند نطق الفتحة ومدّها (وهو الألف) يتسفلّ إلى أقصى درجة يتزل إليها عند نطق حركة. فيكون أسهل عليه أن ينتقل من وضع الاستعلاء مع الصوامت المستعلية الآنفه الذكر إلى الوضع الذي يؤوّل إليه عند نطق صائت الألف الممال إمالة كبرى في قراءة الكسائي² وهو الأمر الذي وقع في الكلمات الأربعة الواردة في القانون: ﴿مَرَضَاتٍ﴾ [البقرة: 207]، ﴿مَرَضَاتِي﴾

¹ - ينظر: النشو: 36، 37/2.

² - ينظر: التهذيب: للدان: ص 148.

¹ - الكتاب: لسبويه: 129/4.

² - ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية: لاستيتية: ص 227، 228.

[المتحنة: 01]، ﴿خَطَيْكُمْ﴾ [البقرة: 58]، ﴿خَطَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: 12].

القانون الرابع: تمال كل ألف وقعت لهماً لكلمة رباعية فأكثر، منقلبة عن واو في الفعل والاسم.

التوضيح: من الأمثلة القرآنية التي يطرّد معها هذا القانون عملاً قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: 09]، ﴿فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ﴾ [يونس: 23]، ﴿إِذْ أَنْجَاكُمْ﴾ [إبراهيم: 06]، ﴿فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾ [العنكبوت: 24]. وأمثلة ذلك من الفعل المضارع¹: ﴿يُتَلَّى﴾ [النساء: 127]، ﴿يُدْعَى﴾ [الصف: 07]، ومن الأسماء: ﴿الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: 01]، ﴿أَزْكَى﴾ [البقرة: 232]. وقد قال سيبويه في إمالة هذا النوع من الكلمات: «فإذا بلغت الأسماء أربعة أحرف أو جاوزت من بنات الواو فالإمالة مستتبّة؛ لأنها قد خرجت إلى الياء»².

القانون الخامس: يمال صائت الفتحة الواقع قبل تاء التانيث في حال الوقف، إذا لم يسبق بواحد من الصوامت العشرة الآتية: الطاء، والظاء، والصاد، والضاد، الخاء، والقاف، والغين.

التوضيح: هذا القانون يعني أنّ الكسائي يقرأ أمثال الكلمات القرآنية الآتية: ﴿خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30]، ﴿الْمَسْكَنَةَ﴾ [آل عمران: 12]، ﴿الْقُوَّةَ﴾ [البقرة: 165]، ﴿الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: 35] بإمالة صائت الفتحة قبل تاء التانيث المتطرّفة¹، ولا يفعل مثل ذلك مع مثيلات الكلمات الآتية: ﴿حِطَّةٌ﴾ [البقرة: 58]، ﴿غِلَظَةً﴾ [التوبة: 123]، ﴿غُصَّةٍ﴾ [المزمل: 13]، ﴿قَبَضَةً﴾ [طه: 96]، ﴿نَفْحَةً﴾ [الحاقة: 13]، ﴿نَافَةً﴾ [الشمس: 13]، ﴿صِبْغَةً﴾ [البقرة: 138]، ﴿نَفْحَةً﴾ [الأنبياء: 46]، ﴿صَنْعَةً﴾ [الأنبياء: 80].

ووجه إمالة الكسائي لهذا الباب ما ذكره ابن الجزري على لسان أبي سعيد السيرافي أنّه قال: «وفي القراءان ﴿أَعْطَى﴾ و﴿اتَّقَى﴾ و﴿يَرْضَى﴾ لا خلاف في جواز الإمالة فيه وفي شبهه فلما أجمعوا على الإمالة لقوّة الإمالة في الأطراف في موضع التغيير كانت الهاء في

¹ - ينظر: النشر: 36/2.

² - الكتاب: لسبويه: 120/4.

¹ - ينظر: قراءة الكسائي: لابن أبي نصر الكرماني: ص 27.

الوقف بمثابة الألف إذا عدت الألف، نحو: ﴿مَكَّةَ﴾ و﴿فَطْرَةَ﴾¹.
وقد جعل مكِّي (437هـ) أوجه الشبه بين الهاء والألف خمسة؛ إذ يقول: «اعلم أنّ هاء التأنيث أشبهت الألف التي للتأنيث من خمس جهات: الأولى: قرب المخرج من الألف. الثانية: أنّها زائدة كالألف. الثالثة: أنّها تدلّ على التأنيث كالألف. الرابعة: أنّها تسكن في الوقف كالألف. الخامسة: أنّ ما قبلها لا يكون إلاّ مفتوحاً كالألف.. فلما تمكّن الشبه في الوقف بالسكون أجراها الكسائي مجرى الألف في الوقف خاصة، فأمال ما قبلها من الفتح، فقربه من الكسر كما يفعل بألف التأنيث، إلاّ أنّ ألف التأنيث تقرب في الإمالة نحو الياء، وليست كذلك الهاء. فإن وصل فتح؛ لأنّها تصير تاءً، فلا تشبه حينئذ الألف، فذلك حسن الوقوف بالإمالة»².

وأما ما ذهب إليه الكسائي من امتناع إمالة هذا الباب مع الأصوات العشرة المذكورة، فقد أرجع عبد الفتاح شلبي السبب في ذلك إلى أنّ أصوات الاستعلاء لما منعت الإمالة في الألف كان منعها إيّاها في الهاء المشبّهة بالألف أولى وأحرى. وأنّ صوتي الخاء والغين صوتان حلقيان وحروف الحلق من حيز الألف، والفتح من الألف¹. وهذا الكلام لا يسلم لصاحبه، إلاّ إذا حُمل على قرب المخرج؛ إذ إنّ كلا الصامتين الخاء والغين صوتٌ خلفي؛ لأنّها يخرجان من الجزء الخلفي لجهاز النطق، وكذلك صائت الألف؛ فإنّ الجزء الخلفي من اللسان هو صاحب الشأن الأكبر في تشكيل الممرّ الهوائي عند النطق به². والعلة في منع الإمالة عندهما أنّ كون الفتح عكس الإمالة التي هي ميلٌ نحو أدنى الحركتين - كما سبق -؛ فهو (أي الفتح) قريب في هيئته النطقية من نطق صائت الفتح الطويل، إذ يكون اللسان معه في هيئة وسطى بين أعلى وأدنى حركة. وهذا الذي يحدث هو التماثل الذي يحقق الخفة المرجوة بالإمالة، فلم يُستغنَ عنه، ليطلب أمر هو واقع أصالةً؟!.

إلى هنا أكون قد أتيت على نهاية ما أردت ذكره في هذا الفصل من قوانين صوتية خاصة تضبط الظواهر الصوتية التي تتوزّع في ثنايا القراءات القرآنية، بشكل يجعل الباحث

¹ - النشر: لابن الجزري: 85، 86/2.

² - الكشف: لمكي الفيضي: 203/1.

¹ - ينظر: الإمالة في القراءات واللهجات العربية: لعبد الفتاح شلبي: ص 299.

² - علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي: لخمود السعران. دار النهضة العربية بيروت-لبنان. د.ط. د.س. ص 183.

يقف عند هذا الرافد اللغوي الثرّ وقفة متأنية متمعنة، تحمله على تكثيف الجهود المنصبة في دراسة هذا الموروث القراءاتي؛ لاستكناه ما يزال خافياً فيه من ظواهر صوتية ولغوية من شأنها أن تثري الدراسات اللغوية عموماً، والصوتية على وجه خاص، وتوجه أو تغير كثيراً من الأحكام التي صدرت في غياب هذا النوع من الدراسات.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإني أرى أن الانكباب على دراسة الجوانب الصوتية في القراءات القرآنية سيكون أكثر إفادة وأغزر إنتاجاً، إذا هو اعتمد على منهج استقرائي يجمع شتات الظواهر تحت أبواب واحدة تكون بمثابة القوانين التي تضبطها وتشرحها، ثم يتبع ذلك بالتحليل كأداة إجرائية يُسلطها الباحث الناقد على ما تمّ جمعه؛ ليتمكن في الأخير من الوقوف على العلل والتفاسير الصوتية لحدوث تغيير صوتي دون آخر. وهو لاشك منهج يفتح آفاقاً كبيرة أمام ناظري الباحثين المبتدئ منهم والمنتهي.

خِصَامَةٌ

خاتمة البحث وآفاقه

بعد هذه الجولة العلمية الماتعة في رياض القراءات القرآنية واللغة العربية الغراء آن لي أن أترجّل عن سهوة الجواد، وأنيخ المطايا، لأجمل ما توزّع في متن هذه المذكّرة من نتائج واستنتاجات وتوصيات خلص إليها البحث.

ويجمل بي قبل ذلك أن أذكر بالفكرة التي طرحها إشكال البحث وجاء ليحجب عنها، وملخص ذلك أن اللغة العربية ككل لغات العالم تقوم على مستويات عدّة، وأنّ كلّ مستوى من هذه المستويات قد وضع له العلماء قواعد وقوانين تضبطه، ويستلزم هذا أن يكون للمستوى الصوتي - وهو أوّل هذه المستويات وأولها بالدراسة - قوانين صوتية تضبط ظواهره وتشرحها، إلّا أنّ الأمر الذي يبعث على التساؤل: هو طبيعة هذه القوانين؛ فهل لها من الصرامة والاطراد ما لقوانين الفيزياء والطبيعة، أم إنّها مصطلح استعمل على ضلال، لانصيب له من الصرامة في اللغة إلّا ما يظهر من لفظه؟ وإذا كانت القراءات القرآنية أجلى مظاهر اللغة في أصولها الأولى، فهل يمكن أن نسحب عليها الإشكال ذاته الوارد على اللغة؛ أي هل هناك قوانين صوتية تضبط الظواهر الصوتية المختلفة التي نجدها في تضاعيف القراءات القرآنية؟ وما طبيعة عمل هذه القوانين؟

وللإجابة على هذا الإشكال أقول: إنّ من فضل الله سبحانه وتعالى على هذه الأمة الإسلامية اختصاصها بالقراءان الكريم المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وتكفّله سبحانه بحفظه دون سائر الكتب المنزل، ولم يكل أمر حفظه إلى أحد من خلقه؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:9].

وقد تبين من البحث والدراسة أنّ السّماع والتلقي مشافهة هو المصدر الوحيد في نقل القراءان الكريم بقراءاته المتنوّعة من جيل إلى جيل، كما أنّه من المؤكّد أنّ القراءات جميعها حقّ، واختلافها حقّ، لا تضادّ فيه ولا تناقض؛ لأنّه اختلاف تنوّع وتكامل، والاختلاف المنفيّ عن القراءان العظيم هو اختلاف التضاد والتناقض، بل لقد تقرّر عند أرباب الفنّ أنّ تعدّد القراءات ضرب من ضروب الإعجاز القرآني، لا يستطيع أن يأتي به بشر قطّ من عنده، ثمّ لا يستطيع أن يبلغه على هذا الوجه الشامل إلّا رسول من عند الله، لذلك حقّاً لم يحط إمام واحد من أئمة القراء بكلّ القراءات.

والقراءات القرآنية من حيث هي أوجه لغوية متعدّدة لقراءان واحد، تعدّ باباً مَهِيَعاً وحقلاً خصباً للظواهر اللغوية عموماً والصوتية بشكل خاص؛ لذلك وجدنا القراء تختلف التغيّرات والتبدّلات الصوتية الواردة في القراءة المنسوبة إلى كل واحد منهم. وإنّما ذلك لأنّ الاختار لدى هؤلاء القراء لم يكن قائماً على أساس معيّن.

إلاّ أنّه ومع ذلك فإنّ هذه القراءات -وحدّثنا دائماً عن السبع المتواتر منها- تخضع في تلك التبدّلات والتغيّرات التي تحملها في أحشائها لقوانين صوتية مطرّدة تسري قياساً على كلّ فروعها وتخلّف الواحد منها ليس لعجز أو قصور فيه، وإنّما لتنازعه مع قانون آخر كان له من الأولوية في ذلك الموضوع ما أهله أن يحلّ هو دون غيره.

وإذا كان الأمر بالنسبة للقانون الصوتي كما ذكرت من الصرامة والاطراد، فإنّ مهمّة عالم اللغة اليوم أضحّت -في نظري- منصّبة بشكل واضح على عمليّة التنقيب والبحث الجادّ عن ذاك القانون الخفيّ الذي أجزأ العربيّ في كلامه إلى تغيير معيّن دون غيره، وهذا عوض الوقوف بعيداً ورمي كلّ عمل يحاول ذلك بالسفّه وتضييع الوقت؛ ذلك أنّ العربية ليست بدعاً بين لغات العالم، بل لما كانت لغة القراءان أشرف لغة على وجه هذه البسيطة اليوم لولا ما اعتري أهلها من الخمول والركود، كانت الأولى والأدعى لتعاطي ذلك والإقبال عليه عند دارسيها.

إنّ القول بوجود قوانين صوتية صارمة تضبط الظواهر الصوتية في القراءات القرآنية هو -في نظري- خطوة علمية جادّة في طريق غلق الباب أمام أولائك الأفّاكين من المستشرقين وأذناهم الذين ما يلبثون يرمون القراءان بشبهاتهم وسمومهم؛ وعلى رأسها ما ادّعوه من أنّ القراءات القرآنية ما هي إلاّ اجتهاد محض من عند القراء، محاولين من وراء ذلك الطعن في نسبة القراءان الكريم إلى ربّ العزّة جلّ وعلا، ومن ثمّ نقض عُرا الصلة بين أهله وبين تقديسهم له، واتخاذه دستوراً يرجع إليه في شؤون الدنيا والآخرة.

وقد لا أغلو لو قلت إنّ دعوى خضوع التغيّرات والتبدّلات الصوتية لتحكمّ الفرد لا لقوانين صوتية مطرّدة لا علاقة لها بالهوى -طريقاً إلى القول بعدم حفظ القراءان الكريم من التحريف والتبديل صوتاً وأداءً أثناء تنقله على ألسنة القراء منذ العصر الأول إلى يوم الناس هذا، وهو تعطيل ظاهر وردّ بين للوعد الذي ضمّنه الباري عزّ وجلّ قوله: ﴿إِنَّا

نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ .

ومن بين النتائج التي آل إليها البحث أن القوانين الصوتية في القراءات القرآنية يمكن أن تقسّم قسمين، أو ينظر إليها بمنظارين:

المنظار الأوّل: قوانين عامّة تشترك فيها أغلب القراءات القراءات، وكذلك اللغة العربية شعراً ونثراً.

المنظار الثاني: قوانين خاصّة تختصّ كلّ قراءة بنوع منها على حدى، نظراً لوجود ظواهر صوتية في قراءة ما، وندرتها في أخرى، أو انعدامها أصلاً. وقد مثلنا لذلك سابقاً. وهذه الخصوصية هي على الأغلب وليست على الإطلاق.

وقد ارتأيت أن أسم الأولى منهما: بالقوانين العامّة، والثانية بالقوانين الخاصّة؛ اقتداء بما فعله فوزي حسن الشايب في كتابه: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية.

أمّا ما خرج به البحث من توصيات فيتلخّص في ضرورة عكوف الباحثين على هذا النوع من الدرس الصوتي القراءاتي، للوقوف على مزيد من التفاسير العلمية لكثير من الظواهر الصوتية التي ما تزال الكلمة الأخيرة فيها لم تقل بعد. كما أنّ البحث في هذا الموضوع قد نبّهني إلى أنّه ما يزال بكرةً يحتاج إلى من يطرّقه بجرّة وطرح علمي قويّ.

ومن جهة أخرى فإنّي أرى أنّ الانكباب على دراسة الجوانب الصوتية في القراءات القرآنية سيكون أكثر إفادة وأغزر إنتاجاً، إن هو اعتمد على منهج استقرائي يجمع شتات الظواهر تحت أبواب واحدة تكون بمثابة القوانين التي تضبطها وتشرحها، ثمّ يتبع ذلك بالتحليل كأداة إجرائية يُسلّطها الباحث الناقد على ما تمّ جمعه؛ ليتمكّن في الأخير من الوقوف على العلل والتفاسير الصوتية لحدوث تغيير صوتي دون آخر. وهو لاشك منهج يفتح آفاقاً كبيرة أمام ناظري الباحثين المبتدئ منهم والمنتهي.

ولابدّ من الإشارة في الأخير إلى أنّه من الفوائد والثمرات التي نجنيها من العمل على استنباط القوانين الصوتية واستخلاصها من الكلام العربي شعراً ونثراً، ومن القراءات القرآنية بروياتها وطرقها المتعدّدة، الاستعانة بهذه القوانين في تحويل المكتوب من اللغة إلى منطوق تسهيلاً للعملية التعليمية والتواصلية بين الناس، وخاصّة منهم ذوو الاحتياجات الخاصّة؛ وذلك عن طريق إنشاء مخابر متخصصّة تعمل على تحويل الرموز المكتوبة إلى رموز صوتية حتى يمكن توظيفها في مجالي التعرّف الآلي على الكلام والنطق الآلي.

وفي الختام أقول: إنَّ الجهدَ جهدُ المقل، وإنَّ البضاعةَ مزجاة، ولكنَّ العذر عند كرام الناس مقبول، والبحث هو نزهة الفكر لاسيما إذا كان في رحاب اللغة العربية لغةِ القرآن الكريم شعاعِ العلم والنور، ولولا أستاذتي الفاضلة نورية شيخي ما كان للعقل أن يتنور ولا للزهوة أن تتم، فالشكر لك أستاذتي الكريمة موصول ومن لا يشكر أهل الشكر لا يشكر الله.

وصلّى الله وسلّم على سيّدنا محمّد بحر العلوم، ونبع الفهوم، وعلى عترته الأطهار، وأصحابه الأبرار.

ومن الله وحده التوفيق وعليه التكلان
ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العليّ العظيم

الفهارس الفنية

فهرس الآيات والكلمات القرءانية

فهرس أطراف الحديث

فهرس الأشعار

فهرس الأعلام المترجم لهم

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات والكلمات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	الآية أو الكلمة القرآنية	اسم السورة وترتيبها المصحفي	العدد
112	01	﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾	الفاحة: 01	01
58، 56، 75	02	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	الفاحة: 01	02
94	07	﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾	الفاحة: 01	03
82، 77	07	﴿عَلَيْهِمْ﴾	الفاحة: 01	04
60	02	﴿فِيهِ هُدًى﴾	البقرة: 02	05
90، 99	02	﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾	البقرة: 02	06
98	02	﴿فِيهِ﴾	البقرة: 02	07
104، 80	03	﴿يُؤْمِنُونَ﴾	البقرة: 02	08
113	03	﴿الصَّلَاةَ﴾	البقرة: 02	09
90	05	﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾	البقرة: 02	10
87، 61	06	﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾	البقرة: 02	11
108	06	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾	البقرة: 02	12
55	07	﴿عَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ﴾	البقرة: 02	13
77	11	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾	البقرة: 02	14
110	13	﴿فِعْتَيْنِ﴾	البقرة: 02	15
94	16	﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾	البقرة: 02	16
76	19	﴿الْكَافِرِينَ﴾	البقرة: 02	17
113	20	﴿إِنَّ اللَّهَ﴾	البقرة: 02	18

114	20	﴿أَظْلَمُ﴾	البقرة:02	19
90	24	﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾	البقرة:02	20
115	24	﴿النَّارِ﴾	البقرة:02	21
90	25	﴿نَمْرَةً زَرْقًا﴾	البقرة:02	22
83	26	﴿يَسْتَحِي﴾	البقرة:02	23
54	27	﴿مِنْ بَعْدِ﴾	البقرة:02	24
118	29	﴿أَسْتَوَى﴾	البقرة:02	25
118	29	﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾	البقرة:02	26
120	30	﴿خَلِيفَةً﴾	البقرة:02	27
58،104	33	﴿أُنْيَتْهُمْ﴾	البقرة:02	28
121	35	﴿الْجَنَّةِ﴾	البقرة:02	29
99	37	﴿إِنَّهُمْ﴾	البقرة:02	30
102	37	﴿مِنْ رَبِّهِ﴾	البقرة:02	31
118	37	﴿فَنَلَقَّ﴾	البقرة:02	32
75	39	﴿أَصْحَابِ النَّارِ﴾	البقرة:02	33
89	49	﴿سَوْءٍ﴾	البقرة:02	34
53	51	﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾	البقرة:02	35
62	54	﴿بَارِيكُمْ﴾	البقرة:02	36
109	55	﴿لَنْ نُؤْمِنَ﴾	البقرة:02	37
110	58	﴿شِئْتُمْ﴾	البقرة:02	38
120	58	﴿حِطَّةٌ﴾	البقرة:02	39

120	58	﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾	البقرة:02	40
114	59	﴿ظَلَمُوا﴾	البقرة:02	41
100,97	60	﴿مِنْهُ﴾	البقرة:02	42
99,100	62	﴿مَنْ ءَامَنَ﴾	البقرة:02	43
113	64	﴿فَضَّلُ اللهُ﴾	البقرة:02	44
100	75	﴿مِنْهُمْ﴾	البقرة:02	45
78	85	﴿الدُّنْيَا﴾	البقرة:02	46
104	90	﴿يَسْكَمَا﴾	البقرة:02	47
67	98	﴿وَرُسُلِهِ﴾	البقرة:02	48
118	102	﴿أَشْتَرَنَهُ﴾	البقرة:02	49
102	114	﴿مِمَّنْ﴾	البقرة:02	50
118	117	﴿قَضَى﴾	البقرة:02	51
118	120	﴿تَرْضَى﴾	البقرة:02	52
118	132	﴿أَصْطَفَى﴾	البقرة:02	53
105	133	﴿شُهَدَاءَ إِذْ﴾	البقرة:02	54
120	138	﴿صَبَغَةً﴾	البقرة:02	55
96	143	﴿رَجِيمٌ﴾	البقرة:02	56
118	144	﴿تَرْضَاهَا﴾	البقرة:02	57
118	144	﴿نَرَى﴾	البقرة:02	58
120	165	﴿الْقُوَّةَ﴾	البقرة:02	59
91	166	﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾	البقرة:02	60

71	173	﴿فَمِنْ أَضْطَرَّ﴾	البقرة:02	61
118	178	﴿أَعْتَدَى﴾	البقرة:02	62
88،52،57	189	﴿الْبُيُوتَ﴾	البقرة:02	63
109	196	﴿رَأْسِهِ﴾	البقرة:02	64
97	197	﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	البقرة:02	65
119	197	﴿النَّقْوَى﴾	البقرة:02	66
118	205	﴿سَعَى﴾	البقرة:02	67
118	205	﴿تَوَلَّى﴾	البقرة:02	68
120	207	﴿مَرْضَاتٍ﴾	البقرة:02	69
119	220	﴿أَلَيْتَنَى﴾	البقرة:02	70
114	227	﴿الطَّلَقِ﴾	البقرة:02	71
89	228	﴿فُرُوعٍ﴾	البقرة:02	72
120	232	﴿أَزْكَى﴾	البقرة:02	73
114	233	﴿فَصَالًا﴾	البقرة:02	74
99	131	﴿وَمَنْ مَعَهُ﴾	البقرة:02	75
110	259	﴿مِائَةٍ﴾	البقرة:02	76
110	260	﴿لِيَطْمَئِنَّ﴾	البقرة:02	77
81	260	﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْأً﴾	البقرة:02	78
102	262	﴿مِنَّا﴾	البقرة:02	79
67	266	﴿ذُرِّيَّةٍ﴾	البقرة:02	80

96	267	﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾	البقرة:02	81
110	283	﴿فَلْيُودَ﴾	البقرة:02	82
120	12	﴿الْمَسْكَنَةُ﴾	آل عمران:03	83
110	13	﴿يُؤَيِّدُ﴾	آل عمران:03	84
96	20	﴿حَاجُّوكَ﴾	آل عمران:03	85
115	27	﴿النَّهَارِ﴾	آل عمران:03	86
55	75	﴿قِنطَارٍ﴾	آل عمران:03	87
55	75	﴿دِينَارٍ﴾	آل عمران:03	88
53	81	﴿أَخَذْتُمْ﴾	آل عمران:03	89
104	120	﴿إِنْ تَمَسَّكْتُمْ حَسَنَةً تَسْوَهُمْ﴾	آل عمران:03	90
110	145	﴿مُوجِلًا﴾	آل عمران:03	91
62	160	﴿يَنْصُرُكُمْ﴾	آل عمران:03	92
115،118	193	﴿الْأَبْرَارِ﴾	آل عمران:03	93
67	194	﴿رُسُلِكَ﴾	آل عمران:03	94
81	16	﴿الذَّانِ﴾	النساء:04	95
75	36	﴿وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾	النساء:04	96
76	42	﴿يَوْمَئِذٍ يُودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾	النساء:04	97
102	123	﴿مَنْ يَعْمَلْ﴾	النساء:04	98
90	124	﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ﴾	النساء:04	99
119	142	﴿كُفَّالِي﴾	النساء:04	100

91	20	﴿إِذْ جَعَلَ﴾	المائدة: 05	101
75	22	﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾	المائدة: 05	102
109	26	﴿تَأَسَّ﴾	المائدة: 05	103
67	32	﴿رُسُلُنَا﴾	المائدة: 05	104
93	49	﴿وَأَنْ أَحْكُمُ﴾	المائدة: 05	105
104	75	﴿يُوقَفُكُونَ﴾	المائدة: 05	106
115	82	﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾	المائدة: 05	107
91	102	﴿قَدَسَآلَهَا﴾	المائدة: 05	108
88	109	﴿الْغُيُوبِ﴾	المائدة: 05	109
87، 104	116	﴿ءَأَنْتَ﴾	المائدة: 05	110
64	117	﴿أَنْ أَعْبُدُوا﴾	المائدة: 05	111
89	19	﴿بَرِيءٌ﴾	الأنعام: 06	112
118	76	﴿رَأَى﴾	الأنعام: 06	113
119	94	﴿فُرْدَى﴾	الأنعام: 06	114
78	99	﴿فَنَوَانٌ﴾	الأنعام: 06	115
67	124	﴿رُسُلُ اللَّهِ﴾	الأنعام: 06	116
66	152	﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾	الأنعام: 06	117
118	48	﴿أَغْنَى﴾	الأعراف: 07	118
105	100	﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾	الأعراف: 07	119
99	131	﴿وَمَنْ مَعَهُ﴾	الأعراف: 07	120

73	150	﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ﴾	الأعراف: 07	121
119	07	﴿إِحْدَى﴾	الأنفال: 08	122
91	48	﴿وَأِذْ رَيْنَ﴾	الأنفال: 08	123
89	37	﴿النَّيِّبِ﴾	التوبة: 09	124
95	52	﴿قُلْ هَلْ تَرَى صَوْتَ بِنَاءِ﴾	التوبة: 09	125
120	123	﴿غَلْظَةً﴾	التوبة: 09	126
120	23	﴿فَلَمَّا أَبْجَهْتَهُمْ﴾	يونس: 10	127
54	35	﴿لَا يَهْدِي﴾	يونس: 10	128
102	40	﴿مَنْ لَّا﴾	يونس: 10	129
94	101	﴿قُلِ انظُرُوا﴾	يونس: 10	130
95	03	﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾	هود: 11	131
68،82	28	﴿أَنْزَلْنَاكُمْوهَا﴾	هود: 11	132
106	40	﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾	هود: 11	133
91	76	﴿قَدْ جَاءَ﴾	هود: 11	134
110	99	﴿يُنْسِ﴾	هود: 11	135
104	13	﴿الذَّبُّ﴾	يوسف: 12	136
68	13	﴿لِيَحْزُنِي﴾	يوسف: 12	137
91	30	﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾	يوسف: 12	138
94	31	﴿وَقَالَتْ أُخْرِجْ عَلَيْنَ﴾	يوسف: 12	139
113	41	﴿فِيصْلَبُ﴾	يوسف: 12	140

106	76	﴿وَعَاءٌ أَخِيهِ﴾	يوسف: 12	141
78	04	﴿صِنَوَانٌ﴾	الرعد: 13	142
102	11	﴿مِنْ وَالِي﴾	الرعد: 13	143
90	34	﴿مِنْ وَاقٍ﴾	الرعد: 13	144
120	06	﴿إِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ﴾	إبراهيم: 14	145
70	10	﴿رُسُلَهُمْ﴾	إبراهيم: 14	146
67	12	﴿سَبَلْنَا﴾	إبراهيم: 14	147
118	26	﴿مِنْ قَرَارٍ﴾	إبراهيم: 14	148
47	09	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	الحجر: 15	149
63	47	﴿سُرُرٍ﴾	الحجر: 15	150
91	52	﴿إِذْ دَخَلُوا﴾	الحجر: 15	151
109	65	﴿تَوَمُّرُونَ﴾	الحجر: 15	152
115	89	﴿النَّذِيرُ﴾	الحجر: 15	153
109	65	﴿تَوَمُّرُونَ﴾	النحل: 16	154
67	69	﴿سُبُلَ رَبِّكَ﴾	النحل: 16	155
97	121	﴿أَجْتَبَنَّهُ﴾	النحل: 16	156
74	127	﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾	النحل: 16	157
104	60	﴿الرُّءْيَا﴾	الإسراء: 17	158
55	83	﴿نَسَا﴾	الإسراء: 17	159
78	01	﴿عِوَجًا﴾	الكهف: 18	160

78	02	﴿قِيَمًا﴾	الكهف:18	161
63	63	﴿وَمَا أُنْسِنِيهِ﴾	الكهف:18	162
65	97	﴿فَمَا اسْطَعُوا﴾	الكهف:18	163
77	01	﴿كَهَيْعَص﴾	مريم:19	164
77	74	﴿رَبِّيَا﴾	مريم:19	165
99	15	﴿ءَانِيَةً أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾	طه:20	166
62	71	﴿ءَامَنَّمُ لَهُ﴾	طه:20	167
118	50	﴿أَعْطَى﴾	طه:20	168
119	62	﴿التَّجَوَّى﴾	طه:20	169
81	63	﴿هَذَا﴾	طه:20	170
114	86	﴿أَفْطَالَ﴾	طه:20	170
120	96	﴿قَبْضَةً﴾	طه:20	171
35	114	﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾	طه:20	172
120	46	﴿نَفْحَةً﴾	الأنبياء:21	173
120	80	﴿صَنْعَةً﴾	الأنبياء:21	174
93	27	﴿فَأَوْجِبْنَا إِلَيْهِ أَنْ أَصْنَع﴾	المؤمنون:23	175
105	44	﴿جَاءَ أُمَّة﴾	المؤمنون:23	176
96	106	﴿ضَالِّين﴾	المؤمنون:23	177
91	12	﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾	النور:24	178
95	15	﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِالسِّتْرِ﴾	النور:24	179
88	31	﴿جِيُوبِينَ﴾	النور:24	180

119	32	﴿الْأَيْمَنَ﴾	التّور: 24	181
75	130	﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾	الشعراء: 26	182
45	06	﴿وَأِنَّكَ لَلتَّلْقَى الْقُرْآنَ مِنَ لَدُنِّ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾	التّمل: 27	183
68	40	﴿لَيْسَلُونِي﴾	التّمل: 27	184
81	27	﴿هَاتَيْنِ﴾	القصص: 28	185
79	61	﴿ثُمَّ هُوَ﴾	القصص: 28	186
120	12	﴿خَطَّيْتَهُمْ﴾	العنكبوت: 29	187
120	24	﴿فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾	العنكبوت: 29	188
91	58	﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا﴾	الرّوم: 30	189
04	19	﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾	لقمان: 31	190
87	10	﴿أَاءِذَا﴾	السجدة: 32	191
65	51	﴿تُؤْوِي﴾	الأحزاب: 33	192
62،69	43	﴿أَسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾	فاطر: 35	193
97	35	﴿وَمَا عَمِلْتُهُ أَيْدِيهِمْ﴾	يس: 36	194
78	52	﴿مَرَقَدَنَا هَذَا﴾	يس: 36	195
91	24	﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾	ص: 38	196
118	62	﴿الْأَشْرَارِ﴾	ص: 38	197
119	42	﴿الْأُخْرَى﴾	الزمر: 39	198
68	64	﴿تَأْمُرُونِي﴾	الزمر: 39	199
88	67	﴿سُبُوخًا﴾	غافر: 40	200

118	13	﴿وَصَى﴾	الشورى: 42	201
99	43	﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾	الشورى: 42	202
97	23	﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾	الجاثية: 45	203
91	29	﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾	الأحقاف: 46	204
82	18	﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾	محمد: 47	205
91	27	﴿أَلْفَدَّ صَدَقَ﴾	الفتح: 48	206
89	24	﴿لَوْلَوْ﴾	الطور: 52	207
116	14	﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾	النجم: 53	208
88	12	﴿عَمُونَ﴾	القمر: 54	209
74	26	﴿الْكَذَّابُ الْأَشْرُّ﴾	القمر: 54	210
118	29	﴿فَنَطَأَنِي﴾	القمر: 54	211
118	46	﴿أَذْهَى﴾	القمر: 54	212
95	09	﴿فَلَا تَنْجُوا بِالْإِنْمِرِ﴾	المجادلة: 58	213
120	01	﴿مَرْضَانِي﴾	المتحنة: 60	214
120	07	﴿بِدَعَى﴾	الصف: 61	215
91	05	﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾	الملك: 67	216
120	13	﴿نَفْحَةَ﴾	الحاقة: 69	217
65	13	﴿تُتَوِيدِ﴾	المعارج: 70	218
94	03	﴿أَوْ أَنْقَصَ مِنْهُ قَلِيلًا﴾	المزمل: 73	219
47	04	﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾	المزمل: 73	220

120	13	﴿غُصَّةٌ﴾	المزمل: 73	221
70	30	﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾	المدثر: 74	223
09،10،34	18-17	﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَآتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾	القيامة: 75	224
116	25	﴿تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾	القيامة: 75	225
78	27	﴿مَنْ رَاقٍ﴾	القيامة: 75	226
80	35	﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لُعْوًا وَلَا كِذَابًا﴾	النبا: 78	227
97	21	﴿أَمَانُهُمْ فَاتِّبِعُوهُ﴾	عبس: 80	228
78	14	﴿بَلْ رَانَ﴾	المطففين: 83	229
120	01	﴿الْأَعْلَى﴾	الأعلى: 87	230
81	19	﴿الْمَشْتَمَةَ﴾	البلد: 90	231
120	09	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقَهَا﴾	الشمس: 91	232
120	13	﴿نَاقَةٌ﴾	الشمس: 91	233
97	20	﴿رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾	الليل: 92	234
114	05	﴿مَطْلَعٍ﴾	القدر: 97	235

فهرس أطراف الحديث

العدد	طرف الحديث	المخرج أو الراوي	الصفحة
01	((إِنَّا أَخَذْنَا الْقُرْآنَ عَنْ قَوْمٍ))	عطاء بن السائب	33
02	((إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْزَلَ هَذَا الْقُرْآنَ عَرَبِيًّا))	عمر بن الخطّاب	45
03	((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ))	مسلم	37
04	((خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ))	مسروق بن الأجدع	46
05	((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَعالِجُ مِنَ التَّزِيلِ شِدَّةً))	سعيد بن جبیر	34
06	((لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَبْرِيْلًا))	أبيّ بن كعب	37
07	((وَاللَّهُ لَقَدْ أَخَذَتْ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ))	عبد الله بن مسعود	46
08	((وَاللَّهُ لَا أَحَدِيْتَكُمْ إِلَّا شَيْئًا سَمِعْتَهُ مِنْ عَلِيٍّ))	سويد بن غفلة	39

فهرس الأشعار

أ- فهرس الأبيات الشعرية:

الصفحة	القائل	القافية	العدد
04	رويشد بن كثير	الصوت	01
70	جرير	العرب	02
10	حسان بن ثابت	قرآنا	03
60	سعد بن قرط	نار	04

ب- فهرس أنصاف الأبيات:

الصفحة	القائل	شطر البيت	العدد
70	أبو نخيلة	إذا اعوججنا قلت صاحب قوم	01
67	العجاج	تقضي البازي إذا البازي كسر	02
62	ذو الرمة	وبين التقا أنت أم أم سالم؟	03
62	العجاج	وبات منتصباً وما تكردسا	04
57	لا يعرف	وقال اضرب الساقين إمك هابل	05

فهرس الأعلام المترجم لهم

الصفحة	الموطن	اسم العَلم	العدد
17	الكوفة	أبو الأسود الدؤلي	01
63	عُكْبْرَا	أبو البقاء العكبري	02
107	بغداد	أبو بكر بن شاذان	03
111	أصبهان	أبو بكر الأصبهاني	04
92	بغداد	أبو بكر بن مجاهد	05
98	الكوفة	أبو بكر شعبة	06
103	بغداد	أبو جعفر بن فرح	07
92	مكة	أبو الحسن البيّزي	08
86	حلوان	أبو الحسن الحلواني	09
92	بغداد	أبو الحسن ابن شنبوذ	10
42	شيراز	أبو الحسن السعيدي	11
107	خراسان	أبو الحسين بن عثمان	12
98	بغداد	أبو حفص بن الصّبّاح	13
116	بغداد	أبو الحارث الليث	14
55	لا يُعرف	أبو زرعة بن زنجلة	15

103	بغداد	أبو الزعراء بن عبدوس	16
98	بغداد	أبو زكرياء يحيى الصّليحي	17
68	الديلم	أبو زكرياء الفرّاء	18
111	مصر	أبو سعيد ورش	19
102	الأهواز	أبو شعيب السوسي	20
35	القدس، ثمّ دمشق	أبو شامة المقدسي	21
86	دمشق	أبو عبد الله الأحفش	22
107	الكوفة	أبو عبد الله بن الهيثم	23
41	خراسان	أبو عبيد القاسم بن سلام	24
86	دمشق	أبو العبّاس الصوري	25
54	القيروان	أبو العبّاس المهدي	26
117	بغداد	أبو عثمان الضرير	27
92	بغداد	أبو عليّ بن الحباب	28
53	فسا ببلاد فارس	أبو عليّ الفارسي	29
65	كرمان	أبو العلاء الكرمانبي	30
92	مكة	أبو عمر قنبل	31
102	تميم	أبو عمرو بن العلاء	32

42	قرطبة	أبو عمرو الداني	33
98	الكوفة	أبو عمرو حفص بن سليمان	34
103	الرقّة	أبو عمران بن جرير	35
103	بغداد	أبو عيسى بن جمهور	36
107	الكوفة	أبو عيسى خلّاد	37
116	نصيبين	أبو الفضل النّصيبي	38
98	الكوفة ثمّ بغداد	أبو محمّد بن الصّبّاح	39
98	الكوفة	أبو محمد العليمي	40
42	بغداد	أبو مزاحم الخاقاني	41
111	بغداد	أبو نُشَيْط الرّبّعي	42
111	المدينة المنورة، ثمّ مصر	أبو يعقوب الأزرق	43
37	الخرج، الأنصار	أبيّ بن كعب	44
41	الكوفة	أبان بن تغلب	45
107	بغداد	إدريس الحدّاد	46
27	ألمانيا	أغست شليخر	47
23	ألمانيا	أغست لسكين	48
24	السويد	أكسال كوك	49

11	فرنسا	أنطوان ميه	50
29	السويد	برتيل مالبرج	51
56	شيراز	ابن أبي مریم	52
03	الموصل	ابن جني	53
35	دمشق	ابن الجزري	54
34	فلسطين	ابن حجر العسقلاني	55
63	همدان	ابن خالويه	56
86	قريش، فھر	ابن ذكوان	57
04	قزوين	ابن فارس	58
10	دمشق	ابن القيم	59
07	إفريقيا	ابن منظور	60
47	مصر	البنا الدميّاطي	61
27	إنجليز	تشارلز ليل	62
27	إنجليز	تشارلز داروين	63
47	مصر	جلال الدين السيوطي	64
05	فرنسا	جوزيف فندريس	65
24	ألماني	جاكوب جریم	66

05	البصرة	الجاحظ	67
38	بني عبس	حذيفة بن اليمان	68
102	بغداد	حفص الدّوري	69
107	الكوفة	حمزة الزيّات	70
107	بني أسد ، بغداد	خلف البزّار	71
86	الرملة	الداحوني	72
41	الكوفة	زائدة بن قدامة	73
34	الكوفة	سعيد بن جبير	74
117	بغداد	سلمة بن عاصم	75
39	الجعفة	سويد بن غفلة	76
31	البصرة	سيبويه	77
04	جرجان	الشريف الجرجاني	78
72	مصر	عبد الصبور شاهين	79
46	مصر	عبد العظيم الزرقاني	80
34	مكّة	عبد الله بن عبّاس	81
46	بني سهم، قريش	عبد الله بن عمرو	82
85	يحصب	عبد الله بن عامر	83

91	مكّة	عبد الله بن كثير	84
44	هذيل	عبد الله بن مسعود	85
38	بن أمية	عثمان بن عفان	86
33	الكوفة	عطاء بن السائب	87
44	بني عديّ	عمر بن الخطّاب	88
28	مصر	علي عبد الواحد وافي	89
111	الكوفة	علي الكسائي	90
98	الكوفة	عاصم بن أبي التّجود	91
18	خراسان	الفارابي	92
08	مصر	القسطلاني	93
111	المدينة المنورة	قالون بن مينا	94
05	مصر	كمال بشر	95
28	ألمانيا	كارل برجمان	96
33	دانمارك	كارل فيرنر	97
30	أمريكا	ليونارد بلومفيلد	98
06	سوريا	محمد الأنطاكي	99
117	بغداد	محمد بن يحيى	100

45	همذان	مسروق بن الأجدع	101
52	قرطبة	مكي بن أبي طالب	102
24	فرنسا	موريس جرامون	103
27	مدرسة ألمانية	النحاة الشبان	104
111	المدينة المنورة	نافع بن عبد الرحمن	105
28	ألمانيا	هرمن أستوف	106
85	دمشق	هشام بن عمّار	107
27	النمسا	ولهم شيرر	108
41	البصرة	يحيى بن يعمر	109

فهرس المصادر والمراجع

* القراءان الكريّم برواية حفص عن عاصم.

أوّلاً: المصادر:

-حرف الألف-

- 1- أبجد العلوم الموشى المرقوم في بيان أحوال العلوم: لصديق حسن خان القنّوجي. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. دط، 1978م.
- 2- الإبدال: ليعقوب بن إسحاق بن السكيت، تح: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: علي النجدي ناصف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية دط، 1978م .
- 3- الإبانة عن معاني القراءات: لمكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تح: عبد الفتّاح إسماعيل شليبي، مطبعة نهضة مصر-القاهرة. دت.
- 4- إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: لأحمد محمد البنا الدميّاطي، حقه وقدّم له: شعبان محمد إسماعيل. عالم الكتب- بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية-القاهرة ط1، 1407هـ/1987م.
- 5- الإتقان في علوم القرآن: لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية- بيروت. دط، 1408هـ/1988م .
- 6- الأحرف السبعة: لأبي عمرو الداني (ت444هـ)، تحقيق: عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة-مكة المكرمة، ط1، 1408هـ/1988م .
- 7- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبد البرّ (ت463هـ)، تح: علي محمد البجاوي. دار الجليل، بيروت-لبنان. ط1، 1413هـ/1993م .
- 8- إعراب القراءات السبع وعللها: لابن خالويه، عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي- القاهرة ط1، 1996م .
- 9- إعراب القراءات الشواذ: لأبي البقاء للعكبري (ت616هـ) تح: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط1، 1996م .

- 10- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: لخير الدين الزركلي (1396هـ). دار العلم للملايين. بيروت-لبنان، ط15، 2006م .
- 11- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القراءان: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (616هـ). دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان. دط، دت.
- 12- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين من الخلاف، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل - بيروت دط، 1982م .
- حرف الباء-
- 13- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (817هـ)، تح: محمد المصري. دار سعد الدين. دمشق-سورية. ط1، 1421هـ/2000م .
- 14- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر بيروت - لبنان. ط2، 1399هـ/1979م .
- 15- البيان والتبيين: لأبي عثمان عمرو بن بحر (255هـ)، وضع حواشيه: موفق شهاب الدين. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان. دط، 2003م.
- حرف التاء-
- 16- تأويل مشكل القرآن: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ)، تحقيق: سيد أحمد صقر، دار التراث- القاهرة. ط2، 1393هـ/1973م .
- 17- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: لأبي حاتم السجستاني، تح: محمد الدالي، دار البشائر - دمشق ط1، 2001م.
- 18- التمهيد في علم التجويد: لأبي الخير بن الجزري (833هـ)، تح: غانم قدوري الحمد. مؤسسة الرسالة-لبنان. ط1، 1421هـ/2001م .
- 19- التهذيب لما تفرّد به كلّ واحد من القراء السبعة: تح: حاتم صالح الضامن. دار نينوى. دمشق. ط1، 2005م/1426هـ .
- حرف الجيم-

20- جمال القراء وكمال الإقراء: لعلم الدين عليّ بن محمد السنخاوي (ت643هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة التراث-مكة، ط1، 1408هـ/1988م .

21- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (444هـ)، تح: محمد صدوق الجزائري. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان. ط1، 1426هـ/2005م .

-حرف الحاء-

22- الحجّة في القراءات السبع: لابن خالويه (ت370هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة- بيروت ط6، 1996م .

23- الحجّة للقراء السبعة: لأبي عليّ الفارسي (ت377هـ)، تح: بدر الدين قهوجي وصاحبه، دار المأمون للتراث-دمشق ط2، 1993م .

24- حجّة القراءات: لابن زنجلة (ت نحو403هـ)، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة- بيروت ط5، 2001م .

-حرف الحاء-

25- الخصائص: لأبي الفتح بن جنيّ (ت392هـ)، تح: محمد علي النجار، بيروت. دار الكتاب العربي. ط2، 1300هـ .

-حرف الدال-

26- ديوان جرير (شرح محمد بن حبيب)، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف- مصر دط، 1969م .

27- ديوان حسان بن ثابت (رضي الله عنه)، تح: وليد عرفات. دار صادر. بيروت. دط، دت.

28- ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان- بيروت ط2، 1982م .

29- ديوان العجاج (رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي و شرحه)، تح: عبد الحفيظ السطلي، توزيع مكتبة أطلس- دمشق دط، دت .

-حرف الزاي-

30- زاد المعاد في هدي خير العباد: لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تح: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت، ط3 منقحة ومزيدة، 1418هـ/1998م.

-حرف السين-

31- السبعة في القراءات: لأبي بكر بن مجاهد(ت324هـ)، تح: شوقي ضيف. دار المعارف-القاهرة. ط3 دس.

32- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: لأبي القاسم عليّ بن القاصح (801هـ): ضبطه وصحّحه وخرج آياته: محمد عبد القادر شاهين. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان، ط2، 1425هـ/2004م.

33- سرّ صناعة الإعراب: لأبي الفتح بن جنّي(ت392هـ)، دراسة وتحقيق: د.حسن هنداوي. دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع. ط2، 1413هـ/1993م.

34- سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي(ت297هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1408هـ، 1987م.

35- سير أعلام النبلاء: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت748هـ)، تح: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان. ط1، 1406هـ/1986م.

-حرف الشين-

36- شرح الهداية: لأبي العباس المهدوي(ت نحو440هـ)، تح: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد-الرياض ط1، 1995م.

-حرف الصاد-

37- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: لأبي الحسين أحمد بن فارس(القرن الرابع الهجري)، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ط1، 1418هـ/1997م.

38- صحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى البغا. دار ابن كثير واليمامة-بيروت. ط2، 1407هـ/1987م.

- 39- صحيح مسلم: لأبي الحسن مسلم بن الحجاج (ت261 هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت. دط، دت.
-حرف الغين-
- 40- غاية النهاية في طبقات القراء: لأبي الخير محمد بن الجزري (ت833 هـ)، تح: برجشتراسر. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان، ط1، 2006م/1427 هـ .
-حرف الفاء-
- 41- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852 هـ)، تحقيق: محبّ الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت. دط، دت.
-حرف القاف-
- 42- قراءة الكسائي رواية أبي عمر الدوري عن طريق ابن مقسم: لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني (ت بعد563 هـ)، تح: حاتم صالح الضامن. دار نينوى. دمشق-سورية. ط1، 1426 هـ/2005 م.
- 43- القاموس المحيط: لأبي طاهر مجد الدين الفيروزآبادي (ت817 هـ). اعتنى به ورثته وفصله: حسان عبد المّنان. بيت الأفكار الدولية. دط، 2004 م.
-حرف الكاف-
- 44- الكتاب: سيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) (ت180 هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، عالم الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت دط، دت.
- الكتاب: سيبويه (ت180 هـ)، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1420 هـ/1999 م.
- 45- كتاب الحروف: لأبي نصر الفارابي، حققه وقدّم له وعلّق عليه: محسن مهدي. دار المشرق بيروت-لبنان. دط 1970 م.
- 46- كتاب التعريفات: لعلّي بن محمد الشريف الجرجاني (ت816 هـ). تح وزيادة: د. عبد الرحمن المرعشلي. دار النفائس ط1 محقّقة ومفهرسة ومزودة من كتب التراث 1424 هـ، 2003 م .

47- كتاب التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ). مكتبة العلم-القاهرة. ط1، 1424هـ/2003م .

48- كتاب المصاحف: لأبي بكر عبد الله بن الأشعث (ت316هـ)، دراسة وتحقيق ونقد: الدكتور محبّ الدين عبد السبحان واعظ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-قطر. ط1، 1416هـ/1995م .

49- كتاب الموسيقى الكبير: لأبي نصر الفارابي، تح: غطاس عبد الملك خشبة. دار الكتاب العربي، القاهرة-مصر. دط، دت .

50- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لمكيّ بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة- بيروت ط3، 1987م .

51- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى حاجي خليفة. دار العلوم الحديثة. بيروت. دط، دت.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى حاجي خليفة، صححه وعلّق عليه ورثه: محمّد شرف الدين يالتقايا وزميله، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان. دط، 1360هـ/1941م .

-حرف اللام-

52- لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين بن منظور (711هـ). دار صادر للطباعة والنشر- دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت. دط. دت.

53- لطائف الإشارات لفنون القراءات: لشهاب الدين القسطلاني. تح: عامر السيّد عثمان وزميله. لجنة إحياء التراث الإسلامي. القاهرة. دط، 1392هـ.

-حرف الميم-

54- المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح بن جني (ت392هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. لبنان-بيروت. ط1، 1419هـ، 1998م.

- المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تح: علي النجدي وصاحبه. نشر المجلس الأعلى- القاهرة دط، 1386هـ.

- 55- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز: لأبي شامة بن إسماعيل المقدسي (ت665هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر- بيروت. دط 1395هـ/1975م.
- 56- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي (911هـ)، تصحيح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى بك وصاحباها. مكتبة دار التراث-القاهرة. ط3، دت .
- 57- المسند: للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)، تح: أحمد محمد شاكر. دار الحديث -القاهرة ط1، 1415هـ/1995م .
- 58- مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري: لأبي عمرو الداني (444هـ)، تح: حاتم صالح الضامن. دار البشائر، ط1، 1428هـ/2008م .
- 59- مفردة عبد الله بن كثير المكي: لأبي عمرو الداني (444هـ)، تح: حاتم صالح الضامن. دار البشائر. دمشق. ط1، 1428هـ/2008م .
- 60- مفردة نافع بن عبد الرحمن المدني: لأبي عمرو الداني. تح: حاتم صالح الضامن. دار البشائر. دمشق-سورية. ط1، 1428هـ/2008م .
- 61- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: لأبي العلاء الكرمانى (ت بعد563هـ)، تح: عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، بيروت-لبنان. ط1، 2001م.
- 62- المقتضب: لأبي العباس المبرد (ت285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية-القاهرة ط3، 1994م .
- 63- معاني القراءات: لأبي منصور الأزهري (ت370هـ)، تح: عيد مصطفى درويش وصاحبه. دار المعارف- القاهرة ط1، 1991م .
- 64- معاني القراءان: لأبي زكريّا يحيى الفراء (ت207هـ)، تح: محمد علي النجار وصاحبه، عالم الكتب، بيروت-لبنان. ط3، 1983م .
- 65- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس (395هـ)، تح: عبد السلام هارون. دار الكتب العلمية. إيران، نجفي إسماعيليان. دط، دت.
- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسن أحمد بن فارس (395هـ)، تح: شهاب الدين أبو عمرو. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ط2، 1418هـ/1998م.

- 66- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: لشمس الدين الذهبي، تحقيق: طيار آلي قولاج. تركيا-استانبول. دط، 1416هـ/1995م .
- 67- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: لمحمد بن الجزري(833هـ)، دتح: علي محمد العمران، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان. ط2، 1400هـ.
- 68- موسوعة مصطلحات جامع العلوم: للقاضي عبد النبي الأحمد نكري، دتح: علي دحروج، ترجمة: د. عبد الله الخالدي. مكتبة لبنان ناشرون. ط1، 1997م.
- 69- الموضّح في وجوه القراءات وعللها: لابن أبي مريم(ت بعد565هـ)، دتح: عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن-جدّة، ط1، 1993م .
- حرف النون-
- 70- انباه الرواة على أنباه النحاة: لجمال الدين أبي الحسن علي القفطي(ت624هـ)، دتح: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي-القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت. ط1، 1406هـ/1986م.
- 71- النشر في القراءات العشر: لأبي الخير محمّد بن الجزري(833هـ)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية.بيروت-لبنان. ط1، 1423هـ/2002م.
- النشر في القراءات العشر: لمحمّد بن الجزري(833هـ)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضبّاع، دار الفكر- بيروت. دط، دت
- 72- النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري، تصحيح: سعيد الخوري الشرتوني، طبعة مصوّرة عنها، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان. ط2، 1967م .
- ثانياً: المراجع:
- حرف الألف-
- 72- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: لعبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي-القاهرة. ط1، 1987م.
- 73- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: لفوزي حسن الشايب. عالم الكتب الحديثة. إربد-الأردن ط1، 1425هـ، 2003م.

- 74- أسس علم اللغة: ماريو باي، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر. عالم الكتب-القاهرة ط2، 1403هـ/1983م .
- 75- أصل الأنواع: نشأة الأنواع الحيّة عن طريق الانتقاء الطبيعي: لتشارلس داروين، ترجمة: مجدي محمود المليجي. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة-مصر. ط1، 2004م .
- 76- أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال كتابه العين: لأحمد محمد قدّور. دار الفكر. دمشق-سورية، ط2، 1424هـ/2003م .
- 77- أصوات العربية بين التحول والثبات: لحسام سعيد النعيمي. دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، دط، 1989م .
- 78- الأصوات اللغوية: لإبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلوالمصرية-القاهرة. ط3، 1992م .
- 79- الأصوات اللغوية: لعبد القادر عبد الجليل. دار صفاء. للنشر والتوزيع. عمان-الأردن. ط1، 1418هـ/1998م .
- 80- الإعجاز الصوتي في القراءان الكريم: لعبد الحميد هندراوي. الدار الثقافية للنشر-القاهرة. ط1، 1425هـ/2004م .
- 81- الإمالة في القراءات و اللهجات العربية: لعبد الفتاح شلبي، دار الشروق-جدّة ط3، 1983م .
- حرف الباء-
- 82- بحوث في اللسانيات، الدرس الصوتي العربي، المماثلة والمخالفة: لجيلالي بن يشو. دار الكتاب الحديث-القاهرة. ط1، 2006م .
- 83- البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية، و يليه القراءات الشاذة وتوجيهها: لعبد الفتّاح القاضي. دار الكتاب العربي. لبنان. ط1، 1401هـ.
- حرف التاء-
- 84- تحليل أكوستيكي لوجوه الاختلاف الصوتي بين ورش وقالون في قراءة نافع: لعبد المهدي كايد أبو اشقير. عالم الكتب الحديث. إربد، ط1، 2006م .
- 85- تاريخ علم اللغة منذ نشأته حتى القرن العشرين: لجورج موانان، ترجمة: بدر الدين القاسم. وزارة التعليم العالي. دمشق دط، 1972م .

86- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: للطيب البكوش، تقديم: صالح القرماذي. المطبعة العربية. تونس. ط3، 1992م .

87- التطور اللغوي مظاهره وقوانينه: لرمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة- مصر. دط، 1997م/1417هـ .

88- التطور النحوي للغة العربية: لبرجشتراسر، تعليق: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض دط، 1982م .

-حرف الجيم-

89- الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات: لعبد البديع النرياني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية- دمشق ط1، 1427هـ، 2006م .

-حرف الدال-

90- دائرة معارف القرن الرابع عشر، العشرين: لمحمد فريد وجدي. دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت-لبنان ط3، 1971م.

91- دروس في علم أصوات العربية: لجان كانتينو، ترجمة: صالح القرماذي، الجامعة التونسية. دط، 1966م .

92- دراسة الصوت اللغوي: لأحمد مختار عمر، عالم الكتب-القاهرة. ط4، 2006م .

93- دراسات في فقه اللغة: لمحمد الأنطاكي. دار الشرق العربي. بيروت-لبنان. الطبعة الرابعة مزيدة ومنقحة. دت.

94- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: لغانم قدوري الحمد، دار عمار. عمان-الأردن. ط2، 1428هـ/2007م .

95- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: لحسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الشيد- بغداد دط، 1980م .

-حرف الراء-

96- رفعة الدرجات في قراءة حمزة الزيات: لتوفيق إبراهيم ضمرة. دائرة المكتبة الوطنية عمان-الأردن. ط1، 1429هـ/2008م .

-حرف الشين-

97- شرح أبيات سيوييه: لابن السيرافي، تح: محمد علي سلطاني، دار العصماء- دمشق ط1، 2001م .

-حرف العين-

98- علم الأصوات: لحسام البهنساوي. مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة. ط1، 1425هـ/ 2004م.

99- علم الأصوات: لكامل بشر. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. دط، 2003م .

100- علم الصّرف الصوتي: لعبد القادر عبد الجليل. سلسلة الدراسات اللغوية. دار أزمنا، عمان-الأردن. ط1، 1998م .

101- علم اللغة: لعلي عبد الواحد وافي. نهضة مصر للطباعة والنشر- القاهرة. ط10، 2005م .

102- علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي: لمحمود السعران. دار النهضة العربية بيروت- لبنان. دط. دس .

-حرف الفاء-

103- فقه اللغة: لعلي عبد الواحد وافي. نهضة مصر للطباعة والنشر-القاهرة ط2، 2000م.

104- فقه اللغة وخصائص العربية، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التحديد التوليد: لمحمد مبارك. دارالفكر، بيروت-لبنان، ط5، 1392هـ/ 1972م.

105- فقه اللغات السامية: لكارل بروكلمان، ترجمة: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي-القاهرة. ودار الرفاعي-الرياض، دط، 1977م .

106- في البحث الصوتي عند العرب: لخليل إبراهيم العطية. دار الجاحظ للنشر. بغداد. دط 1983م .

107- في اللهجات العربية: لإبراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو مصرية-القاهرة ط6،1984م.

-حرف القاف-

108- القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية(منهج لساني معاصر): لسمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن دط، 2005 م .

109- القراءات القرآنية تأريخ وتعريف: لعبد الهادي الفضلي، دار القلم -بيروت، ط3، 1405هـ/1985م .

110- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: لعبد الصبور شاهين. مكتبة الخانجي-القاهرة. دط.دت .

111- القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الأحكام الفقهية: لخير الدين سيب. دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.بيروت-لبنان.ط1، 1429هـ/2008م .

-حرف اللام-

112- اللغة: لفندريس: تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص. مكتبة الأنجلو المصرية-مطبعة لجان البيان العربي. دط، 1370هـ/1950م.

113- لحن العامة: في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: لعبد العزيز مطر، الدار القومية- القاهرة. دط، 1966م .

-حرف الميم-

114- مبادئ علم المنطق: لأبي عبد الرحمن الأخضر الأخضرى. مؤسسة علوم القرآن-بيروت، منار للنشر والتوزيع -دمشق.ط2، 1426هـ/2005م .

115- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: لمحمد الأنطاكي. دار الشرق العربي، بيروت-لبنان. ط4. دت.

116- مصحف دار الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر: لجمال الدين محمد شرف. دار الصحابة للتراث بطنطا-مصر.ط1، 1426هـ/2006م .

- 117- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: لعبد العزيز الصيغ. دار الفكر المعاصر. بيروت، دمشق. ط1، 1421هـ/2000م .
- 118- معجم المؤلفين تراجم مصنّفي الكتب العربية: لعمر رضا كحّالة. مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 1414هـ/1993م .
- 119- معجم مصطلح الأصول: لهيثم هلال.مراجعة وتدقيق:د. محمّد التنوخي. دار الجليل للنشر والطباعة والتوزيع. ط1، 1424هـ/2003م.
- 120- المعجم المفصل في مصطلحات فقه اللغة المقارن: لمشتاق عبّاس معن.سلسلة الخزانة اللغوية:دار الكتب العلمية. ط1، 1423هـ/2002م.
- 121- المعجم المفهرس لألفاظ القراءان الكريم: وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار القلم بيروت دط، دت.
- المعجم المفهرس لألفاظ القراءان الكريم: وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي.دار الكتب المصرية-القاهرة.دط، 1364هـ .
- 122- المعجم الوسيط: قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، حامد عبد القادر، أحمد حسن الزيات، محمّد علي النجار.المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.استانبول-تركيا. دط.دت.
- 123- مفهوم القوّة والضعف في أصوات العربية: لمحمد يحيى سالم الجبوري. دار الكتب العلمية.بيروت-لبنان. ط1، 2006م.
- 124- المنجد الأبجدي.دار المشرق (ش.م.م).بيروت-لبنان. ط5، 1987م .
- 125- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: لعلي زوين. دار الشؤون الثقافية العامّة، وزارة الثقافة والإعلام-بغداد.ط1، 1986م .
- 126- المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي): لعبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة- بيروت دط، 1980م .
- 127- مناهج البحث في اللغة: لتمام حسان.دار الثقافة.الدار البيضاء-المغرب.دط، 1407هـ/1986م .

- 128- مناهل العرفان في علوم القرآن: لمحمد عبد العظيم الزرقاني (ت1367هـ)، دار الفكر-بيروت، ط1. 1417 هـ/1996م .
- 129- الموسوعة العربية العالمية. مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. ط2، 1419هـ /1999م .
- 130- الموسوعة العربية الميسرة. دار الجيل. بيروت- القاهرة- تونس. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. ط2 المُحدّثة 2001م.
- 131- المهذّب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيّبة النشر: لمحمد سالم محيسن، المكتبة الأزهرية للتراث-مصر. دط، 1417هـ/1997م .
- حرف النون-
- 132- النبأ العظيم: لعبد الله دراز. دار ثقافة، قطر-الدوحة. دط، 1405هـ / 1985م.
- ثالثاً: الرسائل الجامعية:
- 133- ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري: للمهدي بوروبة. رسالة تقدّم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه في الصوتيات. الجزائر. 2002م .
- رابعاً: المجلّات:
- 134- تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير مقرئ مكة المكرمة: لسمير شريف استيتية. مجلة جامعة أم القرى، مجلة فصلية للبحوث العلمية المحكمة. السنة السابعة، العدد التاسع، العام 1414هـ/1994م .

فهرس الموضوعات

إهداء

شكر

أ-ح	مُقدِّمة:
12-01	مدخل: ضبط المفاهيم وتحديد المنطقات
10-01	المبحث الأول: التعريف باعتبار الأفراد
03-01	أولاً: القوانين:
02-01	أ- لغة:
03-02	ب- اصطلاحا:
07-03	ثانياً: الصوتية:
04-03	أ- لغة:
07-04	ب- اصطلاحا:
05-04	1- الصوت (بالمعنى العام):
07-05	2- الصوت اللغوي:
09-07	ثالثاً: القراءات:
08-07	أ- لغة:
09-08	ب- اصطلاحا:
11-09	رابعاً: القراءة:
10-09	أ- لغة:
11-10	ب- اصطلاحا:
12-11	المبحث الثاني: التعريف باعتبار التركيب
12-11	مفهوم القوانين الصوتية:
49-14	الفصل الأول: القوانين الصوتية في اللغة والقراءات القرآنية
19-14	المبحث الأول: مصطلح (قانون) في مدوّات السلف
15-14	أولاً: في كتاب سرّ صناعة الإعراب

- 17-15 ثانياً: في كتاب الخصائص
- 19-18 ثالثاً: في كتاب الحروف
- 26-20 المبحث الثاني: هل هناك قوانين صوتية؟
- 30-26 المبحث الثالث: مذاهب علماء اللغة في القوانين الصوتية
- 28-26 المذهب الأوّل:
- 29-28 المذهب الثاني:
- 29-28 المذهب الثالث:
- 30-29 المذهب الرابع:
- 33-30 المبحث الرابع: الرأي المتبنّى في البحث
- 41-33 المبحث الخامس: نبذة موجزة عن نشأة القراءات القرآنية وتدوينها
- 49-42 المبحث السادس: لغة القرآن الكريم وتطور الأصوات
- 83-51 الفصل الثاني: القوانين الصوتية العامّة في القراءات القرآنية
- 59-51 المبحث الأوّل: قانون المماثلة
- 54-53 أوّلاً: تقريب صامت من صامت
- 56-54 ثانياً: تقريب صامت من صائت
- 59-57 ثالثاً: تقريب صائت من صامت
- 63-59 المبحث الثاني: قانون المخالفة
- 72-63 المبحث الثالث: قانون السهولة والتخفيف
- 76-73 المبحث الرابع: قانون كثرة الاستعمال
- 79-76 المبحث الخامس: قانون أمن اللبس
- 80-79 المبحث السادس: قانون طرد الباب
- 81-80 المبحث السابع: قانون التعويض
- 83-82 المبحث الثامن: قانون ضعف الطرف
- 123-85 الفصل الثالث: القوانين الصوتية الخاصّة في القراءات القرآنية
- 91-85 المبحث الأوّل: القوانين الصوتية في قراءة ابن عامر

- 91-86 المماثلة:
- 89-87 أوّلاً: المماثلة في الهمز:
- 87-87 القانون الأوّل:
- 89-88 القانون الثاني:
- 89-89 القانون الثالث:
- 91-89 ثانياً: المماثلة في الإدغام:
- 90-90 القانون الأوّل:
- 91-90 القانون الثاني:
- 91-91 القانون الثالث:
- 97-91 **المبحث الثاني:** القوانين الصوتية في قراءة ابن كثير.
- 97-92 تغيير البنية المقطعيّة:
- 94-93 أوّلاً: قانون التقاء الساكنين:
- 95-94 ثانياً: قانون تحريك ميم الجمع:
- 96-95 ثالثاً: قانون تاءات البزّي:
- 97-96 رابعاً: قانون الوصل:
- 102-98 **المبحث الثالث:** القوانين الصوتية في قراءة عاصم.
- 102-99 التّون الساكنة:
- 100-99 أوّلاً: قانون الإظهار:
- 101-100 ثانياً: قانون الإخفاء:
- 101-101 ثالثاً: قانون الإقلاب:
- 102-101 رابعاً: قانون الإدغام:
- 106-102 **المبحث الرابع:** القوانين الصوتية في قراءة أبي عمرو.
- 106-103 الهمز:
- 104-103 القانون الأوّل:
- 105-104 القانون الثاني:

105-105	القانون الثالث:
105-105	القانون الرابع:
106-105	القانون الخامس:
106-106	القانون السادس:
106-106	القانون السابع:
111-106	المبحث الخامس: القوانين الصوتية في قراءة حمزة.
111-108	السكت والوقف:
108-108	أولاً: قانون السكت:
111-108	ثانياً: قوانين الوقف:
109-109	القانون الأول:
110-109	القانون الثاني:
110-110	القانون الثالث:
110-110	القانون الرابع:
111-111	القانون الخامس:
116-111	المبحث السادس: القوانين الصوتية في قراءة نافع.
116-111	المماثلة:
114-112	أولاً: اللام تفخيماً وترقيقاً:
113-113	القانون الأول:
114-113	القانون الثاني:
116-114	ثانياً: الراء تفخيماً وترقيقاً:
115-115	القانون الأول:
116-115	القانون الثاني:
116-116	القانون الثالث:
122-116	المبحث السابع: القوانين الصوتية في قراءة الكسائي.
122-117	الإمالة:

119-118	القانون الأوّل:
119-119	القانون الثاني:
120-119	القانون الثالث:
120-120	القانون الرابع:
122-120	القانون الخامس:
127-124	خاتمة: خاتمة البحث وآفاقه.
116-129	الفهارس الفنيّة.
140-129	فهرس الآيات والكلمات القرآنية.
141-141	فهرس أطراف الحديث.
142-142	فهرس الأشعار.
149-143	فهرس الأعلام المترجم لهم.
163-150	فهرس المصادر والمراجع.
165-164	فهرس الموضوعات.

الملخص

تتبعي هذا الدراسة من وراء البحث والتنقيب في القراءات القرآنية التي وصلتنا من الأسلاف، والاطلاع على الدراسات الصوتية الحديثة التي أنتجتها النهضة الفكرية على أيدي علماء اللغة من العرب والغرب على السواء -هدفين أصيلين: أولاهما: محاولة الكشف عن القوانين الصوتية التي تضبط الظواهر الصوتية في القراءات القرآنية وتجمعها تحت نسق واحد، تطرد معه وتجتمع حوله. ثانيهما: محاولة السير على النهج المبارك في الذود عن القراءات القرآنية ومن ورائها القرآن الكريم، ولكن من منظور جديد ووجهة حديثة.

الكلمات المفتاحية: القوانين، الصوت، القراءات، الظواهر، المماثلة.

Résumé

Cette étude vise derrière la recherche et l'exploration dans les lectures coraniques que nous avons reçue des ancêtres, et regardez les études phnétiques produit par la renaissance intellectuelle de la part des savants de la langue des Arabes et l'Occident aussi bien - deux authentiques: La première: tenter de détecter les lois phonétiques régissant les phénomènes phonétiques dans les lectures coraniques et perçus en vertu exactement la même chose, de l'expulser et de le rencontrer. La Deuxième: Essayez de suivre l'approche adoptée dans la défense de la sainte lectures coraniques et derrière le Saint Coran, mais dans une perspective nouvelle et un point de date.

Les mots clés : Les lois, Le son, Les lectures, Les phénomènes, L'assimilation.

Summary

This study aims behind the research and exploration in Corani readings that we received from the ancestors, and look phonétiques studies produced by the intellectual revival from the scholars of the language of the Arabs and the West as well- two authentic: The first: attempt to detect phonetic laws governing phonetic phenomena in Coranic readings and collected under exactly the same, to expel him and meet him. The Second: Try to follow the approach taken in defense of the holy Coranic readings and behind the Holy Quran, but from a new perspective and a point of time.

Keywords : Laws, Sound, The readings, The phenomena, Assimilation.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

ملخص

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الصوتيات العربية بين التراث و المعاصرة

موسومة بـ:

القوانين الصوتية في القراءات القرآنية - نماذج مختارة -

من إشراف الدكتورة:
نورية شيخي

من إعداد الطالب:
دحو لاوزي

السنة الجامعية: 2011-2012م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، اللهم لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مصطفاه من خلقه وعبيده، وعلى آله وصحبه وحزبه. وبعد:

فإنَّ القراءان الكريم كان ومازال القطب الذي تدور في فلكه الدراسات اللغوية بمستوياتها المختلفة؛ صوتاً وتركيباً ودلالةً - قديماً وحديثاً، وقد حظي من بين هذه المستويات الجانب الصوتي بنصيب وافر من الدراسة والبحث؛ إذ أولاه العلماء - على اختلاف مشاربهم وتخصّصاتهم - اهتماماً كبيراً وملحوظاً؛ فنجد في رسائل اللغويين، وكتب التّحاة، وتآليف الفلاسفة، ومصنّفات القراء وغيرهم؛ وذلك لما لهذا المستوى اللغوي من علاقة وشيجة وقويّة في الحفاظ على أداء القراءان الكريم وتلاوته غضاً ندياً، كما أقرّاه جبريل عليه السلام - أمين الوحي في السماء - سيدنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم - أمين الوحي في الأرض.

ومن المعلوم أنّ اللغة العربية الفصحى بمستوياتها المختلفة تُعدّ الوعاء الأمين والقالب المحكم لآيات الذكر الحكيم - القراءان الكريم دستور الإسلام والمسلمين - ومن ثمّ فقد أدرك علماء اللغة أنّ الحفاظ على هذه اللغة الفصحى عامّة وعلى أصواتها خاصّة - هو حفاظ على القراءان الكريم؛ لاسيما بعدما توسّعت رقعة الإسلام في أنحاء المعمورة، ودخلت الأمم العديدة من الأعاجم في دين الله أفواجا، وانتشرت اللّكنات العجمي والّلحن؛ فشمّر هؤلاء العلماء عن سواعد الجدّ والاجتهاد، خشيةً على سلامة هذه اللغة وفصاحتها ونقاها أن يصيبها خطر اللّحن والانحراف.

وقد كان حرص المسلمين على سلامة كتاب الله ونقاوته حرصاً شديداً؛ فاشترطوا على أخذه وتلقّيه مشافهة عمّن يوثق في حفظه من صفات الضبط والأمانة وحسن الدّين.

وتاريخ اللغة يطالعنا على رأس أولئك الأعلام الذين تصدّوا للحفاظ على كلام الله من اللّحن والانحراف بأسماء من عُرفوا بالقراء أمثال: الإمام أبي عمرو بن العلاء البصري (ت154هـ)، والإمام نافع بن عبد الرحمن المدني (ت169هـ)، والإمام عبد الله بن كثير المكي (ت120هـ)، والإمام عاصم ابن أبي النّجود الكوفي (ت127هـ) وغيرهم - عليهم رحمة الله -؛ فقد انبرى هؤلاء الأفاضل لتعليم كلام الله ونشره بين الناس وفق ما قرأ به سيدنا رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - وأصحابه من بعده، حفظاً له من لكنة الأعاجم ولحون أهل الفسق، حتى ظهر ما عرف فيما بعد بالقراءات

القرآنية المتواترة كلُّ قراءة تُنسب إلى أحد هؤلاء الأعلام نسبةً اختيارٍ واشتهارٍ، لا نسبةً اختراعٍ وابتكارٍ.

ولما كانت القراءات المتواترة أحدَ المدوّنات التي احتفظت بمعين صافٍ من التراث اللغوي، سيما أنّها اعتمدت وما تزال على التلقّي بالمشفاة سماعاً وعرضاً، فقد شُغل بها الباحثون ضمن ما شُغلوا به قديماً وحديثاً من الدرس اللغوي والقراءاتي؛ وفي مقدّمته المستوى الصوتي. هذا من جهة.

ومن جهةٍ أخرى فإنّ السلف قديماً قد درسوا مختلفَ أوجه التطوّرات الصوتية وعالجوها بشكلٍ مستفيضٍ تحت أبواب الإدغام، والإدغام الأصغر-حسب تعبير ابن جني(ت392هـ)- وباب المضارعة-وهو آخر أبواب الكتاب لسيبويه(ت180هـ)-، والإبدال والإقلاب كما في كتب القراءات، وغير ذلك، ولقد كانت دراستهم لهذه الظواهر الصوتية قائمةً على أسسٍ نطقية سليمة ونظراتٍ صوتيةٍ بحتة؛ إلاّ أنّ الذي نستشفّه من كلامهم وعباراتهم أنّ هذه التطوّرات والتغيّرات إنّما تحدث بما يمكن أن نسمّيه تحكّم الفرد في عملية التطوّر والتغيّر الصوتي، واعتباره المسؤولَ الأوّل عنه، وأنّ إرادته هي القانون الذي يسيّر مختلفَ أوجه التطورات والتغيرات الصوتية، في حين ذهب الكثير من علماء الأصوات المحدثين إلى أنّ التطورات والتغيرات التي تتعرّض لها الأصوات خلال تجاورها في السياق؛ تحصل بفعل قوانين صارمة، ليس للإنسان سبيل عليها ولا دخل لإرادته في توجيهها من بعيد أو قريب.

هذا وإني أثناء تصفّحي لكتب المحدثين من علماء الأصوات في حديثهم عن القوانين الصوتية استثارَ حفيظتي عدمُ اتّفاقهم على ماهية وطبيعة هذا النوع من القوانين؛ هل هو مجرد مصطلح فارغ من دلالاته الظاهرة، نُسج على ضلال، أم إنّ لهذا النوع من القوانين ما لقوانين الطبيعة والفيزياء من الحتمية والاطراد؟ فهل هناك في اللغة قوانين حقاً على غرار قوانين الطبيعة والفيزياء تضبط الظواهر الصوتية بصرامة لا تتخلّف، أم أنّ الأمر حلّ مستباح راجع للفرد ذاته؟

وبالنظر إلى أنّ القرآن الكريم نزل بلغة العرب، وأنّ قراءاته تُعدّ أحد أغزر المدوّنات الحافلة بالظواهر اللغوية؛ فإنّه ممّا يتبادر للذهن حثيثاً، التساؤل حول ما إذا كانت القراءات القرآنية السبع -وهي قد وصلت إلينا بالتواتر- تخضع لنفس التطوّر والتغيّر الأدائي الذي يخضع له الكلام العربي شعراً ونثراً؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل هناك قوانين صوتية من مثل تلك القوانين التي توجد في الكلام العربي؛ تفسّر الظواهر الصوتية التي تقمن عليها القراءات القرآنية، وتضبط التغيرات والتطوّرات التي تكتنفها؟

وإلى جانب هذا يلحّ تساؤل آخر؛ وهو كيف يمكن أن تُفسَّر تلك الاختلافات الواقعة في وصف كثير من أصوات العربية بين القدامى والمحدثين؛ فهل ما يصفه المحدثون، وما ينطق به مجيدو القراء اليوم هو نفسه الذي ورد عند السلف من القراء واللغويين، أم إنّه صورة متطورة عن تلك التي وصفها القدامى؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو القانون الصوتي الذي يمكنه أن يضبط هذا التطور ويفسّره؟

كلّ هذا وغيره ساقني سوّقاً إلى أن أجعل موضوع مذكرة الماجستير حول القوانين الصوتية في القراءات القرآنية - وأقصد السبع المتواترة منها - نماذج مختارة؛ وذلك لكون تتبّع ما ورد في القراءات السبع كلّها من المشقّة بمكان، إضافة إلى أن عملاً كهذا يحتاج إلى وقت قد ينوف عن المدّة المحدّدة لمثل هذا النوع من البحوث الأكاديمية.

أمّا الحافز الذي كان وراء اختياري لهذا الموضوع فهو في حقيقة الأمر راجع إلى الأستاذ المشرف على المشروع أستاذي الفاضل المهدي بوروبة، عندما كلّفني - في إطار البحوث التحضيرية للسنة الأولى - ببحث حول القوانين الصوتية الضابطة لظاهرة الإدغام عند سيويه (ت180هـ)، فلمّا عدت إلى المصادر والمراجع أطلعها وأنقّب فيها، شغفت بالموضوع وأحببت أن أقرب منه أكثر في شكل بحث من مستوى مذكرة الماجستير، فطرحت الفكرة على أستاذتي الفاضلة نورية شيخي - التي أوكل إليها تدريس مقياس: القوانين الصوتية؛ إذ كانت من بين الثلة الكريمة التي تشرفنا بالتلمذ عليها - فشجّعني وشدّت من همّتي، وآزرتني مادياً ومعنوياً، حتى تفتّحت أمام ناظري أبواب البحث، واتضح معاملته؛ فكانت نعم المشرف المعين، ونعم الناصح الأمين.

ويضاف إلى هذا الحافز الميل النفسي الكبير لمثل هذه الدراسة، ثمّ لسبق اهتمام بالقراء تعليمه وبالقرآنية تعلمها وبالتجويد كذلك؛ مما يقوّي الرغبة في إتقان التخصص والتعمّق فيه لاسيما ونحن في عصر التخصصات، ثمّ إنّ المرء ميّال بطبعه إلى الأمر الذي أُلّفه وطالت معاشرته له ويأمل أن يفيد فيه أكثر من غيره، هذا ولا أنسى أمر الاستخارة والاستشارة وأهما من أكبر الدوافع للرسوّ على هذا الاختيار.

وكان من البدهي قبل أن ألج معترك هذا البحث أن أطلع على الدراسات السابقة في الموضوع، فوجدت من ذلك ما كتبه فوزي حسن الشايب حول أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، وقد أفدت منه كثيراً خاصّة فيما يتعلّق بمذاهب اللغويين حول وجود القوانين الصوتية في اللغة وطبيعتها، وفي مبدأ تقسيم هذه القوانين إلى خاصّة وعامة، إلّا أنّ هذا العمل كان منصباً فقط

على اللغة العربية الفصحى، ولم يتحدّث عن القوانين الصوتية في القرآن الكريم أو القراءات القرآنية إطلاقاً. ومن الدراسات كذلك ما قدّمه عبد البديع النيرباني لنيل درجة الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة حلب عام (2005م) بعنوان: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، وقد خصّص الفصل الثالث للجوانب التشكيلية تحدّث فيه عن القوانين الصوتية في كتب الاحتجاج، إلّا أنّه سار في هذا العرض على طريق القائلين بأنّ هذه القوانين ما هي إلّا اتجاهات وميول لا ترقى أن تكون قوانين مطّردة كما سيأتي في متن البحث.

وانطلاقاً من هذا الذي سبق أستطيع أن أقول إن مكن الجدّة في هذه الدراسة يتمثّل في أمرين اثنين: أولاًهما: أنّ النهج الذي تبناه البحث في ماهيّة القوانين الصوتية وطبيعة وظيفتها نهج يخالف أغلب ما يسير عليه علماء اللغة المحدثون. وهي جرأة علمية عند الباحث يردّ ألاماً يرد بها موارد التهلكة، وثانيهما: أنّ هذه الدراسة قد عرضت للقوانين الصوتية في جانب من مدوّنات السلف لم يعرض له من قبل؛ ألا وهو مصنّفات القراءات القرآنية، واتخصّصت حديثها بالسبع المتواترة منها أصالة، وقد تحدّث عن غيرها استطراداً.

وتغنيى هذا الدراسة من وراء البحث والتنقيب في مدوّنات القراءات القرآنية التي وصلتنا من موروث الأسلاف، والاطّلاع على الدراسات الصوتية الحديثة التي أنتجتها النهضة الفكرية على أيدي علماء اللغة من العرب والغرب على السواء -قصدين أصيلين:

أولاهما: محاولة الكشف عن الخيوط الرفيعة التي تجمع شتات الظواهر الصوتية تحت نسق واحد، تطرّد معه وتجتمع حوله؛ لتكون بمثابة القوانين الضابطة لها، فيتمكّن الباحث المبتدئ والمنتهي كلاهما من الإحاطة بما حدث أو يحدث في اللغة العربية من تطوّر وتغيّر، والقراءات القرآنية بأوجهها ورواياتها المختلفة خير ما يمثّل هذا التطوّر والتغيّر.

ثانيهما: محاولة السير على النهج المبارك الذي سطره السلف رحمهم الله في الذود عن القراءات القرآنية ومن ورائها القرآن الكريم، ولكن من منظور آخر ومن وجهة حديثة؛ إذ إنّني أحاول خلال الوقوف على القوانين الضابطة للظواهر الصوتية في القراءات القرآنية أن أضع لبنّة في الجدار الحامي لكتاب الله، إمّا ممّا هو موجّه إليه حالياً من شبهات يُبتغى من ورائها الطعن في نسبته إلى الباري عزّ وجلّ، وحفظه بين الأجيال تواتراً، أو ممّا يمكن أن يكون إذا استعجمت الألسنة ولحنت وغيّرت في أصواته وطرق أدائه.

وتتفرّع عن هذين القصدين أهداف فرعية لا بدّ من تحقيقها للوصول إلى المقصد الأسنى، أذكر منها:

- تحقيق القول في التزاع القائم بين اللغويين حول حقيقة وجود قوانين صوتية في اللغة العربية، وحول طبيعة هذه القوانين.

- تبيين الأصل الذي استندت إليه القراءات القرآنية في تناقلها عبر الأجيال إلى أن وصلت إلينا، محفوظة من كلّ زيادة أو نقص.

- استثمار القوانين المستنبطة من مدوّنات القراءات القرآنية في تفسير وشرح وتعليل الكثير من الظواهر الصوتية التي تحملها القراءات القرآنية في أحشائها، ومن ثمّ إثراء الدرس اللغوي بجملته من النظرات الصوتية التي تجمع بين أصالة الدرس القراءاتي، ومعاصرة الدرس الصوتي الحديث.

- الوقوف على التراث الصوتي الذي ورد عند علماء القراءات ومقارنته بما توصل إليه الدرس الصوتي الحديث للوقوف على مكنن الصواب فيه والخطأ.

وقد توصلت للوصول إلى تلكم الأهداف والمقاصد بنمهيّج:

المنهج الوصفي، وقد ظهر ذلك جلياً في مدخل المذكرة عندما تعرّضت لمفردات العنوان بالحدّ والتعريف، وكذلك الأمر عند عرض آراء اللغويين ومذاهبهم في القوانين الصوتية في الفصل الأول، وعند التعرّض كذلك للقوانين المدروسة في الفصل الثاني بالتعريف.

والمنهج الاستقرائي، وهو منهج اقتضته طبيعة الموضوع؛ إذ استنباط القوانين الصوتية من القراءات كان نتاجاً لاستقراء الظواهر الصوتية التي يضبطها هذا القانون أو ذاك، وتتبعها في القراءات السبع المتواترة محلّ الدراسة - كما هو الحال في الفصل الثاني-، أو في إحدى هذه القراءات فقط - كما هو الحال في الفصل الثالث-.

كما استعنت بمنهج ثالث ظهر في الدراسة على استحياء؛ وهو المنهج التاريخي، وقد تمثّل ذلك في مراعاة التسلسل في عرض القراء حسب تواريخ الوفاة في الفصل الثالث، وبدا كذلك في التراجم التي حفل بها البحث لكلّ من الأعلام العرب أو الغربيين. وكنت أثناء كلّ ذلك أُعمل مبضع التحليل كأداة إجرائية على كلّ ما أسوق من أقوال أو آراء أو ظواهر صوتية؛ لأخلص في النهاية إلى القول الفصل.

اقتضت المادّة العلمية التي نتجت عن البحث والتمحيص في مدوّنات القراءات واللغة أن أجعل هيكل الدراسة قائماً على مدخل وثلاثة فصول، مستهلة بمقدمة ومذيّلة بخاتمة.

جاءت المقدمة على غرار ما يعرف في المناهج البيداغوجية؛ ممهّدة للموضوع بطرح الإشكال، ثم ذكر الدوافع والحوافز التي كانت وراء فكرة البحث، ورسم الخطة النهائية التي سيسير عليها، ومشيرة إلى العقبات والصعوبات العارضة في طريق البحث.

أمّا المدخل فهو بمثابة توطئة منهجية تلج بالقارئ إلى حياض الموضوع؛ إذ جاء يقدم تصوراً وافياً عن مفردات عنوان البحث؛ فعرفت فيه بمفردات العنوان تعريفاً إفرادياً كلّ عنصر على حدى؛ لغة واصطلاحاً، ثمّ تعريفاً تركيبياً يجمع شتات المعاني ويضبط المفهوم. وقد عنونته بـ: (ضبط المفاهيم وتحديد المنطلقات).

أمّا الفصل الأول فجاء تحت عنوان: (القوانين الصوتية في اللغة والقراءات القرآنية)؛ وهو أهمّ فصل في البحث - كما يظهر من عنوانه -؛ لكونه يمثل الجانب النظري في هذه الدراسة، وفيه يجاب عن جزء كبير من الإشكال المطروح؛ فهو يمثل القاعدة التي يقوم عليها الفصلان اللاحقان.

لقد بحث هذا الفصل في مدى ورود لفظ "قانون" في مدونات السلف، وفي الشحنات الدلالية التي حملوه إيّاها، كما بحث أيضاً في موقف العلماء ومذاهبهم من القوانين الصوتية، ليفصح بعد ذلك عن الرأي المتبنى والمذهب الذي يجنح إليه البحث. وقد ورد في هذا الفصل أيضاً حديث مختصر عن القراءات القرآنية نشأة وتدويناً، وحديث عن مسألة غاية في الأهمية؛ ألا وهي علاقة تطوّر الأصوات في القراءات القرآنية بالسماع الذي هو الأصل المعتمد في تلقي القراء بقراءاته المتعددة؛ ليخلص في الأخير إلى القول الفصل في مدى تواجد قوانين صوتية في القراءات القرآنية، وفي طبيعة هذه القوانين من حيث الصرامة والاطراد أو عدمه، وفي الوظيفة والدور الذي تؤدّيه هذه القوانين في القراءات القرآنية.

وأمّا الفصلان الثاني والثالث فقد أتيا يمثلان الجانب التطبيقي في هذه الدراسة؛ إذ بعد التأصيل في الفصل الأوّل انتقلت مباشرة في الفصل الثاني إلى الحديث عن القوانين الصوتية العامة الضابطة للظواهر الصوتية في القراءات القرآنية؛ من مثل: قانون المماثلة، وقانون المخالفة، وقانون أمن اللبس، وقانون الاقتصاد في الجهد، وقانون ضعف الطرف وغيرها، وكان مجموعها ثمانية قوانين يكثر وجودها في اللغة وفي القرآن الكريم بقراءاته المختلفة.

وفي الفصل الثالث تحدثت عن القوانين الصوتية الخاصة بالضابطة للظواهر الصوتية في القراءات القرآنية، وخصّصت كلّ قراءة بحديث مستقلّ.

وفي نهاية البحث ختمت بخاتمة لخصت فيها الفكرة التي جاء البحث يطرحها ويحيط عنها، وذكرت الناتج العامّة والخاصّة التي خرج بها، كما أثبت بعض التوصيات التي تبدت أثناء خوض غمار البحث.

وككلّ دراسة تكون بمثابة القدم الأولى للباحث على عتبات البحث العلمي، فإنّ هذا الباحث لا بدّ واجد في طريقه عقبات وصعوبات تجعل سبيل البحث أمامه غير مذلّل، وطريقه شائكاً؛ وهو ما وقع معي أثناء تجشّمي مسؤولية خوض غمار هذا البحث، وأذكر أنّ أوّل وأكبر عقبة اعترضتني كانت طبيعة الموضوع في حدّ ذاته؛ إذ إنّني لم أجد عند كثيرٍ من اللغويين المحدثين استيساغاً لمصطلح القانون، لاسيما عندما يتعلّق الأمر بالتطور والتغيّر الذي يحدث في اللغة، فقد كنتُ أثناء البحث كأنّني أسبح ضدّ التيار، وهو الأمر الذي جعل بالضرورة المصادر والمراجع التي تتفق والطّرح الوارد في هذا البحث تكاد تكون معدومة، اللهمّ إلاّ مرجعين أو ثلاثة؛ هي من مؤلّفات رمضان عبد التوّاب وتلميذه فوزي حسن الشايب.

وكان من نتاج هذه العقبة أن طالت مدّة البحث سعيّاً وراء الحصول على بعض المراجع التي تخدم البحث من بعض البلدان المجاورة؛ كمصر والمغرب وسوريا الشقيقة توسّلاً ببعض الإخوان والأساتذة الأفاضل، فجزاهم الله عنّي خيراً.

كما أنّ صلة الموضوع الوثقى بالقرءان الكريم وقراءاته المتواترة، استدعت منّي كثيراً من الحرص والحيلة والحذر في توثيق كلّ قراءة قرآنية، والتعويل على آراء العلماء من القرءاء واللغويين في تحليل وشرح الظواهر الصوتية المتناولة تجنّباً للزيغ والزلل. ولست أدّعي في ذلك العصمة والكمال، إلاّ أنّه مالا يدرك كلّه لا يترك جلّه.

وفي محاولة للإجابة على الإشكال الرئيس وما تفرّعه عنه من إشكالاتٍ جاء البحث ليناقشها ويحاول كشف النقاب عنها أقول: إنّ من فضل الله سبحانه وتعالى على هذه الأمة الإسلامية اختصاصها بالقرءان الكريم المنزل على سيّدنا محمد صلّى الله عليه وسلّم، وتكفّله سبحانه بحفظه دون سائر الكتب المنزلّة، ولم يكل أمر حفظه إلى أحد من خلقه؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:9].

وقد تبين من البحث والدراسة أنّ السّماع والتلقّي مشافهة هو المصدر الوحيد في نقل القرءان الكريم بقراءاته المتنوّعة من جيل إلى جيل، كما أنّه من المؤكّد أنّ القراءات جميعها حقّ، واختلافها حقّ، لا تضادّ فيه ولا تناقض؛ لأنّه اختلاف تنوّع وتكامل، والاختلاف المنفيّ عن القرءان العظيم

هو اختلاف التضاد والتناقض، بل لقد تقرّر عند أرباب الفن أنّ تعدّد القراءات ضرب من ضروب الإعجاز القرآني، لا يستطيع أن يأتي به بشر قطّ من عنده، ثمّ لا يستطيع أن يبلغه على هذا الوجه الشامل إلاّ رسول من عند الله، لذلك حقّاً لم يحط إمام واحد من الأئمة القراء بكلّ القراءات. والقراءات القرآنية من حيث هي أوجه لغوية متعدّدة لقراءان واحد، تعدّ باباً مهيباً وحقلاً خصباً للظواهر اللغوية عموماً والصوتية بشكل خاصّ؛ لذلك وجدنا القراء تختلف التغيّرات والتبدّلات الصوتية الواردة في القراءة المنسوبة إلى كلّ واحد منهم؛ وإنّما ذلك لأنّ الاختار لدى هؤلاء القراء لم يكن قائماً على أساس معيّن.

إلاّ أنّه ومع ذلك فإنّ هذه القراءات -وحدِيثي دائماً عن السبع المتواتر منها- تخضع في تلك التبدّلات والتغيّرات التي تحملها في أحشائها لقوانين صوتية مطرّدة تسري قياساً على كلّ فروعها وتخلّف الواحد منها ليس لعجز أو قصور فيه، وإنّما لتنازعه مع قانون آخر كان له من الأولوية في ذلك الموضوع ما أهله أن يحلّ هو دون غيره.

وإذا كان الأمر بالنسبة للقانون الصوتي كما ذكرت من الصرامة والاطراد، فإنّ مهمّة عالم اللغة اليوم أضحّت -في نظري- منصّبة بشكل واضح على عمليّة التنقيب والبحث الجادّ عن ذاك القانون الخفيّ الذي ألجأ العربيّ في كلامه إلى تغيير معيّن دون غيره، وهذا عوض الوقوف بعيداً ورمي كلّ عمل يحاول ذلك بالسفه وتضييع الوقت؛ ذلك أنّ العربية ليست بدعاً بين لغات العالم، بل لما كانت لغة القراء أشرف لغة على وجه هذه البسيطة اليوم لولا ما اعترى أهلها من الخمول والركود، كانت الأولى والأدعى لتعاطي ذلك والإقبال عليه عند دارسيها.

إنّ القول بوجود قوانين صوتية صارمة تضبط الظواهر الصوتية في القراءات القرآنية هو -في نظري- خطوة علمية جادّة في طريق غلق الباب أمام أولائك الأفاكين من المستشرقين وأذناهم الذين ما يلبثون يرمون القراءان بشبهاتهم وسمومهم؛ وعلى رأسها ما ادّعوه من أنّ القراءات القرآنية ما هي إلاّ اجتهاد محض من عند القراء، محاولين من وراء ذلك الطعن في نسبة القراءان الكريم إلى ربّ العزة جلّ وعلا، ومن ثمّ نقض عرا الصلة بين أهله وبين تقديسهم له، واتخاذة دستوراً يرجع إليه في شؤون الدنيا والآخرة.

وقد لا أغلو لو قلت إنّ دعوى خضوع التغيّرات والتبدّلات الصوتية لتحكّم الفرد لا لقوانين صوتية مطرّدة لا علاقة لها بالهوى -طريقاً إلى القول بعدم حفظ القراءان الكريم من التحريف

والتبديل صوتاً وأداءً أثناء تنقله على ألسنة القراء منذ العصر الأول إلى يوم الناس هذا، وهو تعطيل ظاهر وردّ بين للوعد الذي ضمّنه الباري عزّ وجلّ قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ . ومن بين النتائج التي آل إليها البحث أنّ القوانين الصوتية في القراءات القرآنية يمكن أن تقسّم قسمين، أو ينظر إليها بمنظارين:

المنظار الأوّل: قوانين عامّة تشترك فيها أغلب القراءات القراءات، وكذلك اللغة العربية شعراً ونثراً.

المنظار الثاني: قوانين خاصّة تختصّ كلّ قراءة بنوع منها على حدى، نظراً لوجود ظواهر صوتية في قراءة ما، وندرتهما في أخرى، أو انعدامها أصلاً. وقد مثّلنا لذلك سابقاً. وهذه الخصوصية هي على الأغلب وليست على الإطلاق.

وقد ارتأيت أن أسم الأولى منهما: بالقوانين العامّة، والثانية بالقوانين الخاصّة؛ اقتداء بما فعله فوزي حسن الشايب في كتابه: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية.

أمّا ما خرج به البحث من توصيات فيتلخّص في ضرورة عكوف الباحثين على هذا النوع من الدرس الصوتي القراءاتي، للوقوف على مزيد من التفاسير العلمية لكثير من الظواهر الصوتية التي ما تزال الكلمة الأخيرة فيها لم تقل بعد. كما أنّ البحث في هذا الموضوع قد نبّهني إلى أنّه ما يزال بكرةً يحتاج إلى من يطرقه بجرعة وطرح علمي قويّ.

ومن جهة أخرى فإنّي أرى أنّ الانكباب على دراسة الجوانب الصوتية في القراءات القرآنية سيكون أكثر إفادة وأغزر إنتاجاً، إن هو اعتمد على منهج استقرائي يجمع شتات الظواهر تحت أبواب واحدة تكون بمثابة القوانين التي تضبطها وتشرحها، ثمّ يتبع ذلك بالتحليل كأداة إجرائية يُسلّطها الباحث الناقد على ما تمّ جمعه؛ ليتمكّن في الأخير من الوقوف على العلل والتفاسير الصوتية لحدوث تغيير صوتي دون آخر. وهو لاشك منهج يفتح آفاقاً كبيرة أمام ناظري الباحثين المبتدئ منهم والمنتهي.

ولابدّ من الإشارة في الأخير إلى أنّه من الفوائد والثمرات التي نجنيها من العمل على استنباط القوانين الصوتية واستخلاصها من الكلام العربي شعراً ونثراً، ومن القراءات القرآنية بروياتها وطرقها المتعدّدة، الاستعانة بهذه القوانين في تحويل المكتوب من اللغة إلى منطوق تسهيلاً للعملية التعليمية والتواصلية بين الناس، وخاصّة منهم ذوو الاحتياجات الخاصّة؛ وذلك عن طريق

إنشاء مخابر متخصصة تعمل على تحويل الرموز المكتوبة إلى رموز صوتية حتى يمكن توظيفها في مجالي التعرّف الآلي على الكلام والنطق الآلي.

وقبل الختام يطيب لي في المقام الأوّل أن أنوّه أولاً بفضل أستاذي الكريم المهدي بوروبة الذي كان سبباً في أن فُتحت أمام ناظري أبواب البحث العلمي على يديه، وأن أنوّه بكرم أخلاقه ثانياً عندما تنازل عن الإشراف لصاحبة الفضل الذي لا يؤدّي شكره أستاذتي الكريمة نورية شيخي التي تبنت هذا البحث، وأشرفت عليه، وعمّت الطالب بسحائب الكرم، وشآبيب الرعاية.

كما لا يفوتني أن أنوّه في المقام الثاني بفضل الأساتذة المناقشين: الأستاذ الدكتور الأب الفاضل: عشراي سليمان الذي تجشّم عناء السفر، والأستاذ الدكتور: عبد الجليل مصطفىاوي، والأستاذ الدكتور: أحمد طالب؛ الذين تشرّفت المذكّرة بأن نالت حظاً من وقتهم الثمين، وطرفاً من عين عيانتهم. فلکم جميعاً أيّها الأساتذة أوفر آيات الشكر والامتنان.

وفي الختام أقول: إنّ الجهدَ جهدُ المقل، وإنّ البضاعة مزجاة، ولكنّ العذر عند كرام الناس مقبول، والبحث هو نزهة الفكر لا سيما إذا كان في رحاب اللغة العربية لغة القراءان الكريم شعاع العلم والنور، ولولا أستاذتي الفاضلة نورية شيخي ما كان للعقل أن يتنوّر ولا للزّهة أن تتمّ، فالشكر لك أستاذتي الكريمة موصول ومن لا يشكر أهل الشكر لا يشكر الله.

هذا وإن كنت قد أصبت فيما نقلت وقلت فما ذاك إلاّ من الله وحده فهو وحده الموفّق والمعين، وإن كنت في ذلك حائداً عن جادة الصواب وزائغاً عن طريق الهدى فما ذلك إلاّ من النفس والهوى، فأعوذ بالله من شرّهما وشرّ غوائلهما. وحسبي في ذلك كلّهُ حسن القصد والنية، وإنّما الأعمال بالنيّات.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم، وأفضل الصلاة وأزكى السّلام على نبيّ الهدى وعين الرحمة سيّدنا محمّد رسول الله وعلى ءاله عترته الأطهار، وأصحابه الكرام الأبرار، وتابعيهم والتابعين لهم ما خشعت الأصوات ونطقت الألسن بالأخبار.

الملخص

تتغى هذا الدراسة من وراء البحث والتنقيب في القراءات القرآنية التي وصلتنا من الأسلاف، والاطلاع على الدراسات الصوتية الحديثة التي أنتجتها النهضة الفكرية على أيدي علماء اللغة من العرب والغرب على السواء -هدفين أصيلين: أولاهما: محاولة الكشف عن القوانين الصوتية التي تضبط الظواهر الصوتية في القراءات القرآنية وتجمعها تحت نسق واحد، تطرد معه وتجتمع حوله. ثانيهما: محاولة السير على النهج المبارك في الذود عن القراءات القرآنية ومن ورائها القراءان الكريم، ولكن من منظور جديد ووجهة حديثة. الكلمات المفتاحية: القوانين، الصوت، القراءات، الظواهر، المماثلة.

Résumé

Cette étude vise derrière la recherche et l'exploration dans les lectures coraniques que nous avons reçue des ancêtres, et regardez les études phonétiques produit par la renaissance intellectuelle de la part des savants de la langue des Arabes et l'Occident aussi bien - deux authentiques: La première: tenter de détecter les lois phonétiques régissant les phénomènes phonétiques dans les lectures coraniques et perçus en vertu exactement la même chose, de l'expulser et de le rencontrer. La Deuxième: Essayez de suivre l'approche adoptée dans la défense de la sainte lectures coraniques et derrière le Saint Coran, mais dans une perspective nouvelle et un point de date.

Les mots clés : Les lois, Le son, Les lectures, Les phénomènes, L'assimilation.

Summary

This study aims behind the research and exploration in Corani readings that we received from the ancestors, and look phonétiques studies produced by the intellectual revival from the scholars of the language of the Arabs and the West as well- two authentic: The first: attempt to detect phonetic laws governing phonetic phenomena in Coranic readings and collected under exactly the same, to expel him and meet him. The Second: Try to follow the approach taken in defense of the holy Coranic readings and behind the Holy Quran, but from a new perspective and a point of time.

Keywords : Laws, Sound, The readings, The phenomena, Assimilation.